وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا لعلوم السياسة

قسم السياسات العامة

تخصص نظم سياسية مقارنة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تحت عنوان:

النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002 إلى 2017

اعداد الطالبة:

الوزري مريم

إشراف الاستاذة

بن بخيتة وردة

العام الدراسي 2017/ 2018

إهداء...

إلى فخامة ....**بابا** .....رئيس جمهورية قلبي
إلى الجنرال.... **ماما** .... قائد أركان بيتنا العزيز
إلى جيشي الوحيد إخوتي وأخواتي
إلى وطني زوجي وأولادي
إلى الجندي العنيد ..**أنا**..

شكر وعرفان

قال تعالى:" وَمَا بِكُمْ مِنَ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله"

أشكر الله عز وجل الذي أنعم عليّ ووفّقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، أشكره على نعمه الظاهرة والباطنة...

كل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة **بن بخيتة وردة**، على توجيهاتها العلمية القيّمة ودعمها الكبير...

إلى الأستاذ الكريم **مزراق مختار** أستاذي الذي دعمني كثيرا في مشواري الدراسي كل الشكر والعرفان...

إلى رئيس قسم السياسيات العامة والنظم السياسية المقارنة الأستاذ **خننو فاتح...**

إلى كل من ساهم في إعداد هذا البحث

لكم مني فائق الاحترام والتقدير وتحية شكر وامتنان

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النظام السياسي ذلك البناء المؤسس الذي تتفاعل في إطاره الداخلي بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع، باعتبار أنه جزء من الكل (النظام الاجتماعي)، ولكي يكون مفهوم هذا النظام جامعا وشاملا، لابد أن نتطرق إلى البنية والعلاقة الوظيفية ضمن عملية التفاعل الديناميكية المؤسسة على قواعد الفعل السياسي، ومنه إذا ما أردنا دراسة نظام أي وحدة سياسية، لابد لنا من التركيز على مجمل حلقات هذا النسق المتكامل. وكإحدى الأنظمة التي برزت مؤخرا على المستوى الدولي النظام السياسي التركي الذي شكل نموذجا يستحق الدراسة.

لطالما صُنّف نظام الحكم في تركيا سابقا على أنه نظام برلماني لأن انتخاب السلطة التنفيذية كان يتم من قبل البرلمان إلى جانب تكليف الحزب الذي حاز على أغلبية المقاعد النيابية بتشكيل مجلس الوزراء، لكن بعد وصول **حزب العدالة والتنمية** إلى الحكم وإقرار التعديل الدستوري الذي نص على انتخاب رئيس الجمهورية التركية مباشرة من طرف الشعب، ثم استفتاء أفريل 2017 الذي منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة شملت استحواذه على كافة السلطات الثلاث بالإضافة إلى ترأسه للمؤسسة العسكرية، من هنا اختلف الأمر تماما ليصنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام شبه رئاسي، ثم رئاسي بعد 2017.

وفي هذا الإطار واجه **حزب العدالة والتنمية** مجموعة من المتغيرات الداخلية، والتي تميزت بالصعوبات الاقتصادية والأمنية إلى جانب المتغيرات الدولية والإقليمية، فعدم الاستقرار الذي مرت به تركيا عمل على إبعادها من الساحة الدولية كدولة مؤثرة بسبب بعض الأزمات، غير أن هذا لم يستمر لفترة طويلة إذ أنه وبوصول الحزب إلى الحكم سنة 2002 ارتفعت معدلات النمو بوتيرة سريعة، وطوّرت مختلف المجالات لتستعيد تركيا مكانتها الدولية والإقليمية.

لذا سنتناول في بحثنا هذا "**النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2017**"، بما في ذلك مجموعة من الفواعل التي تتعلق بشكل وبنية النظام السياسي في تركيا خلال الفترة التي تلت وصوله إلى الحكم مع بدايات هذه الألفية، محاولين الكشف عن الكيفية التي استطاع من خلالها المواءمة بين جذوره الإسلامية، ووعائه الثقافي العثماني، وبين رؤيته في تسيير شؤون دولة علمانية ومدى قدرته على إدخال إصلاحا وتحديثات على المبادئ الكمالية والمؤسسات العلمانية التي يتكون منها للنظام السياسي السابق.

هذه الرغبة في إيجاد نظام سياسي جديد في تركيا لا شك أنها مدفوعة بمحفزات شخصية لدى صانع القرار وبمطالب داخلية مجتمعية للأمة التركية، وبقيود خارجية فرضها النظام الدولي الحالي الذي تميز بصعود أهمية العامل الاقتصادي، وزيادة التحالفات والتكتلات الدولية والإقليمية.

إشكالية الدراسة:

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا منعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية عامة، لذا نسعى هنا إلى معرفة دوره في القفزة النوعية التي عرفتها تركيا منذ توليه شؤون الحكم عام 2002 ومدى إسهامه في إرساء قواعد سياسية جديدة، كما لابد أن نتطرق لحجم وطبيعة التحديات التي واجهت مسيرته في هذا الإطار، وعليه يكون سؤال الإشكالية المطروح على النحو التالي:

ما مدى إسهام حزب العدالة والتنمية في التأثير على النظام السياسي التركي؟ وفيما تتمثل أهم التحديات التي واجهته؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1- ما هي أهم الظروف والأسباب التي دفعت حزب العدالة والتنمية إلى ضرورة تغيير النظام؟
2- في ماذا يتمثل أثره على النظام السياسي التركي؟
3- ما هي أهم التحديات التي واجهت الحزب في مسار تغيير النظام السياسي التركي؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر الأزمات الداخلية والأوضاع الاجتماعية المزرية أهم الأسباب التي دفعت حزب العدالة والتنمية إلى محاولة تغيير النظام السياسي.
- كان لحزب العدالة والتنمية دور فعال في أرساء أسس جديدة مهدت لقيام نظام سياسي جديد في تركيا.
- واجه المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية تحديات داخلية وخارجية عديدة، مزال يحاول تخطيها إلى اليوم

أهمية الموضوع:

- **الأهمية العلمية:**

تبرز قيمة هذه الدراسة في كونها تنتمي إلى حقل دراسات النظم السياسية المقارنة، فهي تسعى لتحليل أحد أهم مواضيع الأنظمة السياسية، وهو النظام السياسي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، والذي أصبح يشكل نموذجا لدى كثير من الدول لما حققه من استقرار وتقدم للدولة التركية، وبالأخص فيما يخص تفعيل آليات الديموقراطية والتجربة النهضوية الاقتصادية، حيث يمكّننا إلى الوصول لفهم أهم محددات العلاقة بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة من جهة، وبينه وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى.

ومن ثمة نحاول من خلال البحث التطرق إلى أهم القوى الفاعلة في النظام السياسي التركي إضافة إلى طبيعة التحولات والتغيرات القائمة فيه في ظل حكم حزب العدالة، والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير على السلوك السياسي والديمقراطي لهذا الحزب، وفهم طريقة تفاعله مع العوامل الداخلية والخارجية.

- **الأهمية العملية:**

أدت التحولات والتطورات التي أفرزها وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم لظهور مفاهيم وظواهر جديدة أثرت على مسار النظام السياسي التركي، بعدما أدت إلى تغيير على مستوى فواعل وهياكل ومؤسسات النظام السياسي التركي هذا النظام، وكذا إعادة توزيع وترتيب القوى بداخله الأمر الذي جعله يضع خطط جديدة لهدف رسم سياسات أخرى تواكب هذه التحولات وتتكيف معها، ولعل عدم الاستقرار الذي مرت به تركيا خلال مراحل سابقة لفترة حكم حزب العدالة والتنمية وهو ما استدعى العديد من المحللين والأكاديميين إلى رصد هذه التحولات التي حدثت إبان عهده ومحاولة دراسة ومعرفة أهم المتغيرات المؤثرة في هذا النظام، من أجل الوصول إلى تحليلات وتفسيرات مقنعة حول الدوافع الحقيقية التي أدت بالحزب الحاكم إلى نتهاج هذه الايديولوجية الجديدة للحكم، حيث تكمن هذه الدراسة في محاولة تتبع ورصد وتحليل دور حزب العدالة والتنمية في تفعيل التغيير الشامل في تركيا على جميع الأصعدة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية نوردها فيما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**

من بين الدوافع الذاتية التي أدت لاختيار الموضوع هو رغبتنا في معرفة أسباب استمرار حزب العدالة في الحكم طيلة هذه المدة، وسياساته المتبعة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والطريقة التي اتبعها لتحقيق برامجه وأهدافه على أرض الواقع وإصرارنا على محاولة فهم الإستراتيجية التي اتبعها من اجل تنفيذ برنامجه السياسي.

- **الأسباب الموضوعية:**

إن أحد أسباب اختيارنا لهذا الموضوع تكمن في اعتباره أحد المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في مجال النظم السياسية خصوصا حول مكانة الأحزاب ودورها في النظام وبناء النظام السياسي القوي لأي دولة، بالإضافة إلى دور حزب العدالة والتنمية التركي في ترسيخ أسس وقواعد العمل الديمقراطي الذي يسمح بتقوية الدولة التركية عموما، وكيف تعمل قيادات الحزب على توجيه الشعب إلى مساندته وتقوية دوره في النظام السياسي التركي، وجعله حزب متميز يجمع بين الموروث الثقافي التركي وأركان الجمهورية العلمانية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على اقتراب تحليل النظم عند **دافيد إيستون** وهذا ما تقتضيه طبيعة موضوع البحث، حيث يعتمد هذا الاقتراب على اعتبار "النظام السياسي" وحدة التحليل والذي يمثل بدوره مجموعة من العناصر أو الأجزاء المرتبطة فيما بينها وظيفيا بشكل منظم، بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، وإن أي تغيير في أحد الأجزاء أو احد العناصر يؤثر لا محالة على بقية العناصر والأجزاء الأخرى، ومنه لابد من التطرق إلى جميع الفواعل المؤثرة في النظام السياسي، كذلك بيئة صناعة القرار والاستجابة للمدخلات والمخرجات التي يفرزها النظام، وكذا مدى تحقيقه للأهداف المحددة.

كما أن معالجة إشكالية الدراسة تستدعي الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتقديم صورة وصفية لهذا الواقع دون تأويل أو تفسير من جانب الباحث، كما يستخدم هذا المنهج في دراسات الحالة. وكذا كان لابد لنا من توظيف الاقتراب التاريخي الذي يهدف إلى وصف الحوادث أو الحقائق الماضية والتطرق إلى هذه الأحداث وسردها كاملة، إذ يقول العلامة ابن خلدون في تعريف الاقتراب التاريخي: "...إذ هو ظاهرة لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى..."، لذا لا يمكن لأي باحث أن يستغني عن التاريخ لما له من أهمية ومعطيات ودوره في تزويد الباحث بالمعلومات وتوجيه دراسته الآنية، باعتبار أن المنطلقات التاريخية تلعب دورا كبيرا لفهم ودراسة الظاهرة محل البحث.

حدود الدراسة:

تنحصر دراسة الموضوع حول النظام السياسي التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الفترة الممتدة ما بين2002 و2017 من خلال تقييم أثره على النظام السياسي التركي وأهم التحديات التي تواجهه، باعتبار أن الأحداث التاريخية تتسم بالتواصلية كان لابد من الرجوع إلى حقب ماضية من أجل التعرف على أهم الظروف التي واكبت نشأة الحزب، بالإضافة إلى مراحل تطور النظام السياسي التركي إلى اليوم، أما الحدود المكانية فهي محصورة في دولة تركيا.

صعوبات الدراسة:

تكمن أهم صعوبات الدراسة في عدم القدرة على التحكم في المعلومات بسبب الديناميكية المستمرة للأحداث على الصعيد الداخلي والخارجي للنظام السياسي، باعتبار ظهور فواعل جديدة في كل مرة تحاول التأثير على هذا النظام، إضافة إلى زوال فواعل

أخرى، ما انجر عنه تغيير مستمر ولافت في صناعة القرار السياسي في تركيا، ولعل أهم صعوبة تكمن في محاولة ضبط ومجاراة هذا التغيير المستمر والسريع.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المتعلقة بالنظام السياسي التركي وحزب العدالة والتنمية تعددت وتنوعت، لذا سنقتصر على ذكر بعض من هذه الدراسات التي تطرقت إلى بحث ودراسة وتحليل النظام السياسي التركي والأحزاب، كآلية من آليات العملية السياسية داخل تركيا.

- **الدراسة الأولى: كتاب** "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية..من2002 الى2014: **لرنا عبد العزيز الخماش،** حيث تتناول هذه الدراسة نشأة النظام السياسي التركي ومراحل تطوره وبناءه الوظيفي، وأثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في طبيعة هذا النظام ودوره ووظائفه من خلال الكشف عن الغموض الذي يخفي قدرة حزب العدالة والتنمية على المواءمة بين جذوره الإسلامية ووعائه الثقافي العثماني، وبين نجاحه في الحكم في دولة علمانية، ومدى قدرته على إدخال إصلاحات وتحديثات على المبادئ الكمالية والمؤسسات العلمانية التي يتكون منها النظام السياسي.

وتضمن الكتاب خمسة فصول إلى جانب الخلاصة والمقدمة والخاتمة، جاؤوا على النحو الأتي: الأول بعنوان: "في المنهج والإطار النظري"، والفصل الثاني: "النظام السياسي التركي (جذوره وفلسفته)"، والفصل الثالث: "الحركات الإسلامية في تركيا"، والفصل الرابع: "طبيعة الصراعات السياسية في تركيا"، والفصل الخامس: "التغيرات التي طرأت على النظام السياسي في عهد حزب العدالة والتنمية".

- **الدراسة الثانية:** "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" "لأحمد داود أوغلو"، تناول هذا الكتاب عوامل النهضة والريادة لكل مجتمع ودولة، جاء هذا الكتاب محاولا صياغة رؤية إستراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه مكانة تركيا في الساحة الدولية، حيث وضع المؤلف هذه الرؤية قبل عشر سنوات أي العام 2001 في النسخة التركية للكتاب، أي قبل أن يصل حزب العدالة والتنمية إلى رئاسة الحكومة، وقبل سنوات من تبوئ **"أوغلو"** لمنصب وزير الخارجية، وتمثل هذه النظرية الخطوط الرئيسة والإستراتيجية للسياسة الخارجية لهذه الحكومة "حكومة حزب العدالة والتنمية"

الدراسة الثالثة: "العلمانية والأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا- دراسة حالة حزب العدالة والتنمية 2001-2007": لـ **"سارة حسن السيد"**، حيث تناولت هذه الدراسة مشكلة تمثيل حزب العدالة والتنمية الأحزاب الإسلامية في تركيا، وكيف أصبح أول حزب

إسلامي يستطيع الوصول، والتعايش مع السلطة في بلد علماني، وتوصلت الباحثة لعدة نتائج هي: أن التجربة التي يقدمها الحزب في علاقته مع الدولة والدين والواقع الاجتماعي والسياسي أثبتت أنه حزب سياسي بامتياز وأنه أكثر حرصا على دعم الديمقراطية وتقويتها في تركيا من الأحزاب العلمانية مما يجعله تجربة فريدة لإبراز دور الأحزاب في التحول الديمقراطي وأن حزب العدالة والتنمية كان الأقدر على التغلب على التحديات التي واجهته والتكيف على الظروف المحيطة والوصول للحكم في تركيا.

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع النظام السياسي التركي، باعتباره أحد النماذج التي تستحق الدراسة، غير أن منطلقات البحث اختلفت من باحث إلى آخر، فمنهم من ركز في دراسته على دور السياسة الخارجية في تغيير النظام السياسي التركي، وهناك من انطلق بين السلطات الثلاث وتأثيرها على النظام، بينما اعتمد البعض الآخر على أهمية الفاعل الاقتصادي في القفزة النوعية التي عرفتها تركيا في مختلف المجالات، في حين يختلف بحثنا هذا من خلال محاولتنا الإلمام بمختلف الفواعل المؤثرة في النظام، بالتطرق لأهم القوى الفاعلة في النظام السياسي التركي، والرجوع إلى التطور التاريخي لمختلف المتغيرات المؤثرة في النظام منذ قيام الجمهورية الحديثة في تركيا.

خطة البحث:

وللإجابة على إشكالية البحث، إرتأينا وضع الخطة المنهجية التالية:

مقدمة

الفصل الأول: النظام السياسي التركي بعد قيام الدولة الحديثة

المبحث الأول: ملامح الدولة الحديثة في عهد "أتاتورك"

المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي في تركيا وأهم مقوماته

المطلب الثاني: نظام الحكم ومؤسسات الدولة

المبحث الثاني: المشهد التركي قبْل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

المطلب الأول: القوى الفاعلة في النظام السياسي التركي

المطلب الثاني: طبيعة الصراعات داخل النظام السياسي التركي قبل حزب العدالة والتنمية

خـــلاصة الفصل

الفصل الثاني: حزب العدالة والتنمية التركي

المبحث الأول: هوية حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية، الإيديولوجية والأهداف

المطلب الثاني: المسار الانتخابي والوصول إلى السلطة

المبحث الثاني: أثر حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي
المطلب الأول: الإصلاحات على المستوى الداخلي
المطلب الثاني: الإصلاحات على مستوى الخارجي
خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أهم التحديات التي واجهت النظام السياسي التركي وتوجهاته المستقبلية
المبحث الأول: أهم التحديات التي واجهت النظام السياسي التركي
المطلب الأول: العوائق التي يواجهها النظام السياسي التركي
المطلب الثاني: المحاولات الداخلية والخارجية لإفشال النظام السياسي التركي
المبحث الثاني: السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد استفتاء 16 أفريل 2017 (آخر تعديل دستوري)
المطلب الأول: التوجه نحو أسلمة النظام وإعادة أمجاد الحكم العثماني
المطلب الثاني: الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023
خـلاصـــــــة الفـصـــــل

الخاتمة

الفصل الأول
النظام السياسي التركي بعد قيام الدولة الحديثة

تمهيد:

نشأت الدولة التركية الحديثة بمعالمها وحدودها الحالية، بعد سقوط الخلافة العثمانية، حيث كان توقيع معاهدة لوزان في سنة 1923، تاريخا لخروج تركيا جديدة إلى العالم، تقوم على مبادئ جديدة غير التي عهدتها أيام العثمانيين، وجاء "**مصطفى كمال أتاتورك**" ليقيم معالم دولة علمانية تقوم على معايير الفلسفة الأوربية في بناء الدولة، حيث مهّد الدستور التركي لقيام دولة بعيدة عن مقومات الشعب التركي الأصلية، لذا سعت مختلف الحكومات التركية إلى محاولة تأصيل القيم العلمانية في المجتمع التركي، لكن الأمر لم يسر دوما كما خُطّط له، فسارت تركيا في نمط اتسم بسيطرة الجيش الدائمة على الحياة السياسية، الأمر الذي تسبب في نشوب صراعات عبر مختلف فترات الحكم العلماني في تركيا، إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ونحن في فصلنا هذا سنحاول الوقوف على طبيعة النظام السياسي التركي وكيفية نشأته في مبحث أول، ثم نقوم بوصف المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في مبحث ثانٍ، بحيث يحوي كل مبحث على مطلبين.

المبحث الأول: ملامح الدولة الحديثة في عهد "أتاتورك"

كان لسقوط الدولة العثمانية في سنة 1923م أثر بالغ على المجتمع التركي المسلم آنذاك خاصة بعد إلغاء منصب شيخ الإسلام والمحاكم الشرعية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمدارس الدينية(الكتاتيب)، التي كانت مراكز للتعليم والإرشاد الدينيين، ونتيجة الحظر الذي تم فرضه على جل النشاطات الدينية في عام 1925م، وهي المؤسسات التي تشكل العمود الفقري للإسلام الشعبي في أرياف الأناضول، جنبًا إلى جنب مع تحريم (الطربوش) لصالح القبعة الغربية، وشجب الحجاب بالنسبة إلى النساء واستبدال الأحرف العربية بنظيرتها اللاتينية الأوربية، وإحلال التقويم "**الغريغوري**" محل التقويم الهجري (الإسلامي).[1] وأصبح يوم الأحد هو العطلة الأسبوعية، حيث شكل كل هذا تحولا جذريا وتأسيسا لإطار ثقافي جديد لمواطني الجمهورية الجديدة، وقد جاء هذا التحول الثقافي مرافقًا مع تبني أسس قانونية وحقوقية جديدة لقيادة الحياة الاجتماعية، والاقتصادية كما اعتمد دستور جديد يشمل قانون مدني وقانون جزائي وقانونا تجاري مأخوذ من أوروبا، تحديدا القانون المدني السويسري والقانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني[2].

أقام "**أتاتورك**" الذي هو نتاج الفلسفة الوضعية الأوربية والذي ثقف نفسه بنفسه، دولته على مبدأي الحداثة، والعقلانية كما جرى تطويرهما، وممارستهما في أوروبا غير أنه لم يقم باختراع أية إيديولوجية شاملة تُشكل سندًا لأفعاله فقد بادر بدلًا من ذلك إلى اعتماد نظرة براجماتية من أجل مواجهة جملة المشكلات المرتبطة بتنظيم، وقيادة النضال في سبيل الاستقلال الوطني وإقامة دولته الجديدة.[3]

---

[1] - حسن العبيدي، **التطورات السياسية الداخلية لتركيا من 1946 إلى 1960**، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، 1986، ص34.

[2] - بيرم علي أوغلو، **الجيش والسلطة في تركيا: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص41.

[3] - عبد الحميد الغزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، بدون سنة، ص37.

أما ما بات يعرف فيما بعد باسم "**المبادئ الكمالية**" فلم تكن إلا مجرد صياغة لمجموعة معينة من الأفكار، والتي أراد الرجل من خلالها بناء الجمهورية الجديدة على أساسها، وقد أفادت هذه الأفكار أيضًا في عملية إضفاء صفة المشروعية على سلطته، وعلى أتباعه الذين كانوا يشكلون نخبة الدولة الجديدة وذلك بعد قمع الثورة الكردية، ومنع الأحزاب المعارضة، والنقابات، كما أنه وبعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها في عام 1926م، تم التخلص من الأشخاص المعارضين وخاصة الأتراك الشباب.[1]

هذه المبادئ وحتى بعد إدراجها في برنامج حزبه حزب الشعب الجمهوري (CHP) سنة 1931م، تبدو أشبه بعناوين منها بشعارات مدروسة بعمق مستنبطة من إيديولوجية مدروسة ومتماسكة.[2]

كانت الفكر **الكمالي** منذ بدايته، برنامجًا سياسيًا لعملية التحديث اجتماعي، وسياسي، واقتصادي لتركيا من جهة، وأداة وآلية لتبرير وتفسير الأفعال السياسية المعتمدة من جانب دعاة الإيديولوجية الكمالية من جهة ثانية[3].

تميزت تركيا أيضا بقدر متزايد من الوعي بجملة من الأوضاع الاجتماعية التي لم تنجح الدولة التركية في تخطيها كثنائية الإسلام والعلمانية والانقسام العرقي والثقافي بين الأتراك والأكراد، مع مضاعفاته الهامة بالنسبة إلى الاستقرار السياسي طويل الأمد على البلاد، وعن قضية جديدة كليًا هي مسألة التباعد المتزايد بين الطبقة السياسية الراسخة من جهة، والمجتمع المدني عمومًا من الجهة المقابلة، وما لبثت هذه الأوضاع أن أصبحت

[1] - رضا هلال، **الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1999م، ص 140.

[2]- Turhan Feyzioglu, **Ataturk's rational, Scientific and Realistic Approach to The Modernization of Turke**، ed.، Ataturk's way , Istanbul, otomar-san,1982, p 174.

[3] - Mustafa kemel, **Revelution See Bernaed lewis, The Emergence of Modern Turkey**, 2d ed , Oxford University Press,1968, pp323-487.

ذات تأثير كبير مرة أخرى، نتيجة الضغوط التي تعرض لها الكيان السياسي التركي جراء التغيرات الداخلية الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي.[1]

شهدت عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي تسارعًا هائلًا، وألقت بأعباء ثقيلة على كاهل المجتمع التركي، وما لبثت عملية التحديث الاجتماعي أن اكتسبت زخمًا حاسمًا، فأدى التوسع السريع للبنى التحتية الخاصة بالمواصلات، والاتصالات الحديثة إلى فتح أبواب أمام حضارة غريبة عن المجتمع التركي، أدت بدورها إلى خلل أساسي في التركيبة المجتمعية، بسبب التطورات السريعة التي شهدتها، ما نتج عنه الافتقار إلى منظومة قيم ثابتة، فالحضارة الغربية السائرة في طريق العولمة تتسم بقدر معين من الانفتاح على القيم الهادئة، وتميل إلى تشجيع النزعات الفردية داخل المجتمعات، وهذا كله يتناقض بحدة مع كل المعايير السلوكية التركية التقليدية المستندة إلى الدين من جهة، والنمط ذي التوجه الجماعي المماثل للمبادئ "**الكمالية**" من جهة ثانية، وثمة ترابط ثلاثة عوامل سوف تترك تأثيرًا حاسمًا على عملية التغيير الاجتماعي، وهي[2]:

- التنمية الاقتصادية.
- الريادة السياسية.
- التحديث الإيديولوجي.

يتعين على التنمية الاقتصادية، والتصنيع أن يوفرا القاعدة، والأساس المطلوبين للنمو المستمر في رخاء أكثرية الشعب الساحقة، ولإقناعها بأن العالم الجديد المشجع للاقتصاد العولمة ليس مقصورًا على إفادة أقلية سعيدة، كما يتعين على الطبقة السياسية، ليس فقط أن تصمم خطة اقتصادية واجتماعية مناسبة، بل لابد لها أيضًا من أن تقنع الناخبين بأنها قادرة على قيادة البلاد بنجاح عبر المسالك الوعرة للعصر الجديد، ولن يكون ذلك

[1] - رضا هلال، السيف والهلال، **الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] -Binnas Toprak**, Civil Society in Turkey, in Augustus Richard Norton**, ed, civil Society in The middle East, vol.2 (e.j.brill.1996), p.107.

ممكنًا إلا إذا استطاعت النخب التحديثية أن تجد أسسا إيديولوجية للبلاد لتجعلها أكثر قدرة على مواكبة تحديات التغيير الاجتماعي. [1]

كانت تركيا تشهد عملية تنمية اقتصادية كبرى وبصرف النظر عن عمليات النمو والاستقرار المتكررة، فإن السياسة الاقتصادية الهادفة إلى النمو أساسًا ناجحة بصورة ملحوظة، وسائرة في طريق ردم الهوة مع الاقتصاديات المتطورة، حيث تمكنت تركيا بفضل اعتماد سلسلة من الخطط التنموية الليبرالية، والدولية ذات الدوافع السياسية من أن تصبح اقتصادًا صناعيًا متنوعًا يقوم على نوع من الغنى في عدد من المواد الخام، حتى أنه في عام 1930م أنشأ أتاتورك المصرف المركزي للجمهورية التركية في إعلان صريح عن التخلي عن الليبرالية الاقتصادية والتحول إلى الاقتصاد الموجة.[2]

المرأة في عهد أتاتورك:

تمتعت المرأة في عهد مصطفى كمال أتاتورك بالعديد من الامتيازات التي ساعدت على السماح لها بمشاركة المجتمع التركي بتكوين شراكة حقيقية بينها وبين المجتمع، فقد استعين بالقانون المدني في إصلاحات تحرير المرأة، ففي عام 1926 منع أتاتورك تعدد الزوجات، ومنح النساء حقوق متساوية في الزواج، وامتدادًا لهذه الإصلاحات، اكتسبت المرأة التركية حق التصويت وحق الترشح للانتخابات التشريعية في عام 1934م، وبعد مرور عام واحد فقط أصبح البرلمان التركي يحوي بين أعضائه 17 امرأة. فهناك مقولة تقول بأن "المرأة التركية لم تكافح من أجل حقوقها ولكن أتاتورك فعل".[3]

---

[1] -Mustafa kemel, **Revelution see Bernaed Lewis، The Emergence of Modern Turkey**, op, cit, p290.

[2] - فيروز أحمد، **الاقتصاد السياسي للكمالية، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، مراجعة غانم بيبى وسلمى الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص ص 105- 128.

[3] - محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول "قلق الهوية وصراع الحضارات"**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، يناير 1997، ص 44 .

السياسة الخارجية في عهد أتاتورك:

تلخصت السياسة الخارجية في عهد أتاتورك في مقولته الشهيرة : «أن تركيا ليس لها رغبة في إنش من أراضي الغير، ولكنها لن تتخلى عن إنش من ترابها»، فقام بإخراج العراق، سوريا، وفلسطين من حدود تركيا الجديدة، وعليه تمت القطيعة مع العالم الإسلامي[1].

المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي في تركيا وأهم مقوماته

I. مرحلة تأسيس الجمهورية 1922-1938:

تميزت المرحلة التي تزعم فيها "**مصطفى كمال أتاتورك**" الجمهورية التركية بملامح أساسية طغت على المشهد التركي في كافة المجالات: السياسية والاجتماعية والثقافية، حاول على إثرها "**مصطفى كمال أتاتورك**" تطبيق نظرته في علمنة الدولة، والمجتمع على كافة الأصعدة في تركيا، ومنه تشكلت بذرة النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921، وذلك بإعلان دستور دولة تركيا الذي حدد أسس الدولة القومية، ونص الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط، ويدير الدولة بنفسه وذاته. [2]

تم إعلان الجمهورية التركية وفقا لقانون رقم 364 الصادر عام 1923 الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، كما حدد صلاحيات رئيس الدولة الذي يعتبر في نفس

[1] -Mustafa kemel, op, cit, p315.

[2]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1991، ص25.

الوقت رئيسا للمجلس الوطني، ورئيسا للوزراء وفقا لهذا لقانون، أو له صلاحية اختيار رئيس للوزراء من أعضاء المجلس الوطني[1].

اعتُبر دستور (عام 1923) النواة الأولى للدساتير اللاحقة رغم أنه لم يكن تفصيليا، حيث لم يفصل في بنية النظام السياسي ولم يتعرض للسلطات الثلاث في الدولة ولا اختصاص كل منها[2].

قام مجلس الشعب التركي في مرحلة لاحقة بإعداد مسودة دستور جديد مستفيدا من التجربة البولوندية وتجربة الجمهورية الفرنسية الثانية، فتمت الموافقة على هذه المسودة عام 1924، وحافظ الدستور الجديد على مبادئ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، وللمجلس حق مراقبة أو عزل هذه الهيئة، والسلطة التشريعية هي من اختصاص مجلس الشعب التركي، فينتخب أعضاء السلطة التشريعية كل أربعة أعوام، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل أربع سنوات، كما وضع الدستور القضاء في يد المحاكم المستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان "**قانون الأتراك العمومي**".[3]

استفاد "**أتاتورك**" الذي قاد حركة المقاومة التركية بشكل كبير من منصبه هذا، وحول انتصاراته إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مظاهر الحياة السياسية في البلاد حيث قام بتشكيل الجيش من كتائب المقاومة التي قادها خلال الفترة 1919 حتى 1923، كما وضع الأسس الأولى لتقاليد الجيش المحترف، الذي نصبه إثر المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة كحام للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، وكانت في

[1]- محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول "قلق الهوية وصراع الحضارات"**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، يناير 1997، ص50.
[2]- سيار الجميل، **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1997، ص 184.
[3]- نفس المرجع، ص190.

عهده علاقة وثيقة بين قادة الجيش ورئاسة السلطة التنفيذية واستمرت الأمور كذلك حتى وفاته سنة 1938.[1]

كما أن أتاتورك كان رافضا لمبدأ التعددية الحزبية، وأسس نظام الحزب الشعب الجمهوري كحزب وحيد في البلاد رغم اعتراض عدد من أعضاء البرلمان، وبذلك كان قد مثل السلطة المطلقة في تركيا من خلال صلاحياته كقائد أعلى للجيش، ورئيس الدولة ورئيس الحزب الأول والوحيد والحاكم لتركيا.[2]

II. مرحلة التوجه نحو الديمقراطية من 1938 إلى 1960:

بعد وفاة "**أتاتورك**" سنة 1938 تولى رئاسة الدولة "عصمت **إينونو**" وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة، وذلك بالرغم من أن "**إينونو**" يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش أصبحت في يد المارشال "**فوزي شاقماق**"، وبذلك أصبحت المؤسسة العسكرية مستقلة، وتمثل دورها في الإشراف ومراقبة عمل السلطة التنفيذية دون تدخل في صلاحياتها.[3]

استمرت الأمور على هذا الحال إلى غاية إحالة المارشال "**فوزي شاقماق**" إلى التقاعد عام 1944، ومع تقاعده بدأت أولى بوادر تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل سيطرة الحزب الواحد. لمح الرئيس "**عصمت إينونو**" في عام 1945 إلى ضرورة إيجاد حزب سياسي معارض في الجمهورية، بغية تفعيل الحياة السياسية الحقيقة في البلاد، غير أن نيته تمحورت حول ضرورة إنشاء حزب معارض شكلي فقط، بغية تهدئة الاحتقان السياسي في البلاد.[4]

---

[1] - Binnas Toprak, **civil society in Turkey** ,op, cit, p108.

[2] - Metin Heper, « The State Tradition in Turkey »**, Beverley: Eothen Press**,1985, p36.

[3]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[4]- حمامي هشام، "تركيا الجديدة وجهات نظر"، العدد 105، أكتوبر 2007، ص23.

ظهرت توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري نفسه، وذلك في ظل تزايد الانفتاح السياسي ، قادها أربعة نواب هم: "**جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو، رفيق كوارلتان**"، فأنشؤوا الحزب الديمقراطي عام 1946 الذي جذب أعداد كبيرة من الجماهير، وحظي بشعبية واسعة في أوساط النخب التركية. وأصبح يمثل الرغبة الشعبية في التغيير.[1]

تحصل الحزب الديمقراطي على إثر انتخابات 1946 على 61 نائبا، ثم انضم له 47 نائب من نواب حزب الشعب الجمهوري، ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية، وفي عام 1950 شكل فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزا ساحقا الحدث الأبرز، حيث تحصل على 403 مقعد من أصل 482 مقعدا، وبذلك انتهت هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في تركيا، وعليه تقلدت المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وتُوِّج "**جلال بايار**" رئيس للجمهورية، و"**عدنان مندريس**" كُلِّف بتشكيل الحكومة الجديدة في تركيا.[2]

ظهرت مع قيام هذه الحكومة الجديدة مظاهر العودة للحياة الاجتماعية والثقافية، وإلى حد ما السياسية مع بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة من قبل، مما ساهم في ازدياد شعبية الحزب الديمقراطي، وتأصله في المجتمع التركي من جهة ، غير أن وصول حزب المعارضة في تركيا إلى الحكم، شكّل صدمة كبيرة للقيادات السابقة المرتبطة بالحزب الجمهوري من جهة أخرى.[3]

سمح وصول"**عنان مندريس**" لرئاسة الوزراء إلى تزايد تهجُّماته على تلك النخب والقيادات، وما تمثله من توجهات فكرية وارتباطات المصالح، ما أدى إلى تحرك قادة

---

[1]- ايشلر أمر الله، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، بدون السنة، ص45.

[2]- سلامة معتز محمد، "الجيش والسياسة في تركيا"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 131، جانفي 1998، ص29.

[3]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سبق ذكره، ص38.

الجيش ليضعوا حدا لعشرات السنين من الديمقراطية التركية، في محاولة منهم لإعادة خلق المناخ المناسب الذي كان قائما قبل 1950، وإعادة تبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في قيادة وإدارة البلاد. كل هذا مهّد إلى مرحلة أخرى من مراحل النظام السياسي التركي عرفت بمرحلة الانقلابات العسكرية. [1]

III.مرحلة الانقلابات العسكرية 1960-1971-1980:

حاول قادة الانقلاب عام 1960 إعادة عقارب الزمن إلى الوراء، وإعادة إحياء الحياة السياسية الأتاتوركية، متذرعين بضرورة وضع حد للخلافات الحزبية، وحالة الفوضى، والشقاق الذي عرفته المسيرة السياسية للدولة من خلال إعادة وضع البلاد على المسار الديمقراطي الصحيح من جديد وإجراء انتخابات نيابية جديدة يحكم من خلالها الحزب الفائز، غير أن قادة الانقلاب قاموا باعتقال كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكذا رئيس المجلس الوطني مرفق بعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي.[2]

تم بعد الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي، وإعدام رئيس الوزراء "**عدنان مندريس**" واثنين من وزرائه، وحكم بالسجن المؤبد لرئيس الجمهورية "**جلال بايار**" ورئيس البرلمان "**رفيق كورالتان**" وعدد من الوزارة والنواب.

صدر في عام 1961 دستور جديد، بموجبه أصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، وأنشأت المحكمة الدستورية العليا مهمتها مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، وتبع ذلك إنشاء مجلس الأمن القومي والذي تولى الحكم في تلك الفترة.

[1]- سيار الجميل، **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، مرجع سبق ذكره، ص28.
[2]- أوغلو بيرم علي، **الجيش والسلطة في تركيا: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، مرجع سبق ذكره، ص42.

عاد مرة أخرى حزب الشعب الجمهوري إلى الواجهة، وتصدر الحياة السياسية في البلاد بعد فوزه عام 1961 بـ : 173 مقعد برلماني، وتبعه حزب "العدالة" الذي حل مكان "الحزب الديمقراطي" بـ 158 مقعدا، فكلّف "**عصمت اينونو**" برئاسة الحكومة، والجنرال "**جمال جورسيل**" زعيم الانقلاب برئاسة الجمهورية.[1]

عاد حزب العدالة ليتصدر الحياة السياسية في تركيا بعد انتخابات 1965، حيث حصد هذه المرة 53% من مقاعد البرلمان، وكُلف رئيس الحزب "**سليمان ديمريل**" برئاسة الحكومة التي شكلها من نواب حزبه.[2]

تميزت هذه الفترة بمظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتصاعد الحركات اليسارية، والقومية، وذلك رغم كل محاولات الحكومة للحفاظ على الاستقرار الداخلي، ورفع مستوى النمو الاقتصاد، إلا أن كل محاولاتها باءت بالفشل ما نتج عنه تصاعد المظاهرات الطلابية، ونمو الحركات الشبابية والطلابية، ما أدى لقيام قيادة الجيش في آذار 1971 برفع إنذار لرئيس الوزراء "**سليمان ديمريل**"، يحذره فيه بأن الجيش سيمارس حقه الدستوري في تسلم مقاليد الحكم إن استمرت حالة الفوضى، وعلى إثره قام "**ديمريل**" بتقديم استقالته، ليخلفه عضو الجناح اليميني لحزب الشعب الجمهوري "**نهات أريم**"، والذي قام بتشكيل حكومة جديدة.[3]

بقيت الأوضاع على حالها بعد تشكيل الحكومة الجديدة خلال المرحلة الممتدة من 1971- إلى 1980، حيث تميزت بمختلف مظاهر عدم الاستقرار، فتشكلت عدة حكومات وسرعان ما سقطت أمام سيطرة الجيش، وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد، وخلال هذه المرحلة والتي سبقتها تشكل الحزب الإسلامي الأساسي تحت اسم "حزب

[1]- سلامة معتز محمد، **الجيش والسياسة في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[2]- أوغلو بيرم علي، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[3]- يوسف الشريف، "نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل"، **مجلة المعرفة**، السعودية، العدد 90، ص 73.

النظام الوطني" ومن ثم "**حزب السلامة الوطني**" بزعامة "**نجم الدين أربكان**"، ودخل الحكومة الائتلافية مع "**بولنت أجاويد**" عام 1973.[1]

تميّزت هذه المرحلة أيضا بعدم قدرة أي من الحزبين الرئيسيين "**حزب الشعب الجمهورية**" و"**حزب العدالة**" على تشكيل حكومة أغلبية، كما أنهما لم يكونا مستعدين للتعاون في ظل حكومة ائتلافية، وهذا ما جعل كل الحكومات التي تشكلت في هذه المرحلة عرضة إما للإقالة أو للاستقالة.[2]

كما ظهرت بين عامي 1979-1980 موجة عنف واغتيالات نتج عنها اغتيال عدد من قيادات الأحزاب السياسية، وتصاعد موجة العنف السياسي، وعرفت أيضا انهيارا في قيمة العملة وارتفاعا في الأسعار، وأصبح الاقتصاد في الحضيض، ما جعل الجيش يتدخل مرة أخرى عام 1980.[3]

قاد الانقلاب العسكري هذه المرة رئيس الأركان التركي "**كنعان إيفرين**"، وذلك بتاريخ 12 أيلول 1980، وكان هذا الانقلاب نتيجةً لتصاعد أعمال العنف الاجتماعي، والسياسي، والفوضى التي عمت معظم القطاعات، وعليه قام الجيش بالسيطرة من جديد على كافة مناحي الحياة السياسية في البلاد، فتم حل البرلمان، ووقف نشاط الأحزاب، وحل معظمها، كما حُلت كل النقابات سواء اليمينية أو اليسارية منها، وسجن قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية، ومُنع المواطنون من مغادرة تركيا، وحتى العُمَدْ (جمع عمدة)، وأعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد،كانت نتيجة الانقلاب هي تغيير جذري في النظام السياسي بأكمله، والنتيجة العامة هي تركيز كل السلطات في

[1]- منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودورة في السياسة التركية،(1997-1969)**، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 27.
[2] - منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودورة في السياسة التركية،(1997-1969)**، مرجع سبق ذكره، ص28.
[3]- سلامة معتز محمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال "**كنعان إيفرين**".[1]

عرفت الأوضاع استقرارا نسبيا بعد الانقلاب، ومعه بدأت عملية وضع دستور جديد عام 1982، أشرفت عليه لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية، ومجلس الأمن القومي، وعرض هذا الأخير على الاستفتاء الشعبي الذي جعله يرى النور في نفس السنة "1982"، وتضمن هذا الدستور 193 مادة رسخّت مبادئ الجمهورية العلمانية من جديد، وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، ومعه اشتدت قبضة السلطة التنفيذية، وزادت سلطات رئيس الجمهورية "**كنعان إيفرين**"، ومجلس الأمن القومي.[2]

كما تم تقييد حرية التعبير، وإعادة صياغة قواعد النظام العام وفق ما تقتضيه المصلحة القومية والأمن القومي، حتى أنه تم وقف نشاط الأحزاب السياسية في ظل هذا الحكم العسكري حتى عام 1983 تاريخ تأسيس أول حزب سياسي بعد الانقلاب، وهو حزب الديمقراطية القومية بزاعمة الجنرال المتقاعد "**تورغوت سوالب**"، وبعده حزب تركيا الكبيرة بزعامة "**سليمان ديميريل**" غير أنه أغلق في مرحلة لاحقة، إلى جانب حزب الوطن الأم بزعامة "**تورغوت أوزال**" لاحقا[3].

جرت الانتخابات النيابية في تشرين الثاني من عام 1983، وحقق "**حزب الوطن الأم**" فوزا ساحقا سمح له بالحصول على الأغلبية البرلمانية وكلّف رئيسه "**تورغوت أوزال**"

[1]- رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2014**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص50.
[2]- علي بيرم أغلو، مرجع سبق ذكره، ص 44.
[3]- سلامة معتز محمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

برئاسة الحكومة، واستمر الحزب في الحكم حتى عام 1989، بعدها قام مجلس الشعب التركي بانتخاب "**تورغوت أوزال**" كرئيس للجمهورية.[1]

أدى انتخاب"**تورغوت أوزال**" كرئيس للجمهورية إلى انقسام حزب الوطن الأم بين جناحين الأول إسلامي محافظ، والثاني ليبرالي علماني بزعامة "**مسعود يلماز**"، الأمر الذي سمح لحزب الطريق القويم (الصحيح) بزعامة "**سليمان ديمريل**" بالفوز في انتخابات عام 1991 وتحصله على المرتبة الأولى، وهذا ما نتج عنه تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الطريق القويم وحزب الشعب التركي.[2]

IV. مرحلة تصاعد التيار الإسلامي:

بدأت بوادر الانشقاق بين المؤسسة الكمالية العلمانية، والتيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي في عام 1946، ووصول "**عدنان مندريس**" و"**جلال بايار**" لمنصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت خلال الفترات اللاحقة بعض أشكال التنظيمات، والأحزاب التي تبنت إلى حد ما بعض من المقاربة الإسلامية في الخطاب الجماهيري، وبعض الممارسات السياسية الرسمية، إلا أنها كانت محدودة نوعا ما كتيار جديد وصاعد في ظل الدولة الحديثة، كانت في المقابل أيضا محاولات وقف تصاعد هذه التيارات الإسلامية محدودة في هذه الفترة، بسبب تبنيها لبعض المقاربات النظرية التي عرفتها من خلال عهدي الانقلاب الأول والثالث، لكن الفترات اللاحقة شهدت حظر معظم الأحزاب التي تبنت الخطاب الإسلامي كمدخل للممارسة السياسية، غير أن هذا الأمر لم يمنعها من إعادة تشكيل نفسها تحت عناوين وأسماء جديدة. [3]

---

[1] - رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2014**، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2]- بيرم أغلو، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] -Angel Rabasa, Stephen Larrabee, **The Rise of Political Islam in Turkey**, Rand corporation, Arlington, 2001, p36.

ساهمت فترة الممارسات الحادة اتجاه التيار الإسلامي المستقل عن سيطرة النظام الحاكم أو المؤسسة العسكرية بشكل أو بآخر في تأصل التيار الإسلامي في تركيا، ويرجع بعض الباحثين أن الفضل في هذا يرجع إلى الرئيس "**تورغت أوزال**"، إذ كان أول رئيس تركي يواظب على صلاة الجمعة بشكل علني، كما أنه أول رئيس يقوم بتأدية مناسك الحج، إضافة إلى بعض القرارات المتعلقة بالتعليم الديني في تركيا.[1]

يعتبر"**نجم الدين أربكان**" المحور الأساسي والأب الروحاني للتيار الإسلامي الحديث في تركيا، وهو الذي قاد منذ أواسط سبعينات القرن الماضي عددا من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي، التي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية تسعى لحظر هذه الأحزاب الواحد تلوى الآخر، حيث يعد حزب الرفاه الذي أسسه "**نجم الدين أربكان**" مع مجموعة من أصدقائه، أول حزب يصل إلى السلطة عام 1996 معلنا عن أهداف، ومبادئ واضحة تنسجم مع الأوضاع تارة ومع البنية الاجتماعية، والثقافية للشعب التركي تارة أخرى، كما تبتعد كل البعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح ومباشر، فوصول حزب "الرفاه" إلى رئاسة الحكومة سمح بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب "الطريق القويم" ، وكان هذا تتويجا لمسيرة استمرت على مدى 26 سنة.[2]

كان لـ"**نجم الدين أربكان**" باع طويل مع تأسيس الأحزاب، فلقد أسس أول حزب إسلامي له عام 1970 تحت اسم "حزب النظام الوطني" والذي تم حظره مباشرة بعد انقلاب عام 1971، ثم قام بتأسيس "حزب السلامة الوطني" الذي شارك في انتخابات

---

[1]- التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، على الموقع، http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles، تم الاطلاع يوم2017/01/18، على الساعة: 15:30.

[2]- الجهماني يوسف، **"الخلفية الدينية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي"**، على الموقع: http://www.annour.com ، تم الإطلاع يوم 2018/01/24، على الساعة: 14:00.

عام 1973، لتبدأ مسيرة مشاركته السياسية في بعض الحكومات التي لم يستطع أي من الأحزاب الأخرى تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة.[1]

ولقد تم حظر "حزب السلامة" أيضا بعد انقلاب1980، وحل مكانه "حزب الرفاه" عام 1983، لتبدأ مسيرة طويلة توجت عام 1994 على إثر الانتخابات البلدية، بفوز مرشحي الحزب والذي اعتبر كأكبر فوز في تاريخ مرشحي الحزب، وهو الفوز ببلدية "اسطنبول الكبرى" الذي تولى رئاستها "**رجب طيّب أردوغان**"، كما وصل "**نجم الدين أربكان**" إلى رئاسة الحكومة عام 1996.[2]

استمرت حكومة "**أربكان**" لعام واحد، أين وجد نفسه في صِدام مباشر مع المؤسسة العسكرية، ومع رئاسة أركان الجيش التي تدخلت في 28 شباط 1997 من خلال مجلس الأمن القومي، وفرضت مجموعة من الإجراءات التي لابد على الحكومة أن تطبقها، ومنها[3]:

- منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.
- رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامي.
- منع ارتداء الحجاب.
- تحريم العمل ضد النظام العلماني الديمقراطي.
- زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ثمان سنوات مما يعني إلغاء مدارس "إمام خطيب" (المدارس القرآنية لتحفيظ الصغار).
- فصل 160 ضابط ينتمون إلى التيار الإسلامي.
- فصل بعض حكام الولايات الذين ينتمون للتيار الإسلامي.

[1]- التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، مرجع سبق ذكره.
[2]- سلامة معتز محمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3]- بيرم أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 49.

انتهت كل هذه الإجراءات باستبعاد قادة الجيش حكومة "**أربكان**"، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة زعيم "حزب الوطن الأم" "**مسعود يلماز**" عام 1997. لم يستطع "حزب الرفاه" مواجهة المؤسسة العسكرية بمفرده بسبب نفوذها وقوّتها، حيث أصبح قادته عُرضة للمحاكمات، ومنعوا من العمل السياسي، كما قامت المحكمة الدستورية العليا بحظره نهائيا عام 1998، وتمت مصادرة كل ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته.[1]

ساعدت التوترات الداخلية في حزب" الرفاه" والاختلافات بين الجناح التقليدي والجناح التجديدي للحزب، وهو سبب أخر ساهم في اضمحلاله، ما دفع أيضا بالأعضاء التقليديين إلى تأسيس "حزب الفضيلة"، في حين لم يستطع هذا الحزب الجديد استقطاب أنصار الحركة الإسلامية في تركيا نتيجة غياب الرؤية الواقعية للعمل السياسي. وتشدد وأبوية قادته الكبار.[2]

يعد تأسيس حزب "العدالة والتنمية" عام 2001 الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية، وهذا يرجع بفضل مساعي، وجهود شباب حزب الرفاه وتيار الإسلام السياسي، الذي استفاد من تجاربه بشكل جيد، وفهم واقع الحياة السياسية في البلاد، وطرق ممارسة اللعبة السياسية، وكسب، واستقطاب الجماهير.[3]

[1] - Angel Rabasa, Stephen Larrabee, **The Rise of Political Islam in Turkey**, op, cit, p58.
[2]- op, cit, p65.
[3] -الغزالي عبد الحميد، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، بدون السنة، ص 52.

وقبل أن نتطرق لأهم مقومات النظام السياسي التركي، قمنا بتلخيص تداول رؤساء تركيا على السلطة وفق الترتيب الزمني للعهدة الرئاسية لكل منهم منذ قيام الدولة الحديثة في تركيا[1]:

الرئيس (ميلاده ووفاته)	مرحلة تولي السلطة	طريقة تولي السلطة
مصطفى كمال أتاتورك: ولد 1881، توفي 1938	29 أكتوبر 1923 إلى 10 نوفمبر 1938 ، لأكثر من عهدتين.	تولى مهام الرئاسة بسبب ترأسه لحزب الشعب الجمهوري، الحزب الوحيد في الساحة السياسية قبل 1950
مصطفى عبد الحق راندا: ولد 1881- توفي1957	من 10 نوفمبر 1938 إلى 11 نوفمبر 1938 (ليوم واحد فقط)	تولى مهام الرئاسة بالوكالة كونه رئيس البرلمان (ينتمي لحزب الشعب الجمهوري).
عصمت إينونو:ولد 1884- توفي 1973	من 11 نوفمبر 1938 إلى 22 ماي 1950	عينه أيضا حزب الشعب الجمهوري، لقب نفسه "بالزعيم القومي".
جلال بيار: ولد 1883- توفي 1986	من 22 ماي 1950 إلى 27 ماي 1960	يعتبر أول رئيس انتخبه البرلمان بشكل فعلي ديمقراطيا من قبل الشعب.
جمال غورسال: ولد	من 27 ماي 1960	عينه بعض الضباط

[1]- رضا هلال، **الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1999م، ص 149./ 2- سيدر فرهاد، **العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي**، عمان، منشورات الجامعة الأردنية كلية الدراسات الدولية، بدون سنة، ص69.

1895- توفي 1966	إلى 10 أكتوبر 1961، ثم من 1961 إلى فيفري 1966	العسكريين، واستمر في تولي الرئاسة كجنرال عسكري بعدها انتخبه البرلمان بشكل رسمي (لا ينتمي إلى أي حزب سياسية).
ابراهيم شوقي أتاساغون: ولد 1899- توفي 1984	من 02 فيفري 1966 إلى 28 مارس 1966	تولى الرئاسة بالوكالة نتيجة وفاة "**جمال غورسال**"، إذ كان رئيس البرلمان التركي في تلك الفترة (وهو مستقل حزبيا).
جودت سوناي: ولد في 1903- توفي 1993	حكم من 28 مارس 1966 إلى 28 مارس 1974	تولى الرئاسة بتعيين من البرلمان (مستقل حزبيا).
ناكين أريبورون: ولد 1903 - توفي عام 1993	تولى الرئاسة في 28 مارس 1973 إلى 06 أفريل 1973	تولى الرئاسة بالوكالة نتيجة لانتهاء الفترة الرئاسية "**لجودت سوناي**" (ينتمي لحزب العدالة).
فخري كوروتوك: ولد عام 1903 وتوفي عام 1987	تولى الحكم في 06 أفريل 1973 إلى 06 أفر يل 1908	عينه البرلمان أيضا (مستقل حزبيا).
إحسان صبري تشالا	حكم من 06 أفريل	تولى الرئاسة بالوكالة

يانغيل: ولد عام 1908، توفي عام 1993	1980 إلى 12 سبتمبر 1980	نتيجة لانتهاء الفترة الرئاسية **لفخري كوروتوك.** تنحى نتيجة للانقلاب العسكري الأكثر دموية في تاريخ تركيا (ينتمي لحزب العدالة)
الرجل الحامل للمعطف كنعان ايفيرين: ولد 1917، توفي 2015	تولى الرئاسة في 12 سبتمبر 1980، إلى 09 نوفمبر 1989	نصب نفسه في فترة تناحر حاد بين العسكر ممثلين بشخصه والمدنيين ممثلين بالأحزاب السياسية البرلمانية في ذلك العهد).
تورغت أوزال: ولد 1927، توفي 1993	تولى الرئاسة في 09 نوفمبر 1989 إلى 17 أفريل 1933	عينه البرلمان بصفته قائد التناحر المدني مع العسكر، وتنحى لظروف غامضة ينتمي لحزب الوطن الأم)
حسام الدين جن دوروك: ولد عام 1933	تولى الحكم في 17 أفريل 1993 حتى 16 ماي 1993	تولى الحكم بالوكالة نتيجة موت "**تورغوت أوزال**" في ظروف غامضة (ينتمي لحزب الطريق الصحيح).

سليمان دامبرال: ولد في 1924 وتوفي عام 2015	تولى الرئاسة في 06 ماي 1993 إلى 16 ماي 2000	قضى أطول فترة في العمل السياسي في تاريخ السياسة التركية، إذ بدأ عمله السياسي عام 1965 كرئيس وزراء وانتهى في 2000 بعد انتهاء فترته الرئاسية (ينتمي لحزب الطريق القويم)
أحمد نجدت سيزار: ولد عام 1941	تولى الرئاسة في 16 ماي 2000 إلى 28 أوت 2007	عينه البرلمان مستقل حزبيا)
عبد الله غل ولد في 1950	تولى الرئاسة في 28 أوت 2007 إلى 28 أوت 2014	انتخبه البرلمان ويعتبر الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية
رجب طيب أردوغان ولد عام 1954	تولى الرئاسة في 28 أوت 2014 إلى اليوم	هو أول رئيس منتخب من قبل الشعب بشكل مباشر، اعترض على مهام الرئيس البروتوكلية، ينتمي لحزب العدالة والتنمية).

- مقومات النظام السياسي التركي (الدين-القومية- التنوع):

يعتبر نموذج الدولة القومية هو الخيار المتاح لكل من أراد الحفاظ على كيان سياسي متمتع بالسيادة فوق أرض الأناضول، في ظل الظروف السياسية السائدة آنذاك، غير أن هذا كان مشروطًا بغرس فكرة غريبة عن الدولة، وعن أذهان سكان كانوا وما زالوا يعتقدون بأنهم رعايا تابعون للسلطان، الذي كان يعتبر في الوقت نفسه بصفته الخليفة، قائدًا روحيًا مقبولًا لأمة المسلمين.[1]

دعت الدولة التركية الحديثة ومنذ تأسيسها إلى وحدة الشعب التركي، حيث اتبعت مبدأ تعزيز وتمجيد القومية التركية، وهي عبارة عن فكرة إيديولوجية تهدف إلى جمع شمل الأتراك في أنحاء العالم لتكوين أمة عظيمة، تتبوأ مكانتها بين الأمم، ومن هنا تأسست الدولة التركية على مبدأ الفكر القومي الذي مهد لعلاقة الدولة بالدين.[2]

ارتبطت القومية التركية ارتباطا وثيقا مع مفهوم الوحدة التركية حول العالم، وتمكنت هذه الإيديولوجية من استقطاب جماعات عرقية من مختلف بقاع العالم وضمها إلى القومية التركية، ومثال ذلك هو استقبال اللاجئين المَجَرَيِّين والبولنديين في تركيا، بعد فشل ثورتهم سنة 1884، ثم اعتناقهم الإسلام وتجنسهم، ليشكلوا طبقة مهمة في الدولة ومن بين هؤلاء "**قسطنطين بورزيسكي**" الذي سمى نفسه فيما بعد "**مصطفى جلال الدين باشا**"، والذي كان من أكبر الداعين إلى مبدأ القومية التركية، حتى لقب بـ "رأس الأفعى القومية" التي نقلت سُمّها إلى عقول ونفوس الأتراك، من خلال كتابه "أتراك الأمس وأتراك اليوم"، وتعد كلمة "طوران" التي يستعملها الأتراك في بعض المعاملات تعني البلاد التي يقطنها الأتراك، أي وطن الأتراك الشاسع، والهدف من هذا التعبير هو جمع جميع الفصائل التركية مثل: **الأغوز التتار والأوزبك.**[3]

[1] - أحمد سعيد، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، القاهرة، دار المعرفة، 1961، ص23.
[2]- نفس المرجع، ص25.
[3] - سلامة معتز محمد، مرجع سبق ذكره، ص26.

اعتبر "**مصطفى كمال أتاتورك**" في عام 1924 أن الناطقين بغير التركية هم أعداء محتملين للأمة، وذلك لترسيخ القومية التركية، كما أن رئيس الوزراء "عصمت باشا" قد صرح في جويلية عام 1925 بالقول: «نحن قوميين بصراحة والقومية عامل تماسكنا أمام الغالبية التركية... وسوف نبيد الذين يقفون في وجه الأتراك والقومية التركية، ما نطلبه من كل من يريدون خدمة البلاد، وهو أن يكونوا قبل كل شيء أتراك ومؤمنون بالقومية التركية».[1]

يشكل مبدأ الجمهورية القومية لب هذه الإيديولوجية، وهو انعكاس للنموذج الكمالي في عملية التحديث الشاملة، حيث يعد المبدأ الأول تعبيرًا عن الاعتراف بالتجربة الأوربية في بناء الدولة القومية، وكان لابد للسيادة من أن تكون دون أي لبس للشعب (الجمهورية) المتوحد في كتلة سياسية مشتركة هي الأمة، فكان لا يجوز تعريف الأمة بوصفها تحالفًا للطبقات، والطوائف أو الفئات المتمايزة بأشكال أخرى، بل كان يجب النظر إليها على أنها كتلة مستندة إلى وحدة متماسكة لا تعرف إلا الانقسامات الوظيفية، كتلة موحدة هي الشعب وبهذا المعنى فإن النزعة الشعبية ليست إلا تعبيرًا عن رفض الفكرة القائلة بأي مجتمع تعددي لصالح نظرة عضوية إلى المجتمع والشعب[2].

شكل الالتزام بمبدأ العلمانية وفصل الدين عن الدولة بشكل كلي، أهم مقومات النظام السياسي التركي بعد قيام الدولة الحديثة، و من هنا بدأ الصراع بين الإسلام، والعلمانية، فبعد قيام الجمهورية التركية عام 1924، اتخذ العلمانيون سلاح القانون، وسلطة الدولة، وقوة الجيش لمحاربة الإسلام، وذلك من خلال إلغاء العبارة الدستورية التي تصف أن "دين الدولة هو الإسلام"، وهو ما تم تأكيده من خلال تنفيذ مشروع "خلق دين وطني"

---

[1]- باكير علي حسين، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2010، ص63.

[2] -Mustafa kemel, Revelution See Bernaed Lewis، **The Emergence of Modern Turkey**، op, cit, p86.

وجبر الأتراك عليه بقوة القانون، من خلال إضفاء طابع الوطنية ليكون دينا وطنيا، وليس إسلاميا، حيث كانت أبعاد الصراع تتناول كل ما يمُتّ للإسلام بصلة.[1]

عمل قادة العلمانية على محاربة كل ما هو إسلامي، لكونهم يخشون الإسلام باعتبار هذا الأخير عاملا هاما في بناء الشخصية وصياغة الواقع التركي، فعمدوا إلى استخدام كل الأساليب من أجل محاربة الإسلام، وسلخ تركيا عن دينها الحقيقي الذي تأصل في شعبها منذ قرون، والذي كان له الفضل في بناء إمبراطورية عظيمة، امتدت عبر ثلاث قارات، ولستة قرون.[2]

حيث قام "**كمال أتاتورك**" منشئ الدولة التركية بإلغاء المحاكم الشرعية الدينية، بدء من عام 1924، سعيا منه في تغريب تركيا وحضارة وممارسات، ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت[3]:

- ❖ إغلاق الزوايا الموجودة بالدولة.
- ❖ حظر استعمال عناوين، وصفات، وأزياء تدل على الطرق الصوفية.
- ❖ إلغاء اللغة العربية، والعثمانية القديمة، وفرض الكتابة باللاتينية على الناس، كما ألغى الإجازة بيوم الجمعة وأغلق المساجد.
- ❖ ألغى تعاليم الدين الإسلامي، وغلق المدارس.
- ❖ ألغى الآذان باللغة العربية.
- ❖ كما شرع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

[1] - صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، الجيزة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص39.

[2] - سيدر فرهاد، **العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص48.

- التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، مرجع سبق ذكره.[3]

وفي نفس الإطار استمدت تركيا قوانين دستورها الجديد من القوانين السويسرية عام 1926، وألغت كل القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدّد الزوجات، وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم، أو حرية تغيير الدين، والمساواة بين الذكر، والأنثى في الميراث.[1]

لقد شمل المفهوم العلماني قبل الحرب العالمية الثانية: الدين، القانون، التعليم، السياسة، وحتى الثقافة، لكن هذه السياسات المتبعة لم تنل موافقة الشعوب الإسلامية، هذا ما جعل الحكومة التركية بعد الحرب تقوم بتعديلات وإجراءات لا غنى عنها في ظل أن غالبية المجتمع، والشعب التركي ظل مخلصا للإسلام بسرّ أو بعلانية، وظهر ذلك من خلال بروز النهضة الإسلامية الجديدة، عندما حلت الأحزاب محل النظام الحاكم سنة 1946، واضطرار القادة السياسيون والعسكر على أن يضعوا في حسبانهم التوجهات والميول الإسلامية في نفس الشعب التركي.[2]

لقد كان إقصاء الإسلام عن الساحة السياسية، والذي اعتبر المنافس الوحيد لمفهوم الجمهورية، هو الأسلوب الوحيد، لوضع المفهوم الكمالي لبناء الدولة موضع التطبيق، وعليه اعتبر هذا العمل توأماً طبيعيا لمبدأي الجمهورية، والقومية، ثم ما لبث الأمر حتى أصبح مبدأ العلمانية الحجر الأساس للإيديولوجية، والسياسة الكماليتين، والذي يعنى على الصعيد النظري، حرية الضمير، والعبادة، والدين على أساس شخصي صارم بالنسبة لجميع المواطنين الأتراك، أما على المستوى العملي فكان لابد من تطبيقه بما يؤدي عمليًا إلى قطع الطريق أمام أية محاولة رامية للوصول إلى السلطة السياسية باسم الإسلام، وساد الاعتقاد بأن ذلك لن يكون ممكنًا إلا عن طريق إخضاع جميع المؤسسات

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - أحمد سعيد، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص28.

الإسلامية (المساجد، مباني الأوقاف ومعاهد التعليم الديني، للرقابة والإشراف الصارم من قبل الدولة).[1]

وفي عام 1928م تم إلغاء كلمة الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وفرضت الصلاة باللغة التركية، وامتد ذلك ليشمل القطيعة مع العالم الإسلامي، أما في عام 1937م شق مصطلح العلمانية طريقه إلى الدستور والذي لا يمكن تعطيله بمرور الزمن،كما أبيح زواج المسلمة بغير المسلم، وزواج الرجل من أخته في الرضاعة، بالإضافة إلى إقفال الأضرحة، وفي عام 1946م بعد موت "**أتاتورك**" صدر قانون ما سمي بقانون "إقرار السكون" وهو القانون الذي يحاكم كل من ينادى بعودة الدين أو بإقامة حكومة تعتمد على الشريعة الإسلامية.[2]

لم يكتف"مصطفى كمال أتاتورك" بفرض مبادئ الجمهورية والقومية والشعبية والعلمانية مجتمعة لتوفير جوهر إيديولوجية الدولة الجديدة، وتمكين وصول نخب الدولة الجديدة إلى السلطة القادرة على إضفاء صفة الشرعية، بل عمد بعد تأسيس الجمهورية إلى استخدام جميع أدوات القمع المتوفرة لسحق المقاومة السياسية لتصوره لتركيا الحديثة.[3]

[1]- Angel Rabasa, Stephen Larrabe, op, cit p50.
[2] -op, cit, p52.
[3]- رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2014**، مرجع سبق ذكره، ص59.

المطلب الثاني: نظام الحكم ومؤسسات الدولة

صُنف نظام الحكم في تركيا قبل استفتاء 2017 على أنه "نظام برلماني"، وذلك لأن البرلمان وحده من ينتخب رئيس الجمهورية، وكذلك يكلف الحزب الحائز على أكثر المقاعد النيابية بتشكيل مجلس الوزراء.

غير أن الباحثين في علم السياسة يصنفون شكل النظام السياسي التركي على أنه خليط بين النظام البرلماني، والرئاسي، خصوصا بعد إقرار دستور 1982 الذي نص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب، غير أن هناك تباين بين البنية القانونية، وطبيعة، وشكل النظام على أرض الواقع،[1] وهذا ما دفع بالسلطات التركية عام 2003 إلى إجراء تعديلات دستورية متعددة على دستور الجمهورية لعام 1982، والمعمول به حاليا، حيث يرجع الفضل في طرح هذه التعديلات الجديدة إلى **حزب العدالة والتنمية** الحاكم، ومنه كان لزاما التطرق إلى كل ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل السلطات الثلاث الرسمية في تركيا.

1- **السلطة التشريعية:** يُخوّل الدستور التركي مجلس الأمة التركي (البرلمان) بمهام السلطة التشريعية، الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب كل أربع سنوات، وطبقا للدستور فإن مهام، وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها على النحو التالي:[2]

1- سَنّْ وتغيير وإلغاء القوانين.

2- مراقبة مجلس الوزراء، ووزرائه.

3- السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة.

4- مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.

---

[1]- حنا عزو بهنان، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، دون دار نشر، ص15.

[2]- **تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http.//studies.aljazeera.net، تم الاطلاع يوم: 2017/11/21، على الساعة 15:30.

5- اتخاذ القرار بشأن طباعة العملة.

6- اتخاذ القرار بشأن إعلان الحرب.

7- الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية.

8- اتخاذ القرار بشأن إعلان العفو العام، والخاص.

9- تعديل الدستور.

10- الموافقة على خطط التنمية.

11- إعداد النظام الداخلي للبرلمان.

12- إعداد المراسيم، وتعديلها، أو رفضها.

13- تصديق قرار حالة الطوارئ، أو الأحكام العرفية، وتمديد المدة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة.

14- تصديق المراسيم التي يصدرها مجلس الوزراء الذي يجتمع برئاسة الرئيس خلال حالة الطوارئ، أو الأحكام العرفية.

15- انتخاب رئيس البرلمان، وأعضاء مكتب البرلمان.

16- انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.

17- انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة، والتلفزيون.

18- انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي، وأعضائه.

19- انتخاب رئيس المفتشين العام.

20- اتخاذ قرار لإجراء تجديد الانتخابات البرلمانية فبل انتهاء المدة.

21- إعطاء الثقة لمجلس الوزراء خلال مرحلة التأسيس والتوظيف.

22- يتمكن البرلمان من تقديم رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد.

23- إزالة الحصانة عن النواب.

24- اتخاذ قرار لإسقاط العضوية البرلمانية.

25- اتخاذ قرار بإرسال القوات المسلحة إلى الدول الأجنبية، والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا.

2-السلطة التنفيذية: تتميز السلطة التنفيذية في تركيا بكونها ثنائية البنية، فهي تتشكل من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين هذين الطرفين[1]:

- فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وممثل الجمهورية التركية، ووحدة الشعب التركي، وحسب دستور 1982، فإنه يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، غير أنه حاليا يتم انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام ومدة الولاية الحالية خمس سنوات ويمكن أن تتجدد لمرة واحدة فقط.

- يعتبر رئيس الجمهورية حسب دستور عام 1982، مسؤولا عن ضمان تطبيق الدستور، واتساق، وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، ولرئيس الجمهورية أحقية ترأس مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ.
- إصدار قرارات لها قوة القانون بما يتماشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه.
- تعيين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة، وتعيين رئيس للمجلس، ويبلغ المجلس بإجراء الاستطلاعات، والتحقيقات، والتفتيش.
- تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، ورؤساء الجامعات.[2]
- يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة 104 من دستور 1982 قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و25% من أعضاء مجلس الدولة ورئيس الإدعاء العام، ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء

[1]- نفس المرجع السابق.
[2] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص58.

المحكمة الإدارية العسكرية العليا، فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة.

- يحظى رئيس الجمهورية التركية ببعض الصلاحيات التشريعية، وله صلاحية استدعاء المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، أو يدعوه إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه.
- يضع قوانين، ويعرضها على المجلس لإعادة تعديل دستوري جديد.
- الإلغاء الجزئي، أو الكلي لأحكام القوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون وذلك باللجوء إلى المحكمة الدستورية. [1]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن كل هذه الصلاحيات لا تعتبر صلاحيات شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان) فرضت على الرئيس نوعا من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان، ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان.[2]

يعتبر بصفة عامة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، هو السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة التي تأخذ الثقة من البرلمان وبذلك ترتبط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي تصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها من اختصاص الحكومة التركية، فالحكومة التركية تختص بكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية، والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسات الخارجية بعد

[1] - نفس المرجع السابق، ص59.
[2] - أحمد النعيمي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص33.

إقرارها من البرلمان، كما رئيس الوزراء هو من يترأس جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولا أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية[1].

3- السلطة القضائية:

- السلطة القضائية في تركيا ممثلة عبر محاكم مستقلة، وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي، والقضاء التركي خاضع لمبدأ سلطة القانون، حيث تم تأسيس السلطة القضائية وفقا لمبادئ استقلال المحاكم، فالقضاء التركي يعمل بشكل مستقل، والقضاة يتولون مناصبهم لمدة محدّدة، ويحكمون وفقا لقناعاتهم الشخصية، واستنادا لأحكام الدستور، والقانون، والنظام القانوني السائد بالدولة. [2]
- يخضع كل من الجهازين التشريعي والتنفيذي في تركيا لأحكام المحاكم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير أو تأجيل أي حكم صادر عن السلطة القضائية في حق كل منهما.
- تبنى الدستور التركي النظام القضائي الثلاثي، بمعنى أن "النظام القضائي" ينقسم إلى: القضاء الإداري، القضاء القانوني والقضاء الخاص، وقد نص الدستور فيما يخص السلطة القضائية في القسم القضائي على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية، محكمة الاستئناف العليا، محكمة الاستئناف العسكرية العليا، المحكمة العسكرية الإدارية العليا، محكمة النزاعات القضائية.[3]

[1] - سلامة معتز محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.
[2]- المرجع نفسه، ص32.
[3] - أوغلو بيرم علي، مرجع سبق ذكره، ص52.

المبحث الثاني: المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

✧ **سياسيا:**

عرفت تركيا نتيجة سياسات "**بولنت أجاويد**" رئيس الحكومة الائتلافية (28 ماي 1999- 18 نوفمبر 2002)، أزمات سياسية، واقتصادية بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء، وكادت هذه الأزمات أن تؤدي بتركيا إلى الهاوية، وتمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف منها رفض رئيس الجمهورية "**أحمد نجدت سيرز**" الذي نصب رئيسا لتركيا في ماي 2000، التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية، كان قد اقترحها عليه مجلس التعليم العالي، كما قام برفض التوقيع على قرار الحكومة القاضي بفصل مئات الموظفين المدنيين، تم اتهامهم بالانتماء إلى جماعات أصولية، وأخرى انفصالية، لأنه رأى أن القرار مخالف للقانون على الرغم من تمسكه الشديد بمبادئ العلمانية[1].

اشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم، فقامت الرئاسة بإجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام، والسماح بالبث باللغة الكردية لتصبح تركيا أكثر تناسقا مع معايير الاتحاد الأوروبي، في حين رفض طرف من الائتلاف الحكومي، والذي تمثل في "حزب الحركة القومية" برئاسة "**دولت بهشلي**" تلك التعديلات، لأنه كان يرى أن إلغاء عقوبة الإعدام تعني إفلات "**عبدالله أوجلان**" زعيم حزب العمال الكردستاني المتهم بالدعوة للانفصال، والذي شن حربا ضد الدولة التركية من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه، كما أن هذا القرار سيُعرّض الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابية، ولهذا انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية، وهو ما تسبب في سقوطها.[2]

[1]- حمامي هشام، **تركيا الجديدة وجهات نظر**، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص26.

يضاف إلى هذا المشهد، ركود آليات النظام الديمقراطي، ومؤسساته، حيث لم تعد تزاول نشاطها كما ينبغي؛ فالبرلمان أصبح كيانا جامدا فاشل في إيجاد الحلول لأزمات المجتمع، وعجزت الحكومة عن الاحتفاظ بحد أدنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف.

✧ **اقتصاديا:**

لقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا، حيث نذكر رفض رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية، كما أصدر مرسوما رئاسيا في 17 فيفري 2001، يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة، والتي كان دورها التحقيق في قضايا فساد البنوك، ويضاف إلى ذلك انتقاداته الشديدة للطريقة التي يدار بها الأمن القومي، ولم يكتفي بذلك بل واتهمه بالتستر على الفساد في الدولة، ما أثار غضب رئيس الوزراء، الذي سرعان ما صرّح للصحافة؛ أن رئيس الجمهورية تجاوز معه حدود الأدب في الحديث، والسلوك، ولابد له من الاعتذار.[1]

كان لهذا الخبر تداعيات سلبية بشكل كبير، وفوري على الاقتصاد فانهارت الأسواق المالية التي تتصف بحساسية مفرطة في تركيا، وهي خاضعة بشكل كبير للتقلبات السياسية، نظرا لعدم استقرار واستمرار الحكومات وسقوطها الواحدة تلوى في تسعينات القرن الماضي.[2]

رافق كل هذا انهيار الأسواق المالية، وارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات فقط لتصل إلى 82%، حيث ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، نظرا لإقبال المواطنين على شرائه، وذلك تأمينا لأموالهم، هذا ما جعل البنك المركزي التركي يجد نفسه يضخ خمس مليارات من الدولارات بالأسواق في أربع ساعات فقط، كما خسر مؤشر

[1] - معوض جلال عبد الله، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999، ص69.

[2] - حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A، تم الاطلاع يوم 2017/10/13: على الساعة: 23:33.

بورصة اسطنبول 14% من قيمته في يوم واحد، وكل هذا جعل المواطن التركي يفقد ثلث قدرته الشرائية.[1]

تجلت مظاهر الأزمة الاقتصادية أيضا في القروض التي منحتها البنوك الحكومية لمشاريع على أساس الانتماء السياسي لأصحابها، لا على أساس الاستحقاق، وذلك بسبب تدخل السياسيين والبرلمانيين، لدى هذه الأخيرة، لمنح تسهيلات مالية كبيرة لأطراف مشبوهة، وحتى حمايتهم من القانون في حال عدم السداد، وهذا ما جعل البنك المركزي غير قادر على تغطية العجز المالي، دفعت هذه الأوضاع بالحكومة إلى طبع المزيد من الأوراق النقدية دون غطاء، الأمر الذي زاد من معدلات التضخم بدرجة كبيرة، وانعكس ذلك بالسلب، وبالدرجة الأولى على محدودي الدخل من المواطنين. [2]

وجدت الحكومة التركية نفسها مجبرة على الاقتراض من صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الأزمة، حيث حصلت على قرض بقيمته 12 مليار دولار أمريكي، مقابل التزامها بشروط القرض، التي تطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية وفق رؤية صندوق النقد الدولي وتحت رعايته، غير أن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها[3]:

1. اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة.
2. ارتفاع معدلات العجز، وارتفاع حجم المديونية الخارجية.
3. انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.
4. عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة عن تحمل مختلف المتغيرات السابقة الذكر، وما نتج عنه تردي الأوضاع وإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية.

[1] - أحمد النعيمي، **النظام السياسي التركي**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] - محمد السماك، "الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **مجلة مركز تيار المستقبل**، العدد 1720، 2004/10/11، ص25.

[3] - المرجع نفسه، ص26.

5. تقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف، مما نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة بسبب إغلاق الشركات والمصانع.

زادت الوعكة الصحية القاسية التي تعرض لها رئيس الوزراء في ماي 2002 الوضع أكثر سوءا في تركيا، ففي فترة دخوله المستشفى تفاقمت الخلافات بين شركاء الائتلاف، الأمر الذي زاد بدوره من حدة تدهور الحالة الصحية لرئيس الوزراء، ما جعل الشعب التركي يشكّك في قدرته على الاستمرار في أداء مهامه، وهو في الثامنة والسبعين من العمر، وبهذه الحالة الصحية، وبدأت هذه الشكوك تظهر جليا في مطالبة البعض بتنحي رئيس الوزراء عن رئاسة الحزب وعن رئاسة الحكومة، كما طالب آخرون بإجراء انتخابات مبكرة تُجنب الدولة أزمة جديدة، حيث قام أحد شركاء الحكومة الائتلافية "**دولت بهشلي**"، وهو زعيم الحركة القومية بالمطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، داعيا الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للنظر في مقترحه، واجتمع البرلمان في سبتمبر 2002، ليقرر موعد انتخابات مبكرة في نوفمبر 2002.[1]

لقد أدى استمرار مختلف هذه الأزمات إلى اقتناع النظام التركي بوجوب تجديد، وتغيير الطبقة السياسية الحاكمة، والمسيطرة منذ تأسيس الجمهورية التركية، وكان وصول حزب العدالة، والتنمية إلى الحكم في 03 نوفمبر 2002، أحد وجوه هذا الاقتناع، بعد حصوله على 363 مقعد نيابيا من أصل 550 مقعد في الجمعية الوطنية التركية الكبرى.[2]

[1] - محمد السماك، **الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2]- المرجع نفسه، ص26.

المطلب الأول: القوى الفاعلة في النظام السياسي التركي

فرض " **مصطفى كمال أتاتورك**" النظام العلماني على الشعب التركي، ولهذا كان لابد من خلق آليات ثم تسخيرها للحفاظ على هذا النظام المفروض بقوة، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات:

I. الأجهزة الأمنية والاستخبارات:

أ- الجيش "المؤسسة العسكرية":

تعتبر المؤسسة العسكرية الحامي الأول للعلمانية في تركيا، الأمر الذي جعلها تتدخل في أكثر من مرة، وبصفة مستمرة من أجل منع حدوث أي اختراق للنظام، ومواجهة أي تهديد ضده، حتى أنها حطمت الرقم القياسي على مستوى الانقلابات العسكرية بحجة الدفاع عن الإرث العلماني للمرحلة الكمالية،قام الجيش في هذا السياق بالإطاحة بأربع حكومات منتخبة، مثلما حدث في انقلاب عام 1962 على "**عدنان مندريس**"، الذي تم اتهامه بالخيانة العظمى، حيث حكم عليه بالإعدام، وكان ذلك بسبب سماحه ببعض المظاهر الدينية في تركيا، والتي تتنافى مع القوانين العلمانية للجمهورية.[1]

كان للجيش التركي الفضل أيضا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها "**نجم الدين أربكان**" مع زعيمة حزب الطريق القويم "**تانسوتشيلر**" عام 1996، بحجة انتشار الرجعية في البلاد، وازدياد عدد المدارس الدينية، ومراكز تحفيظ القرآن الكريم[2]، والتي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية، فوجّه إنذار إلى حزب **الرفاه** عام 1997، وعقبه إقالة "**أربكان**" من رئاسة الوزراء في نفس السنة، وعمل الجيش على مدى أعوام على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، وبكل الطرق الممكنة، واستمرت الأمور كذلك

[1]- رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2]- أحمد نعيمي، مرجع سبق ذكره، ص35.

إلى غاية استفتاء 2017 أين نجح **حزب العدالة والتنمية** في تحويل دور هذه المؤسسة.[1]

ب- مجلس الأمن القومي:

تأسس مجلس الأمن القومي التركي عقب انقلاب عام 1960م، وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم في البلاد، جاء تأسيس المجلس في ذلك الوقت، ليضمن سيطرة قادة الجيش التركي على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية، ويبقى النفوذ الأساسي بيد أفراد القوات المسلحة الذين يشكلون مجلس الأمن القومي، ويديرون البلاد من خلاله.[2]

استمرت الصبغة العسكرية على مجلس الأمن القومي التركي لأكثر من ثلاثة عقود، حتى عام 2003، أين أقر البرلمان التركي مجموعة من التعديلات الدستورية تتعلق بصلاحيات ونطاق عمل وتشكيلة مجلس الأمن القومي، والتي هدفت للحد من دور الجيش، وذلك من خلال إصلاح مجلس الأمن القومي، وقد وصفت هذه التعديلات في صحيفة الفاينشال تايمز بأنها ليست سوى "**ثورة هادئة**" على نفوذ قادة جيش الجمهورية التركية.[3]

أسهمت التعديلات الدستورية في إصلاح المجلس ليصبح جهازًا استشاريا بغالبية مدنية، ولم يعد للمجلس السلطة التنفيذية على بعض أجهزة الدولة كالإعلام والاتصالات، واقتصرت مهمته على تقديم توصيات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأصبح يضم في عضويته كلًا من[4]:

1. رئيس الجمهورية.

[1] - منصور عبد الحكيم، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة**، ط1، مصر، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص41.

[2]- رضا هلال، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان، صراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1، مصر، دار الشروق، 1999، ص53.

[3] - فريد صلاح الهاشمي، **تركيا في ضوء الحقائق**، ترجمة: طارق عبد الجليل، إسطنبول، 2017، ص 45.

[4] - منصور عبد الحكيم، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة**، مرجع سبق ذكره، ص45.

2. رئيس الوزراء.
3. وزير الدفاع.
4. وزير الخارجية.
5. وزير الداخلية.
6. رئيس الأركان.
7. قائد القوات البرية.
8. قائد القوات البحرية.
9. قائد الدرك .

ورغم هذه التعديلات الدستورية بقي مجلس الأمن القومي التركي المكان الذي ترسم فيه السياسة العامة للبلاد، وبالتحديد سياسة الأمن القومي التركي طويلة، ومتوسطة المدى، وتظهر هذه السياسة في مستند أو ملف فائق السرية يعرف بالكتاب الأحمر يحَدَّث مرة أو مرتين كل عشر سنوات. [1]

ج- جهاز الاستخبارات التركية:

تأسس جهاز الاستخبارات التركي عام 1965، ليحل بديلًا عن جهاز الأمن الوطني ويرمز اختصارًا لوكالة الاستخبارات التركية بـ (mit) وتضطلع الاستخبارات التركية بمهمة كبرى هي التنبؤ بأية مخاطر أو تهديدات من الممكن أن تواجه البلاد، ويندرج ضمن هذه المهمة الكبرى عدد من المهام المنبثقة عنها أبرزها جمع المعلومات، والاستخبار حول مختلف التهديدات الداخلية، والخارجية التي تعرض سلامة وأمن الدولة التركية، وشعبها إلى الخطر، وتقديم هذه المعلومات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ومجلس الأمن

[1]- منصور عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص46.

القومي، وكذلك اعتراض عمليات التجسس والاستخبارات المضادة، والحفاظ على أمن الاتصالات الرسمية.[1]

لقد خضع جهاز الاستخبارات التركي في عام 2009 لعملية إعادة بناء شاملة، وتم تنظيفه من بقايا الدولة العميقة، كما شكل تعيين "**هاكان فيدان**" على رأس جهاز المخابرات التركية نقله نوعية في عمل الجهاز بعد أن اخترق خارجيًا، وداخليًا لسنوات عديدة، فمباشرة بعد وقوع أحداث سفينة "**مرمرة**" عام 2010م، تم تعيين "**هاكان فيدان**" الذي تصفه وسائل الإعلام بأنه رجل المهمات الصعبة، ورجل الظل، وأكثر المقربين إلى "**أردوغان**"على رأس جهاز الاستخبارات خلفًا لسلفه "أمير تانير" الذي كان مهتمًا بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي.[2]

يعد "**هاكان فيدان**" من أقوى الشخصيات في الحكومة التركية، فهو ضابط صف سابق في الجيش التركي، ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة "بيلكنت" التركية، تدرج في المناصب الحكومية، إذ تولى رئاسة وكالة التعاون، والتنمية الدولية عام 2003م، ثم مستشارًا في مكتب رئيس الحكومة للشئون الخارجية عام 2007م، كما عمل مساعدًا لوزير الخارجية، وبعدها رئيسًا لجهاز المخابرات التركي عام 2010 وحتى الآن[3]، ولقد تعرض لمحاولات اغتيال عدة منذ 2010، وحتى 2014 ومحاولة اعتقاله بطرق مختلفة، الأمر الذي أدى لصدور قانون جديد من البرلمان التركي يهدف لتطوير عمل الجهاز وتحصينه من الملاحقة القضائية، فالقانون الجديد يجبر السلطات القضائية على الحصول على إذن من جهاز الاستخبارات قبل ملاحقة أي عامل فيه أو تتبع بعض الأعمال التي يشرف عليها الجهاز سرًا، مع إمكانية امتناع الجهاز عن السماح للقضاء

[1]- رضا هلال، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان، صراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] - لويس برنارد، ظهور **تركيا الحديثة**، ترجمة: قاسم عبدو قاسم وسامية محمد، لبنان، 2002، ص48.

[3] - المرجع نفسه، ص50.

بالتحقيق في هذه الملفات في حال رأى أن التحقيق فيها يمس سرية عمله، ويهدد المنتمين إليه.[1]

كما سمحت التعديلات الدستورية لسنة 2017 **لحزب العدالة والتنمية** من تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهاز يدار من قبل الحكومة، واعتبر هذا نجاحًا سياسيًا يؤشر لقدرة الحكومة على إدارة البلاد، ولذا أصبح أي تدخل للجيش في السياسة يعبر عنه بالانقلاب أو التهديد بها، ما يدفع السلطة السياسية مواقف ضده، إلا في حالة ثلاثة افتراضات لسلوك هذا المسلك[2]:

1. **الافتراض الأول:** يتضمن وجود أزمة في انتقال السلطة، وتغيير البناء الاجتماعي والسياسي.
2. **الافتراض الثاني:** هو عدم وجود أية قوة أخرى باستثناء الجيش قادرة على إحداث التغيير المطلوب.
3. **الافتراض الثالث:** هو قدرة ورغبة قادة الجيش في إجراء التغيير الذي يريدونه.

يتضح مما سبق أن المؤسسة العسكرية لم تعد القوة الوحيدة والمحرك الفاعل في النظام السياسي التركي، بل أصبح النظام أكثر قوة باعتبار تعدد الفواعل السياسية، مما جعله أكثر فاعلية، الأمر الذي مكن الدولة التركية من الخروج من دائرة تأثير قادة الجيش على الحياة السياسية وتدخلهم المتكرر فيها، وكذا إفشال المحاولة الانقلابية الأخيرة.

II. المؤسسة الإعلامية[3]:

تلعب المؤسسات الإعلامية دورا هام في تركيا، ما جعل دعاة ومؤيدي العلمانية يستخدمون الإعلام من أجل الحفاظ على مختلف مبادئ النظام الكمالي، ومما يجب ذكره

[1] - محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سبق ذكره، ص60.
[2] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص28.
[3] - نفس المرجع، ص25.

في هذا المقام أن مجموعة "**أيدن دوغان**" تمتلك 60% من وسائل الإعلام في تركيا، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة "**جينار**".

تمتلك هذه المؤسسات تأثير كبيرا، وواضحا على الشارع التركي وتوجهاته، وما هو معروف عموما أن الإعلام يمثل السلطة، أو القوة الرابعة، إلا أنه في تركيا يمثل القوة الأولى، حتى وإن كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية، غير أن الحقيقة أن الإعلام تأثيره أسرع، وأكبر، ومثال ذلك ما حدث مع حكومة "**أربكان**" عام 1997، حيث هاجمتها وسائل الإعلام، فقد صورت للناس أن الجمهورية في خطر، هذا ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، الأمر الذي اعترف به وزير الصحة في تلك الحكومة، وهو أن: الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع.[1]

III.جمعيات المجتمع المدني وجماعات المصالح:

ينشط في تركيا عدد معتبر من الجمعيات تتنوع بين المجتمع المدني وجماعات المصالح، حيث تعتبر جمعية رجال أعمال الأتراك، التي تضم أغنى رجال أعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية، ويترأس هذه الجمعية دائما على أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة "صبانجي" ومجموعة "كوج"، حيث تسعى هذه الجمعيات إلى الحفاظ على العلمانية من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، لأن الاستقرار يعتبر عنصرا أساسيا في تنمية ثرواتهم، وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الخطر.[2]

[1]- ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل**، ط1، مكتبة الأسرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص25.
[2] - كمال سعيد حبيب، **الدولة والدين في تركيا، صراع الإسلام والعلمانية**، مكتبة الأسرة، 2011، ص50.

كما يوجد في تركيا عدد لا بأس به من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تعد نفسها حامية للعلمانية في تركيا منها "**جمعية دعم الحياة العصرية**" و"**جمعية أتاتورك للغة والتاريخ**"، إضافة إلى نقابات المحامين، والعديد من الجمعيات النسائية.[1]

IV. الأحزاب السياسية:

لمح الرئيس "**عصمت إينونو**" فى عام 1945 إلى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا التوجه كان يتمحور حول تشكيل حزب معارضة لتنفيس الاحتقان السياسي في البلاد، ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم[2]:

1. جلال بايار.
2. عدنان مندريس.
3. فؤاد كوبرولو.
4. رفيق كوارلتان.

أسس هؤلاء عام 1946م الحزب الديمقراطي، الذي استقطب أعدادًا متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير، وفاز الحزب الديمقراطي بـ 61 نائبًا في انتخابات عام 1946م، ومن ثم انضم له 47 نائبًا من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية. تزايدت شعبية الحزب الديمقراطي، وشكلت عام 1950م الحدث الأبرز، إذ فاز الحزب في الانتخابات النيابية فوزًا ساحقًا، بعد حصوله على 403 مقعدًا من أصل 482 مقعدًا، وينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد.[3]

---

[1]- حمامي هشام، **تركيا الجديدة وجهات نظر**، مرجع سبق ذكره، ص19.
[2] - ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص27.
[3] - لويس برنارد، ظهور **تركيا الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص49.

مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا، فأصبح "**جلال بايار**" رئيسًا للجمهورية، وكلف "**عدنان مندريس**" بتشكيل الحكومة الجديدة، التي وبعد توليها مقاليد الحكم والسلطة في البلاد، بدأت تعيد إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسية بعض الملامح الإسلامية، التي كانت محظورة خلال المرحلة السابقة، مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتأصله في المجتمع التركي.[1]

شكل وصول حزب المعارضة إلى الحكم في تركيا صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة بالحزب الجمهوري، ومع تزايد هجوم رئيس الوزراء "**عدنان مندريس**" على تلك النخب والقيادات، وما تمثله من توجهات فكرية وارتباطات مصلحيه، تحرك قادة الجيش ليضعوا حدًا لعشر سنوات من الديمقراطية التركية في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950م، وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في إدارة البلاد.[2]

إن الأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها تعد الحارس للنظام العلماني، بل حتى أنها تكون معادية للدين في كثير من الأحيان، على خلاف الأحزاب اليمينية التي تتمسك بالنظام العلماني غير أنها لا تعادي الدين، بل تميل إلى حرية التديّن، ويمكن القول أن التاريخ السياسي التركي الحديث حافل بالعديد من الأحزاب السياسية التي أسست في فترات مختلفة، اضمحل بعضها واستمر الآخر بأشكال وأسماء أخرى.[3]

لكن الحزب الأهم في تركيا، والذي حارب بشدة من أجل الحفاظ على العلمانية، هو بالطبع "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسّسه "**مصطفى كمال أتاتورك**" عام 1923، بالإضافة إلى وجود بعض الأحزاب الصغيرة التي تشكل خليطا من التوجهات العلمانية

[1] - كمال سعيد حبيب، **الدولة والدين في تركيا، صراع الإسلام والعلمانية**، مرجع سبق ذكره، ص53.
[2] - نفس المرجع، ص54.
[3] - ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص28.

والديمقراطية والقومية، والتي لها تأثير سياسي محدود باعتبار عدم قدرتها على تجاوز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان.[1]

VII. الدولة العميقة والكيان الموازي:

1- الدولة العميقة:

يعطي مصطلح "الدولة العميقة" إشارات ذات مدلولات تركية نظرا لبداية تداول المصطلح بين الصحفيين والكتاب وعموم الأتراك منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، وعكس المصطلح في ذلك الوقت حقيقة شكل النظام السياسي التركي ووجود نخب سياسية وإعلامية وعسكرية واجتماعية واقتصادية بنت شبكة من علاقات المصالح والمخاوف، لتتحكم بالقرار السياسي والحكومات المختلفة بغض النظر عن وجود أفراد هذه النخب في واجهة العمل السياسي الرسمي.

استمر تصاعد قوة الدولة العميقة خلال المرحلة الممتدة من ثمانينيات القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحالي بقوة نظرا لحالة الفساد الحكومي وعدم قدرة أي حزب سياسي تركي من الوصول إلى الحكم بهامش تصويتي يؤهله لقيادة البلاد وتطبيق خطة سياسية واقتصادية واضحة، فترافقت قوة الدولة العميقة مع ضعف الحكومات التركية التي وصلت للحكم خلال هذه الفترة. ويضاف إلى ضعف الحكومات العميقة مع ضعف الحكومات التركية التي وصلت للحكم خلال هذه الفترة. ويضاف إلى ضعف الحكومات المتعاقبة، رغبة القوى الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لمشاريع دولية لا تخدم مصالحها في موقع استراتيجي يربط قارتين ببعضهما، فكان الخوف من التمدد الشيوعي في تركيا من جهة وتصاعد وتيرة نشاط الحركات الكردية دافعين لتشكيل

[1] -Angel Rabasa, Stephen Larrabee, **The Rise of Political Islam in Turkey** , op, cit p.53

تنظيمات سرية وشبكة علاقات خارج الأطر الرسمية للدولة، تعتمد بتمويلها على بعض الدول الغربية.

قدرة الدولة التركية لاتخاذها سياسات مستقلة إلى حد كبير عن التبعية الغربية، فالشبكة التي تشير تقارير متعددة إلى علاقتها بالمنظومة الإستخبارية الأمريكية، التي نشأت خلال مراحل الحرب الباردة أصبحت أضعف من أن تشكل رأس حربة للتأثير على الحياة السياسية في تركيا، وعلى قرارات الحكومة فيها. وبذلك حذت تركيا حذو العديد من الدول الأوروبية في التخلص من الشبكات والمنظمات التي كانت تدار من قبل المخابرات الأمريكية، كمنظمة "الغلاديو" الايطالية، و"الغال" الاسبانية و"المشروع 26" في سويسرا، وغيرها من المنظمات التي كانت يعتمد عليها في تنفيذ السياسات الاستخبارية في الدول الأوروبية وتركيا"[1] . ومع اضمحلال دور شبكات الدولة العميقة في التأثير على الحياة السياسية والقرار الحكومي، بدأ يظهر ما بات يعرف الآن بـ "الكيان الموازي".

2- الكيان الموازي:

يشير المصطلح إلى الحركة التي اتخذت من الإسلام منصة سياسية لإحداث تأثير اجتماعي، ودخول معترك الحياة السياسية وفق رؤية طويلة المدى بموجبها على تشكيل حاضنة اجتماعية تدور في فلك زعيم أو مؤسس. وقد أتى بناء هذه الأرضية العقدية لـ "الكيان الموازي" نتيجة عدم تزافر منصة فكرية تدفع باتجاه لعب دور سياسي في ظل الاستقطاب القومي والكمالي والعلماني للساحة السياسية التركية، ويدور الكيان الموازي في فك زعيمه الأوحد فتح الله كولن[2]، الذي أسس هذه الحركة الاجتماعية ذات الامتدادات السياسية والإعلامية والاقتصادية.

[1] - H.Akin Unver**, Turkey's " Deep-state" and The Ergenekon Conundrum**, The Middle East Institute policy Brief, No 23, April 2009, p 6.

[2] - المرجع نفسه، ص7.

اختار فتح الله كولن طريقا اجتماعيا لتأسيس النفوذ داخل المجتمع والدوائر السياسة في تركيا، عبر الإرشاد والتبليغ والتعليم والتربية وتأسيس الاجتماعية التربوية والمالية والإسكانية والصحية والإعلامية والثقافية.

ورغم النفوذ الاجتماعي والإعلامي والإعلامي والاقتصادي الكبير لفتح الله كولن إلا أن أتباعه يرفضون وصفهم بجماعة أو مجموعة وبشكل عام فإن جماعة "فتح الله كولن ليست حزبا أو تنظيما بل هي أشبه بحالة أو تيار نما وتغلغل داخل مؤسسات الدولة من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية وأصبح لأنصار كولن حضور واسع في دوائر صنع القرار القضائي وجهاز الشرطة والإعلام والمؤسسات المالية والتعليمية، بعد أن تمكن خلال السنوات السابقة من تدريس وتعليم العديد من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية في مختلف أنحاء الجمهورية التركية وخارجها[1]. وتسيطر شبكة فتح الله كولن على بعض أبرز الصحف التركية كصحيفة زمان، ومجلة أكسيون، وعدد من القنوات الفضائية التركية. كما يمتد نفوذها ليصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: طبيعة الصراعات داخل النظام السياسي التركي قبل حزب العدالة والتنمية

عانى النظام السياسي التركي منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923 من تذبذبات وتناقضات كثيرة، شملت مختلف مجالات الحياة السياسية والمجتمعية في الدولة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الموروث التاريخي والثقافي للشعب التركي الذي يشكل الأصل، وفي المقابل المبادئ، والمعتقدات التي فرضها النظام العلماني، ما نتج عنه صدامات، واختلافات كبيرة مست عدة جوانب، كما ولد هذا التعارض الموجود بين الأصل

[1]- طلال يونس الجليلي، **قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية** ، الموصل، دون دار نشر، 2006، ص111-114.

والمفروض صراعا بين المجتمع والدولة التركيين، وأفضى إلى تباين إيديولوجي بين مؤسسات الدولة في حد ذاتها (المؤسسة القضائية، العسكرية، والإعلام...)، حيث أصبح الأمر يهدد الاستقرار الاجتماعي والسلام الثقافي، وحتى الانسجام السياسي بين مؤسسات الدولة، وعموما شكل هذا التعارض عدة صراعات نذكر فيما يلي:

1)- الصراع العقائدي- الإيديولوجي (الإسلام، والعلمانية)[1].

يشمل هذا الصراع عدة محاور أو مجموعة اختلافات سببها عقائدي أو فكري مثل: صراع الهوية بين كل ما هو شرقي، وما هو غربي. نجد أيضا الصراع المدني العسكري، واختلاف الرؤى بين مكانة تركيا ومستقبلها، وعليه كان لابد من إيجاد تحالف بين المؤسسات المدنية، والمؤسسة العسكرية للاتفاق على رؤية مشتركة مادام المصير واحد.

فالمؤسسة العسكرية في تركيا لها تأثير كبير وواضح على معالم السياسة العامة في الدولة، فهي جزء لا يتجزأ من كيان الدولة التركية، وهي الحامي الأول للدولة والمجتمع في آن واحد وفق ما يحدده الدستور، كما أن لها دور فعال في التخطيط، والتنفيذ السياسي، دون احتكار كلي للعملية السياسية، لكن المؤسسة العسكرية سعت دوما لإحكام قبضتها على كل التفاصيل المدنية، ويظهر ذلك من خلال دستور 1921، وإنشاء عدة هيئات، ومؤسسات موالية للمؤسسة العسكرية وتتمثل في: المحكمة الدستورية، مجلس الأعيان، مجلس الأعلى للقضاء، مجلس الأمن القومي، مجلس التعليم العالي (له مستشار عسكري)، المجلس الأعلى الإذاعي والتلفزيون لمراقبة وسائل الإعلام (يتكون أيضا من أعضاء عسكريين).[2]

فالمؤسسة العسكرية تفطنت مبكرا لأهم أسس، وركائز قيام الدولة المدنية والمتمثلة في: القضاء، التعليم والإعلام، فأنشأت مجالس عليا، وآليات ذات سلطة تعنى بشؤون

[1]- عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص166.
[2] - المرجع نفسه ، ص167.

المجتمع المدني، فتصنع الخطط، وتحدد القواعد المنظمة، والمسيّرة لسياسات العمل بما يضمن إحكام سيطرة المؤسسة العسكرية عليها.[1]

كما أنها مازالت تحظى بدعم، وثقة أغلبية الشعب التركي وتأييده إلى يومنا هذا، ما جعلها تقود كل المحاولات الانقلابية ضد حكومات مختلفة منذ قيام الجمهورية إلى غاية الانقلاب العسكري على حزب العدالة والتنمية.

2) الصراع القومي في تركيا:

أدى الإفراط في توظيف العامل القومي في تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلى بروز أزمة اثنية في التركيبة المجتمعية التركية، ومن هذه الأزمات الأزمة (الكردية–التركية)، والتي جاءت نتيجة تجاهل النظام السياسي الجمهوري للأكراد، كأحد المكونات الرئيسية للشعب التركي وإقراره مبدأ القومية، الذي يقوم على تمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الأخرى في الدولة التركية.حيث أن الصراع التركي– الكردي صراع قديم متجدد في آن واحد، يخمد تارة ويثور تارة أخرى حسب الظروف الداخلية والخارجية في تركيا. [2]

ترجع المشكلة الكردية إلى بدايات تأسيس الجمهورية، حيث شهدت تركيا 18 ثورة في عهد "**أتاتورك**" (1924–1938) الذي قام بقمع الأكراد بقوة السلاح، بعد أن كانوا حلفاء له إبان حرب الاستقلال التي قادها ضد نظام السلطنة العثمانية، تقدر مساحة المناطق الكردية في تركيا بما يقارب 194 ألف كلم2 من مساحة تركيا الإجمالية المقدرة بـ 783.562 ألف كلم^2. أي ما يقدر بربع مساحة الدولة التركية، وتشمل هذه المناطق

[1]- **الجيش التركي ينأى بنفسه بعيدا عن الجدل السياسي، موقع أخبار العالم لتركي باللغة العربية**: على الموقع: http://www.Akhbaralam.net/?atype=haber&articleID=68403، تم الإطلاع يوم: 2018/01/02، على الساعة: 16:10.

[2]- رواء زكي يونس، **"**التركيب القومي والديني، دراسة تحليلية: دراسة اجتماعية**"، قسم الدراسات الاجتماعية**، السنة2، العدد5، 2000، ص83.

شرق تركيا وجنوبها الشرقي، ومنه يمكن تقدير ما يمثله انفصال الأكراد عن تركيا، فانفصال الأكراد يعني اقتطاع وفصل 19 ولاية من إجمالي ولايات تركيا البالغ عددها 81 ولاية، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى فقدانها عمقا استراتيجيا مهما، إضافة إلى الموارد المائية، والمواد الخام التي تحتويها تلك المناطق.[1]

كما أن انفصال المناطق الكردية عن تركيا، يحجز تركيا عن دول جوارها الجغرافي التي لها علاقات اقتصادية وتجارية متميزة، وهذا ما يحد من حضورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

إن الخيار العسكري لمحاولة حل الأزمة جعل الشعب التركي ممثلا بالقوميين الأكراد، والأتراك يدفع ثمنا باهظا، فالعنف المسلح المتبادل بين حزب العمال الكردستاني، والحكومة التركية أودى بحياة ما يقارب 50 ألف شخص، كما كلف البلاد قرابة 500 مليار دولار، ودمر أكثر من أربعة آلاف بلدة، وقرية.[2]

3- الصراعات بين التيارات الإسلامية نفسها:

نشأ في بدايات تأسيس حزب العدالة والتنمية، حلف أو تكتل ضمني بين حزب العدالة والتنمية، وحركة "**غولن**" المسماة حركة "الخدمة"، وذلك لتوافق جذورهما، وتوجهاتهما الإسلامية المشتركة، وموافقتها في مواجهة القوى العلمانية المسيطرة على مقاليد الحكم ومؤسسات الدولة في تركيا. [3]

[1] - محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الحضارات**، مرجع سبق ذكره، ص69.
[2] - عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص160.
[3]- جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، ط1، الدوحة، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص56.

تحوّل هذا الحلف في مرحلة لاحقة إلى عداء صريح، يعد الأول من نوعه من حيث طبيعة الصراع، وأدواته، والعلانية التي ميزت الصراع بين التيارات الإسلامية في تركيا، وفي ديسمبر 2013 قام الرئيس التركي "**رجب الطيب أردوغان**" باتهام جماعة "**غولن**" بتشكيل دولة موازية داخل البلاد، وتهديد أمن استقرار البلاد، وسلامة الدولة التركية، كما اصطلح رسميا على حركة "الخدمة" التابعة "**لغولن**" اسم "التنظيم الإداري".[1]

منظمة أرجنكون:

هي جمعية سرية تأسست في تسعينات القرن الماضي، تضم شخصيات ذات نفور كبير (جنرالات متقاعدين وصحفيين وعلماء وأستاذة جامعات)، يعتبرون أنفسهم أصحاب الفكر الكمالي والمخلصين والمدافعين عن المبادئ الكمالية، تزايد نشاط المنظمة بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، بالتخطيط لعدة عمليات تؤدي إلى إسقاط الحكومة المدنية المنتخبة وإعلان حال الطوارئ في البلاد، ولكن تم الكشف عنها، وقبض على عدد كبير من أعضائها في عام 2007 بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ضد "حكومة حزب العدالة والتنمية" في عام 2002، وتنفيذ عمليات إرهابية تزعزع أمن البلاد واستقراره. [2]

أدى هذا الصراع بين الطرفين إلى نتائج وخيمة على الساحة السياسية التركية، حيث تراجعت استقلالية القضاء وتراجع مستوى الحريات في البلاد، وبعد تطور الصراع بين الطرفين وظهوره إلى العلن، قامت حكومة العدالة والتنمية فيما بعد بشن حملة لإخلاء وزارة الداخلية، وسائر الدوائر الحكومية من أنصار الجماعة وكوادرها.[3]

[1]- يوسف الشريف، **نجم الدين أبركان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل**، مرجع سبق ذكره، ص63.
[2] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص49.
- ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص30.[3]

خـلاصة الفصل:

بعد سقوط الخلافة العثمانية سعى **مصطفى كمال أتاتورك** لتّأسيس دولة حديثة قائمة على أسس ومقومات مختلفة عن ما كان سائدا في تركيا لقرابة ستة قرون من الزمن، تتضمن أبعاد علمانية لتوجيه المسيرة الجديدة للدولة التركية الحديثة، وتنتهج إيديولوجية سياسية تمجد الشعب التركي، وتهدف إلى الوحدة رغم التنوع بغرض تكوين أمة عظيمة تتبوأ مكانتها بين أمم العالم عن طريق اقتباس نهج عقائدي غربي ومحاولة تطبيقه في تركيا، وهذا ما أصر عليه النموذج العلماني من خلال فصل الدين عن الدولة كأهم مرتكز، فسعى هذا الأخير عبر مراحل إلى محاولة ترسيخ هذه المبادئ، ما أنتج فواعل أخرى بارزة كان لها دور كبير في التأثير على شكل النظام السياسي التركي، وبروز صراعات وخلافات شهدها النظام السياسي التركي قبل ظهور **حزب العدالة والتنمية**.

الفصل الثاني
حزب العدالة والتنمية التركي

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل حزب العدالة والتنمية التركي، كما يبينه العنوان محاولين التعرف على هوية الحزب إيديولوجية وأهداف الحزب وأهم انجازاته، مع إبراز أثره على النظام السياسي التركي من خلال تقييم الوضع الحالي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات سواء الداخلية منها أو الخارجية، ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين، الأول تحت عنوان هوية حزب العدالة والتنمية، والثاني تحت عنوان أثر حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي، وكذلك قمنا بتقسيم كل مبحث إلى مطلبين.

المبحث الأول: هوية حزب العدالة والتنمية

إن الخوض في هوية **حزب العدالة والتنمية** يأخذنا إلى الحديث عن الأصل والمحور الأساس، الذي قاد التيارات الإسلامية في تركيا، ألا وهو "**نجم الدين أربكان**" الذي أسس في أواسط سبعينات القرن الماضي سلسلة من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي، والتي حاول من خلالها مواجهة النفوذ الكمالي، الأمر الذي دفع بالمؤسسة العسكرية وأنصار الحزب الجمهوري إلى حظر كل الأحزاب التي أسسها الواحد تلو الآخر.[1]

يعد حزب "الرفاه" أنضج، وأنجح تجربة "**لأربكان**"، والذي أسسه مع مجموعة من أصدقائه المقربين، حيث يعتبر أول حزب يصل إلى السلطة عام 1996، ويعلن عن أهداف، ومبادئ واضحة، تنسجم مع الطبيعة، والبنية الثقافية للشعب التركي، كما أعلن بشكل صريح ابتعاده عن الأفكار، والفلسفة الكمالية العلمانية بكل وضوح، وعلى إثره قام بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم، وكان هذا تتويجا لمسيرة استمرت لأكثر من 26 سنة.[2]

اعتبر حزب "الرفاه" أول حزب ذو مرجعية إسلامية يصل إلى السلطة، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ الكمالية، مما دفع قادة الجيش لاستبعاد "**أربكان**" من الحكومة، عام 1997، وتعويضه بـ "**مسعود يلماز**" من حزب "الوطن الأم"، حيث حُلّ الحزب، وتعرض قادته للسجن، والمحاكمات، ومنع كليا من العمل السياسي، أي تم حظره نهائيا، وذلك بحكم قضائي صدر عن المحكمة الدستورية العليا عام 1998.[3]

لكن شباب وأعضاء حزب "الرفاه" المحظور واصلوا النضال، وقاموا بتوحيد جهودهم لتأسيس حزب جديد، وتوجت هذه الجهود بتأسيس حزب العدالة والتنمية التركي عام 2001،

---

[1] - Carol Migdalovitz, **Turkey: Politics of Identity and Power**, Congressional Research Service, R41368 2, 2010, p21.

[2] - منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودورة في السياسة التركية،(1969-1997)**، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص29.

[3] - يوسف إبراهيم الجهمانى، **حزب الرفاه – أربكان (الإسلام السياسي الجديد) الرهان على السلطة**، مرجع سبق ذكره، ص38.

وهو الحزب الحاكم حاليا في تركيا، ومنذ نوفمبر 2002، ويرأسه "**رجب الطيب أردوغان**"، ويُطلق على حزب العدالة والتنمية مسمى "الأق بارتي" أي الحزب الأبيض وشعاره "انفتاح على التنوير، وانغلاق على العتمة"، كما أُطلق عليه لقب "العثمانيين الجدد"، وهو ما أقره الحزب من خلال احد أعضائه الدكتور "**داود أوغلو**" الذي قال في 23 نوفمبر2009 في لقاء مع نواب الحزب: «إن لدينا ميراثا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون أننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد».[1]

أعاد حزب العدالة، والتنمية تعريف هويته الفكرية، والسياسية بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي، وعلاقاتها الخارجية، فهو لا يُعرِّف نفسه على أنه حزب إسلامي، بل يبتعد عن كل ما يُفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا، كما أنه يقر بالعلمانية أو النظام العلماني، كشوط مسبق وأساسي للديمقراطية ، والحرية، فهو يرى العلمانية على أنها:" حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني، والقناعة الفلسفية، وعلى هذا الأساس صنف قادة الحزب هويته الفكرية، والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة."[2]

هذا ما يفسر طبيعة تكوين الحزب، الذي يضم بين أعضاءه برلمانين من أحزاب يمين الوسط، مثل حزب "الوطن الأم"، وحزب "الطريق القويم" وشرائح من التكنوقراط، وخرّيجي الجامعات والبيروقراطيين، والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى، والصغيرة سواء في اسطنبول أو المدن الكبرى الأخرى، وفي الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين.[3]

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص39.

[2] - منال الصالح، **نجم الدين أربكان -ودورة في السياسة التركية، (1997-1969)**، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] - يوسف إبراهيم الجهمانى، **حزب الرفاه – أربكان (الإسلام السياسي الجديد) الرهان على السلطة**، مرجع سبق ذكره، ص32.

يتضح لنا مما سبق، أن حزب العدالة والتنمية هو عبارة عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة، فلا هو علماني مثل يمين الوسط التركي، ولا هو كمالي بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي. ولا هو إسلامي بالمعنى الذي يعبر عنه حزب "الرفاه"، ولكنه عبارة عن صيغة جديدة، فهو يمثل نظام اجتماعي، سياسي، توافقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر، فهو لا يقبل الجديد، ولا يرفض القديم.

أما برنامج الحزب، فقد صيغ بناء على نتائج استطلاعات واسعة للرأي العام، كانت قد أجريت للتعرّف على احتياجات الناس، ومطالبهم، وتوقعاتهم من الحزب، حيث تقوم فكرة الحزب على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية، لأنها غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وشعبها شاب وعملي، و تحتل موقع جيواستراتيجي هام، إضافة إلى الروح الوطنية القائمة على التضامن، وقد حضي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير، عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت عام 2002.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص33.

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية، الإيديولوجية والأهداف

تأسس حزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001، بقيادة "**رجب الطيّب أردوغان**"، كما جرى إشهار أعضائه المؤسسين الذين كانوا حوالي 74 شخصا في نفس اليوم، وترجع نشأة الحزب لعدة ظروف، والتي لخص أهمها "**ياشار ياقيش**" نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية فيما يلي[1]:

- لأن معظم مؤسسي حزب العدالة كانوا أعضاء في حزب "الرفاه" بزعامة "**نجم الدين أربكان**"، والذين حاولوا كإصلاحيين، ومنهم: **(عبد الله جول، وبولنت أرتج، ورجب الطيّب أردوغان)**، تغيير أسلوب "**أربكان**" وسياساته، وأبدوا رفضهم لممارساته، وخاصة بناء كل موقف على أساس ديني، فرأوا أنه من غير المقبول مثل هذه الممارسات في بلد علماني، وبقي هذا الصراع داخل الحزب إلى أن تم حله بين المحافظين الذين يتبنون فكر"**اربكان**"، والإصلاحيين الذين يقودهم "عبد الله جول"، وتواصل ذلك في حزب "الفضيلة" أيضا إلى أن حُلّ هو الآخر بقرار من المحكمة الدستورية، عندئذ كان لابد من الانقسام، حيث شكل أنصار "**أربكان**" حزب "السعادة" بزعامة "**رجائي قوطان**"، وشكل الإصلاحيون حزب "العدالة والتنمية".

وأضاف "**ياقيش**":« قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا استطلاعات عدّة للرأي، سألوا الناس: ما هي أولوياتهم؟، ما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ سألوا حتى عن الاسم والشعار المناسب، ومن هنا جاء نجاح حزب العدالة، والتنمية».[2]

- تولي "**أردوغان**" رئاسة الحزب، الذي أضاف إليه الكثير لأنه كان رئيسا ناجحا لبلدية إسطنبول، حتى أنه قال في أحد لقاءاته: «إن الخلافات مع "**أربكان**" والمحافظين التي أدت إلى تشكيل حزب "العدالة والتنمية"، سببها ابتعاد "**أربكان**" عن العلمانية التي تحكم

[1] - حسين أوزباى بسيلى، **رجب طيب أردوغان "قصة زعيم"**، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2011، ص 235.

[2] - محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص65.

نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب "السعادة"، حزبنا جديد تماما، ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد99% من سكانه مسلمون، والكثير من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك».[1]

- انتهج **حزب العدالة والتنمية** إيديولوجية تقوم على الهوية الإسلامية باعتبار أنها تمثل معتقد 99% من المواطنين الأتراك وكان ذلك منذ التأسيس، غير أن الهوية الإسلامية في حزب العدالة والتنمية، يُقصد بها الجناح الإسلامي المعتدل، وعلى عكس الإيديولوجية التي تبناها المحافظون من قبل في حزب "السعادة"، لأن من مبادئ الحزب احترام الحريات الدينية والفكرية والانفتاح على العالم، كما تقوم سياسته على أساس من التسامح والحوار، وتأكيده الدائم عدم معارضته للعلمانية ضمن المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية.[2]
- لعل منبع الأفكار التي تقوم عليها مبادئ الحزب، لا تزال تطرح تساؤلات حول التوجه الإيديولوجي لـ"حزب العدالة والتنمية"، لاسيما فيما يتعلق بالخلفية الفكرية لكل من "**رجب طيب أردوغان**"، و"**عبد الله غول**"، وبالتطرق إلى خلفية الشخصين نجد أنهما ينتميان إلى الطائفة "النقشبندية" **فأردوغان** يأخذ أفكار من تعاليم ومبادئ زعيم الطائفة "النقشبندية" **(عزت زاهد كوكتو)**، الذي طالما اعتقد أن التنمية الأخلاقية شرط مسبق للتنمية المادية والاستقرار السياسي، فمن هذه الأفكار اعتبر "**أردوغان**" فكرة أن كل الناس متساوين في المجتمع الإسلامي.[3]
- يميل الحزب إلى الوسطية والاعتدال ويظهر ذلك من خلال عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، واحترم الحريات الدينية والفكرية، الأمر الذي أكده خطاب رئيس الوزراء "**أردوغان**" في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في 30 سبتمبر

[1] - حسين أوزباى بسيلى، **رجب طيب أردوغان "قصة زعيم"**، مرجع سبق ذكره، ص240.
[2]- نفس المرجع، ص241.
[3] - التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، مرجع سبق ذكره.

2012، حيث فتح باب النقاش حول الميل الإيديولوجي الجديد لحزبه، ومستقبل السياسة التركية.

- تحوّل تركيز حزب العدالة والتنمية من أولوية العمل على التنمية الاقتصادية والمشاريع الملموسة إلى التنمية الفكرية، وهذا ما لفت انتباه بعض المحللين في الخطاب الرئاسي المفعم بالمشاعر، والذين فسّروه على أنه يحمل دلالات، وإشارات لرموز تاريخية للأمة التركية العظيمة، حيث أنه مزيج من القومية التركية، والانتماء الإسلامي، وبأنه تلميح إلى تكوين قومية جديدة، فيما رأى البعض الآخر أنه يمثل تطبيع للعلاقة بين الدين، والسياسة.[1]

فمنذ تأسيس حزب "العدالة والتنمية"، ومنذ كشفه عن الميل الإيديولوجي الجديد في تركيا، اعتقد الكثيرون أن هذا البعد الإسلامي في الشخصية التركية لن يأخذ البلاد بعيدا عن الغرب، في حين ذهب البعض الآخر لأكثر من ذلك، واعتبروه إعلان لنموذج إسلامي ديمقراطي، وهذا ما جعل السياسة الغربية تصنفه في إطار ما يسمى بالعالم الإسلامي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، أي تبني لنظرة "صامويل هنتغيتون" المستوحاة من نظريات "صدام الحضارات"، وهو ما أدى إلى تنافر علاقات تركيا مع الغرب، خاصة بعد تبني حزب العدالة والتنمية لموجة المشاعر المعادية التي اجتاحت العالم الإسلامي مع غزو العراق عام 2003، الأمر الذي أكده "**أحمد داوود أوغلو**" وزير خارجية تركيا في كتابه "العمق الاستراتيجي"، والذي أكد فيه أن علاقات تركيا مع الغرب ستأخذ شكل من أشكال العُزلة.

كما حدد الحزب برنامج أهداف تمثل فيما يلي: تحقيق السيادة، والمحافظة عليها دون أية قيود أو شروط للشعب التركي، في الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية)، والتي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا، والحفاظ على وحدة الدولة التركية كمبدأ أساسي

[1]- محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، مرجع سبق ذكره، ص66.

عن طريق الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي، كذلك تحقيق الحضارة، والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه "مصطفى كمال أتاتورك"، كل هذا من أجل تأمين الرفاهية والأمن والاستقرار للشعب التركي، وتحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب، وفق العدالة بين الأتراك بالتوزيع العادل للدخل القومي.[1]

أما في ما يخص وسائل تحقيق هذه الأهداف التي حددها الحزب فكانت كالآتي[2]:

أ. نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

ب. استئصال مشاكل تركيا المستعصية، من خلال تعبئة الموارد البشرية، والطبيعية المهمة، وجعلها دولة منتجة باستمرار، والتي تنمو بالإنتاج.

ج. خفض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الخل بما يزيد من مستوى "الرفاهية".

د. إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة، والفعالية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

هـ. تحقيق الشفافية الكاملة، والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

و. إتباع سياسات عملية معاصرة رشيدة لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية الثقافة والفنون والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية.

1- أهداف حزب العدالة والتنمية وفق اللوائح الداخلية:

أ. يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن النظام الجمهوري هو أحد أهم مكسب إداري للأمة التركية، وأن السيادة أصبحت في يد الشعب دون قيد أو شرط، ويسَّلم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة.

[1] - خولي معمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2007، ص29.
[2] - عبد الجليل طارق، **لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية**، (مع تعديلات عام 2009)، ص15.

ب. يدافع حزب العدالة والتنمية عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزّأ عن وطنها ودولتها، ويقبل بقيام بأنشطة مناسبة للمعايير، والمسلمات العامة الموضحة في المادة الثانية من الدستور التركي، من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة، التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية "مصطفى كمال أتاتورك"، بل حتى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ على قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية.

ج. يدرك حزب العدالة والتنمية أن الناس يتمتعون بحقوق مثل: العقائد المختلفة الفكر، والعرق منذ ولادتهم ويحترمها، ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب التفريق، بل على العكس يزيد، ويعزز من ثقافتنا.[1]

د. يعطي حزب العدالة والتنمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية الأهمية البالغة، والتي تعتبر نهجا يتمتع من خلاله الفرد بحياة إنسانية كريمة.

هـ. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة التراث للشعب التركي.

و. تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

ز. تأمين الرفاهية والأمن والاستقرار للشعب التركي.[2]

ح. يؤمن حزب العدالة والتنمية بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي، ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده، ويعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب، ويرى بأن عدم العدالة في توزيع الدخل تعد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة والحماية من السلبيات التي جلبتها معها.

ط. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها، بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.

[1] - طارق عبد الجليل، **نفس المرجع السابق**، ص20.
[2] - حسن ياسر، **تركيا البحث عن المستقبل**، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006، ص196.

ي. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.

ك. يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي، وبأن العائلات يجب أن تقوم بوظيفية الربط بين الحاضر والمستقبل لأنها مؤسسة اجتماعية أساسية لا غنى عنها في نقل قيمنا ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا، وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال القادمة.

ل. يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص وخاصة الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين، ومستوى رفاهية مرتفعة ومرتبطين بوطنهم "تركيا" التي تنعم بالأمن والسلام، ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم التدريب وتعليم وتعلم مزود بالوسائل والمعطيات العلمية الحديثة، من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافة المستويات.

م. يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، التي لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص، وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة وإجراء الرقابة عليها وإدامتها.

ن. يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة، كما يؤمن بأن القوة تنبع من القانون وليس بهدف القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب.[1]

س. أكد "**أردوغان**" على ضرورة إعداد دستور جديد، وتغيير قانون الأحزاب السياسية، والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر، وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام، فقد عد زعيم الحزب أن العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، وإلى جانب ذلك أكد "**عبد الله غول**" الرجل الثاني في الحزب في مقابلة له مع جريدة ستار في 2001/07/14 قائلا: «أن جميع الأحزاب في تركيا...هي أحزاب قادة،

[1] - طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص22.

كلامهم في جميع القضايا نهائي.....ولا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية، أما حزبنا فالأمر مختلف والقرار يتخذه الجميع».[1]

أما الحديث عن إسلامية هذا الحزب، فقادته يعرفون أنفسهم على أنهم حزب محافظ ديمقراطي أو (المحافظين الديمقراطيين)، وهو حزب مشكل من ثلاث: تيارات رئيسية التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي، المنشق عن حركة "**أربكان**"، والتيار الثاني: هو التيار القومي المنشق عن حزب القومية، والتيار الثالث: هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة، وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية، وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي[2]، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تأصيل الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات على القرار السياسي، وفي ضوء ذلك يعتبر حزب العدالة والتنمية مدرسة جديدة في التفكير والممارسة لدى بعض الإسلاميين الأتراك، وقد أكد ذلك "**عبد الله غول**" بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب، حيث قال: "إن حزبنا ليس حزبا دينيا، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة".[3]

2- أهداف حزب العدالة والتنمية وفق البرنامج:

تبنى الحزب مبدأ الديمقراطية والتنمية النهوض وفق مستوى الحضارة المعاصرة، وتمثلت أهدافه وفق برنامجه الانتخابي كالآتي[4]:

- نشر الوعي القائم على الحقوق والحريات، وسيادة القانون المتعارف عليها دوليا.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص23.

[2]- محمد العادل، **قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة للحركة الإسلامية في تركيا**، المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا، تركيا، 17/16 جوان 2006، ص17.

[3]- محمد نور الدين، "تركيا...إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 287، (جانفي 2003)، ص22.

[4] - عبد الحميد الغزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

- استئصال المشاكل المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة لما يجعل البلد منتجا باستمرار.
- تخفيض معدل البطالة والعمل على التوزيع العادل لدخل مما يزيد من مستوى الرفاهية.
- إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة وإدخال المواطنين، والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار السياسي.
- إتباع سياسات معاصرة رشيدة وعملية، لإفادة الأمة في المجالات الاقتصادية والسياسة الخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة والزراعة، وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق إستراتيجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ، وحدّدت في ما يلي:

أ. جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب، لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

ب. يقوم الحزب بتخصيص جزء كبير من ميزانيته للأبحاث والتطور العلمي والفروع الإقليمية للحزب.

ج. يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح، وبرنامج الحزب.

د. القدرة والاستحقاق هما أساس اختيار المناصب، يعني العمل وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب خاصة إذا تعلق الأمر بتشكيل الحكومة.

تطرقنا إلى أهداف حزب العدالة والتنمية، سواء فيما تعلق بالأهداف وفق اللوائح الداخلية أو وفق برنامج الحزب، يجعلنا نلاحظ أن هذا الأخير يؤكد على أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا تسوده سيادة القانون والديمقراطية، والتأكيد على سيادة مفهوم دولة القانون بدلا من قانون الدولة.

المطلب الثاني: المسار الانتخابي والوصول إلى السلطة

أحدث وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تحولا عميقا في تركيا ليس فقط من حيث التوجهات، بل من حيث السياسات المتبعة وذلك من خلال رؤيته المختلفة كليا عما سبقه من السياسات، وطريقة وصوله إلى السلطة التي كانت نتيجة مسار انتخابي متسلسل، حيث تعتبر الانتخابات البرلمانية التركية مرحلة فاصلة ومهمة في تاريخ تركيا المعاصر، إذ أنها تعتبر مقياس لقوة أي حزب سياسي وأي انخفاض في عدد المقاعد التي يتحصل عليها الحزب يشكل انخفاضا في شعبيته وقوته.

ولعل أحسن مثال هنا هو ما حققه حزب العدالة والتنمية بزعامة "**رجب الطيّب أردوغان**"، من مكتسبات على صعيد الحياة السياسية التركية، والتي تمثلت فوزه الساحق في الانتخابات التركية، حيث توالت انتصاراته على الشكل التالي[1]:

أ) الانتخابات البرلمانية عام 2002:

تمكن حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 من تحقيق فوز كبير رغم أنه لم يمض على تشكيله إلا سنة واحدة، وذلك بسبب الثقة الشعبية الكبيرة والتأييد الواسع الذي مكّنه من الحصول على ما يفوق 43.2%، ليصبح أول حزب تركي منذ 11 عاما يحصل على الأغلبية المطلقة، إلا أن الأمر الملاحظ هنا أنه تم منع "**أردوغان**" من منصب رئيس الوزراء، بسبب قصيدة قرأها عام 1994، أدت إلى سجنه باعتبارها مولية للإسلاميين، بحيث أن ذلك محظور بحكم القانون، فقام "**عبد الله غول**" باستلام رئاسة الوزراء بدلا منه إلى أن رُفع عنه الحظر عام 2003.

[1] - بوعزي إبراهيم، الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة، **مجلة المجتمع الكويتية**، العدد 1761، 2007، ص25.

للإشارة، كان قد شارك في هذه الانتخابات 18 حزبا وبلغ عدد الناخبين المسجلين 41231967 ناخب وبلغت نسبة التصويت 79% من المسجلين، ولقد جاءت النتائج النهائية على النحو التالي:

الجدول رقم 01: جدول النتائج الانتخابية التي خاضها حزب العدالة والتنمية ونسب التصويت لكل حزب عام 2002[1]:

اسم الحزب	النسبة المئوية المحصل عليها
حزب العدالة والتنمية	%43.23
حزب الشعب الجمهوري	%19.34
حزب الطريق القويم	%9.6
حزب الحركة القومية	%8.4
حزب الشباب	%7.2
حزب ديمقراطية الشعب الكردي	%6.2
حزب الوطن الأم	%5.2

تجدر الإشارة هنا أنه لم يتحصل أي حزب من الأحزاب السبعة الأخرى الباقية على 1% من أصوات الناخبين، وعليه فحزب العدالة والتنمية يكون قد تحصل على 263 نائبا في البرلمان من أصل 550، الأمر الذي سيمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده بعيدا عن الائتلاف مع أي حزب آخر، بحكم تحصله على الأغلبية الساحقة، واعتبر هذا الحدث نقلة نوعية في السياسة التركية حيث ترتب عليه تعديل دستوري سنة 2003، وفي 09 مارس من

[1]- **انتخابات تركيا وماذا قالت الصناديق؟**، على الموقع: http://www.aljazeera.net/knawle daeaat، تم الإطلاع يوم: 2018/02/12، على الساعة 15:00.

نفس السنة فاز "**أردوغان**" بمقعد في البرلمان الأمر الذي سمح له بتولي رئاسة الوزراء محل "**عبد الله غول**"[1].

الشكل رقم 01: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في عام 2002[2]

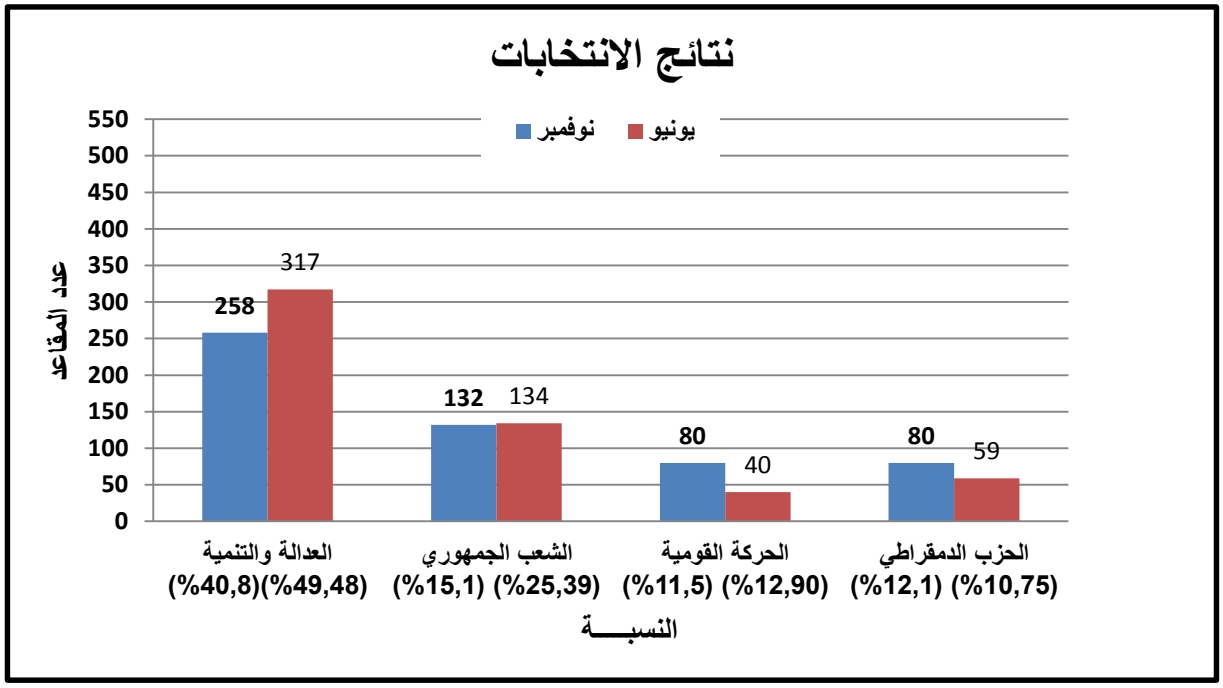

أدت نتائج هذه الانتخابات إلى ظهور اتجاهين مختلفين كرد فعل على بروز هذا الوفد الجديد (حزب العدالة والتنمية):

الاتجاه الأول: اعتبر الحزب بمثابة امتداد للحركة الإسلامية التقليدية، وأصر على مواجهته باعتباره امتداد لحزب "الرفاه" ثم حزب "الفضيلة" بزعامة "**نجم الدين أربكان**".

الاتجاه الثاني: طالب بضرورة الحد من دور المؤسسة العسكرية في السياسة، وتفعيل أكبر للديمقراطية خاصة أن تركيا تقترب من أبواب الاتحاد الأوروبي، كما اعتبر هذا الاتجاه أن حزب العدالة والتنمية، هو حزب ذو توجه إسلامي محافظ ومعتدل وتوفيقي.[3]

---

[1] - بوعزي إبراهيم، الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] - الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، http://www.akparti.org.tr/arabic:
تم الإطلاع يوم 2017/12/28، على الساعة: 16:45 .

[3] - سعيد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية، ص13.

ب- الانتخابات البرلمانية عام 2007:

كانت المفاجأة كبيرة عندما قام "**أردوغان**" بترشيح نفسه، وتقديم وزير الخارجية "**عبد الله غول**" مرشح حزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية، هذا ما أدى في أفريل 2007 بالجيش التركي بالقيام بإعلان تحذيري للحكومة التركية، عبر موقعه الإلكتروني، حيث طالب الحكومة بوقف نشاطات الأسْلَمَة التي تنتهجها، وكان البيان بمثابة تهديد واضح للحكومة، ومحاولة للانقلاب عليها، لكن الجيش لم يتمكن هذه المرة من التأثير على مجريات الأمور، بل بالعكس زاد من شعبية الحكومة بقيادة "حزب العدالة و التنمية"، ونتج عن ذلك تراجع كبير في مكانة الجيش مقارنة بفترة 1997 عندما استطاع فيها الجيش إسقاط حكومة "**أربكان**" دون اللجوء للقوة حتى، وتوالت محاولات الجيش لحظر حزب العدالة والتنمية بتهمة تفويض العلمانية التركية، إلا أنه لقي الهزيمة من قبل المحكمة الدستورية في عام 2009، وتم اعتقال عدد من قادة الجيش بتهمة محاولة الانقلاب على الحكومة التركية.[1]

عادلت حصة حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2007 أقل من ثلثي المقاعد (363 من 550 نائبا)، وفي ظل مقاطعة نواب "حزب الشعب الجمهوري" المعارض، وبعض الأحزاب الأخرى، لم يكتمل نصاب الجلسة، الأمر الذي دفع بالمحكمة الدستورية إلى إصدار قرار يشترط نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أن نصيب حزب العدالة والتنمية لن يستوفي النصاب بمفرده، لذا وبموجب الدستور تم انعقاد انتخابات نيابية مبكرة، والتي كانت في جويلية 2007 عوضا عن نوفمبر 2007، والتي تحصل فيها حزب العدالة والتنمية على 46.5% من الأصوات، أي ما يعادل 16 مليون ناخب.[2]

[1] - يوسف الجهماني، مرجع سبق ذكره.

[2] - أحمد غنيم، **ملف حزب العدالة والتنمية التركي: الانتخابات البرلمانية التركية**، على الموقع: http://www.annabaa.org، تم الإطلاع يوم : 2017/11/24، على الساعة : 18:30.

يبدو أن أهم العوامل التي أدت إلى تحقيق حزب العدالة، والتنمية لهذا النصر الكاسح تكمن في[1]:

– ايجابيات انتخابات 2002، جاءت الانتخابات على وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تركيا، وانهيار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير، حيث ساد الفساد السياسي فهذا الأمر ساهم في فوز حزب العدالة والتنمية، وتحولت الأحزاب السياسية في تركيا إلى "كارتل" لا يضمن سلامته سوى التقارب مع الدولة (المؤسسة العسكرية والمؤسسية المدنية)، التي فقدت القدرة على إنتاج سياسات متماشية، كل ذلك أتاح لحزب العدالة والتنمية فرصة الفوز الكبير في تلك الانتخابات.

– أما أسباب النجاح في انتخابات 2007، فتعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على تحديد التحديات التي تواجه تركيا المعاصرة، ومخاطبة الشعب، فانتصار الحزب في الانتخابات ليس انتصارا للإسلاميين على العلمنة، بل هو انتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي عرفتها تركيا خلال العقد الأخير، بالإضافة إلى اهتماماته بالناحية الاقتصادية والاجتماعية، هي دليل فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة المحلية، والإقليمية والدولية، فلم يتخذ حزب العدالة والتنمية موقفا سلبيا ضد العلمانية، حيث رأى بأن مهمته هي إصلاح المجتمع وليس أسلمة الدولة، وتجنب الحزب صراعا مبكرا مع المؤسسة العسكرية.

ج– الانتخابات البرلمانية عام 2011:

دخلت تركيا الحقبة الثالثة من حكم حزب العدالة والتنمية، في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 12 جوان 2011، وتعتبر هذه المرة الثانية في تاريخ الجمهورية التركية التي يتمكن فيها حزب سياسي من الاستمرار في السلطة لثلاث دورات انتخابية

[1] - راغب لأردوغان، **أسباب صعود النموذج التركي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص10.

متتالية، فكل مرة من الدورات الانتخابية تتزايد عدد الأصوات من 43% عام 2002 إلى 47% عام 2007 وصولا إلى 50% عام 2011.[1]

لقد ذهب حزب العدالة والتنمية إلى الانتخابات عام 2011 محملا بحصيلة ثماني سنوات من السلطة، وقد عرض انجازاته على مختلف الأصعدة، الأمر الذي يعتبر قفزة نوعية حققتها تركيا في ظل حكم هذا الحزب، والتي تمثلت في التحول الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، ونيل"**رجب طيب أردوغان**" لنسبة 50% من الأصوات في انتخابات 2011، اعتبر تفويضا شعبيا له ليستمر حاكما على تركيا، بعدما ما حققه من إصلاحات وانجازات.[2]

ليتبين مدى النجاح أو الفشل في تحقيق "**أردوغان**" لأهدافه، تجدر الإشارة إلى أنه وضع نصب عينيه الحصول على ثلثي المقاعد من أجل مهمة أساسية، ألا وهي وضع دستور جديد في البرلمان، من دون الحاجة إلى إجراء استفتاء شعبي، رغم أنه من دون العودة إلى الشعب، فسيبقى الدستور منقوصا للشرعية المعنوية، لكن حزب العدالة والتنمية لم ينجح في الحصول على ثلثي المقاعد أي 367 صوتا، فكان الرهان أن ينال 330 مقعدا الضرورية لتحويل أي مشروع أو تعديل دستوري يسقط في البرلمان، إلى استفتاء شعبي، إلا أنه تحصل على 326 نائبا فقط، أي أقل بأربعة نواب من العدد المطلوب.[3]

ويظهر الفرق في نسب نجاح حزب العدالة والتنمية بين سنتي 2011 و2007 كالتالي[4]:

- **حزب العدالة والتنمية:** 326 مقعد في 2011 مقابل 331 مقعد في 2007 ونسبة 49.9% في 2011 مقابل 46.5% في 2007.

---

[1] - حزب العدالة والتنمية يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية التركية: نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، على موقع العربية نت:http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html
ثم الاطلاع يوم 2017/12/04، على الساعة: 20:16 .

[2] - عبد الإله مصطفى تو تونجي، **فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 21 حزيران 2007**، مركز الشرق الأوسط للدراسات، 2011، ص07.

[3] - **حزب العدالة والتنمية يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية التركية: نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده**، مرجع سبق ذكره.

[4] - المرجع نفسه.

- **حزب الشعب الجمهوري:** 135 مقعد في 2011 مقابل 102 مقعد في 2007 ونسبة 25.9 في 2011 مقابل 20.9% في 2007.
- **حزب القومية:** 53 مقعد في 2011 مقابل 72 مقعد في 2007 ونسبة 12.9% في 2011 مقابل 14.3% في 2007.

الشكل رقم 02: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2011[1]

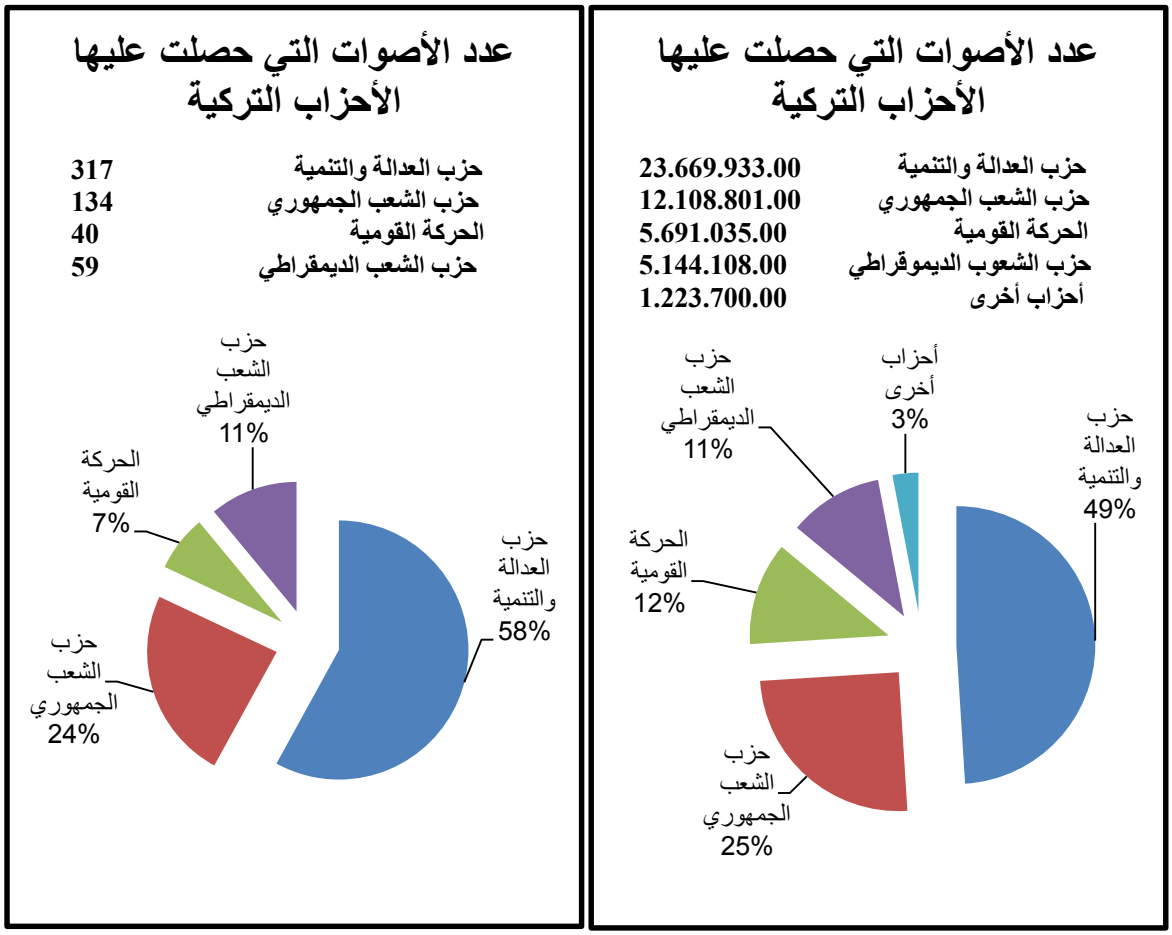

تؤكد النتائج المتحصل عليها في انتخابات 2011 هي تقريبا نفس نتائج انتخابات 2007 ولا يوجد شيء جديد يمكن إضافته.[2]

[1]- **تركيا بعد الانتخابات: ما الذي سيغيره انتصار أردوغان؟**، على الموقع: http://assafir.com/article/45626/mostread، تم الاطلاع يوم 2018/01/05، على الساعة: 01:30.

[2]- محمود عرفات، **عن نتائج انتخابات تركيا 2011**، على الموقع: http://ar.mideastyouth.com، تم الإطلاع يوم 2018 /01/04 ، على الساعة 22:30.

د- الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2015:

أجريت الانتخابية البرلمانية التركية في السابع من جوان 2015 في ظل توقعات متفاوتة داخل تركيا وخارجها، حول ما ستفسر عنه من تغيرات في السياسة التركية، حيث كانت مختلفة عن كل سابقاتها لدرجة وصفها البعض بالمحورية والتاريخية، وذلك لعدم إمكانية القطع بنتائجها من جهة، ومن جهة أخرى لما سيترتب عليها من نتائج، وانعكاسات أثرت على مجمل المشهد السياسي التركي وتوجهات البلاد.

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات التركية في السابع من أفريل 2015، مشاركة 20 حزبا و166 مرشحا مستقلا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 07 جوان 2015، وتتقدم هذه القائمة الأحزاب الأربعة الكبرى الممثلة الآن في البرلمان، وهي: حزب العدالة والتنمية الحاكم، وأحزاب المعارضة: الشعب الجمهوري والحركة القومية والشعوب الديمقراطي، والتحالف الانتخابي بين حزبي الفضيلة والاتحاد الكبير، إضافة إلى 15 حزبا صغيرا آخر[1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] - الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

الشكل رقم 03: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2015[1]

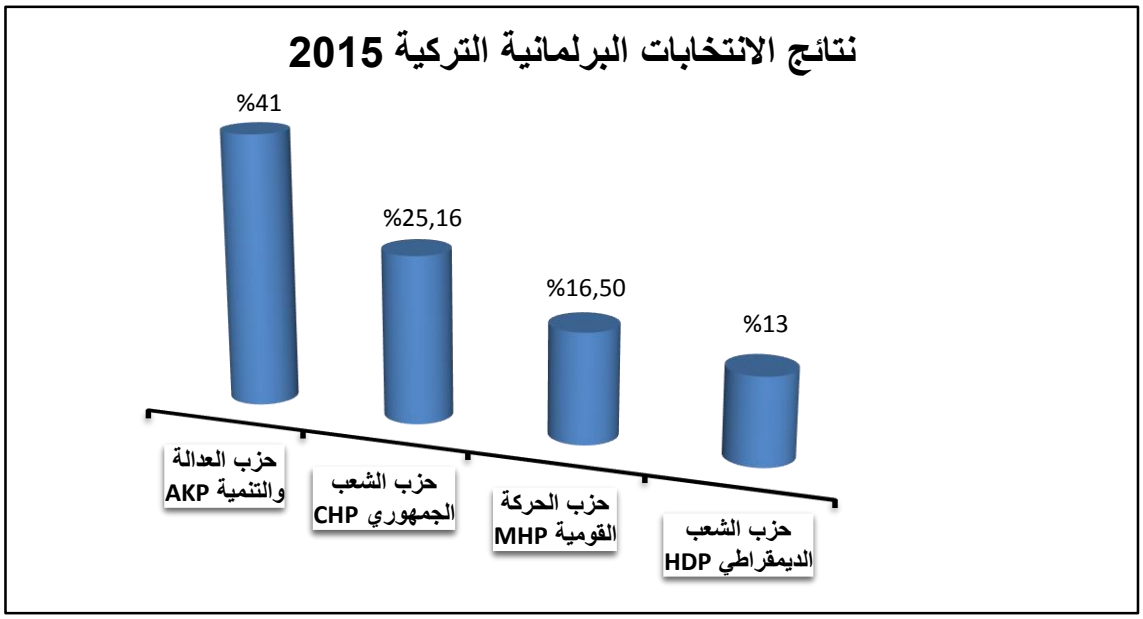

أسفرت الانتخابات البرلمانية لعام 2015 عن نتيجتين مهمتين[2]:

1. تجاوز حزب الشعب الديمقراطي "الكردي"، الذي يشارك لأول مرة بقائمة حزبية عتبة الـ 10%، ما يعني حصوله على 801 مقعد في البرلمان أي مايعادل13%، ما يعني حصوله على 80 مقعدا في البرلمان.
2. تراجع التصويت لمصلحة حزب العدالة والتنمية، وخسارته الأغلبية المطلقة التي تمتع بها منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2002، وعلى الرغم من تقدمه وحصوله على نحو 41% من الأصوات، وعلى 258 مقعدا، فإن الحزب لم ينجح في الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة وحده، إذ يتطلب ذلك الحصول على 276 مقعدا، أما الحزبان الآخران فهما حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية اللذان حصلا على 25% (132 مقعدا)، و16.5% (80 مقعدا) على التوالي، فيما حصلت بقية الأحزاب والمستقلون على 5% فقط من إجمالي أصوات الناخبين، وبهذا لم تستطع هذه الأحزاب دخول البرلمان.

[1] - على الموقع : http://arabic.rt.com ثم الاطلاع يوم: 22-12-2017، على الساعة: 23:19.
[2]- المرجع نفسه.

لقد حقق حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه انتصارات متتالية، وذلك في عشرة استحقاقات انتخابية محلية، وبرلمانية ورئاسية، فضلا عن استفتاءين شعبيين على تعديلات دستورية، واستطاع تشكيل الحكومات وحده منذ عام 2002، إلا انه لم يعد قادرا وفق نتائج الانتخابات الأخيرة على الحكم وحده، وإنما مع شركاء قد تكون لهم أجندة مختلفة عن برنامج الحزب وسياساته، ومع ذلك، إن وُصف هذا التراجع بأنه هزيمة، لكن الحزب لا يزال يشكل القوة السياسية الأكبر، وبفارق مهم، وهو المكلف بتشكيل حكومة ائتلافية، ولا يزال في وسعه تدارك هذا التراجع في أول انتخابات قادمة.[1]

- أسباب تراجع تأييد حزب"العدالة والتنمية":

أدى التحول الأساسي في المشهد السياسي التركي، والمتمثل في عدم قدرة حزب العدالة والتنمية، على تشكيل الحكومة بمفرده نتيجة تراجع نسبة التصويت لصالحه في الانتخابات البرلمانية إلى ظهور تحليلات كثيرة تسعى إلى تفسير هذا التراجع، وفهم أسبابه، ونظرا لتأثير ذلك في البيئتين الداخلية والخارجية، يبدو أن ثمة أسبابا ترتبط بالحزب نفسه، وأخرى لا علاقة له بها، ولا لسياساته المنتهجة ، ولعل أهمها ما يلي[2]:

- دخول حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابات بالقائمة الحزبية بدلا من المرشحين المستقلين كما في السابق، وهو الأمر الذي مكنه من اجتياز عتبة الـ 10%، وحصول الحزب على تأييد أحزاب أخرى، وأصواتها، وليس أصوات الأكراد فحسب، كما قدمت جماعة "**فتح الله غولن**" دعما إعلاميا كبيرا انتقاما من "العدالة والتنمية".

[1] - أمين مصطفى محمد، **"الانتخابات البرلمانية التركية...النتائج والتداعيات"**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، على الموقع: http://www.pjd.ma، تم الاطلاع يوم 2018/01/08، على الساعة 22:30.

[2]- غنيم أحمد، **ملف حزب العدالة والتنمية التركي: الانتخابات البرلمانية التركية**، على الموقع: http://www.annabaa.org ، تم الإطلاع يوم:2017/11/24، على الساعة: 11:26.

- ساهم حزب العدالة والتنمية من دون قصد، في نيل حزب الشعب الديمقراطي هذه النسبة العالية من الأصوات، بسبب إستراتيجية الخاطئة في الحملة الانتخابية، فقد جرى التركيز على نقد حزب الشعوب الديمقراطي، وزعيمه "**صلاح الدين دميرتاش**"، بدلا من التركيز على الحزب المعارض الأكبر أي حزب الشعب الجمهوري، حيث جاءت النتائج عكسية، مما أدى إلى ردة فعل لدى الأكراد بعد لفت الأنظار نحو حزب الشعب الديمقراطي ووضعه في المركز.
- تراجع وتيرة نمو الاقتصاد التركي في السنتين الأخيرتين، إذ سجلت تركيا في العام المنصرم نسبة نمو تقدر بـ 2.8% فقط، وتعد هذه النسبة منخفضة، مقارنة بنسب النمو المرتفعة في السنوات الماضية، وقد انعكست أحداث عديدة مرت بها البلاد في الفترة الأخيرة بشكل سلبي على الاقتصاد ونموه، منها أحداث "غزي بارك" في منتصف عام 2013، والصراع الدائر بين الحكومة وحزب العدالة والتنمية من جهة، وبين جماعة "**فتح الله غولن**" من جهة أخرى، وهي الجماعة التي كانت تمتلك نفوذا كبيرا داخل مؤسسات الدولة، وشنت حملة تشويه، وأثارت تهم فساد ضد الحزب.[1]
- التغييرات الجذرية التي طالت بنية حزب العدالة والتنمية، إثر انتخاب "**رجب الطيب أردوغان**" رئيسا للجمهورية، وانتخاب "**أحمد داود أغلو**" رئيسا للحزب والحكومة، وخروج نحو 70 نائبا من قادة الحزب الكبار من التنافس الانتخابي، بموجب القواعد الحاكمة لعمل الحزب التي تمنع ترشح النائب نفسه لأكثر من ثلاث دورات برلمانية، بالإضافة إلى خلافات كان لها أثر في الأداء الانتخابي السلبي للحزب، وعدم التوافق على اختيار أنسب المرشحين.
- نزول رئيس الجمهورية إلى الميادين أثناء الانتخابات، ودعوته الناخبين إلى التصويت لتغيير الدستور، وإقامة نظام رئاسي، بدلا من النظام البرلماني، وقد أثار ذلك حفيظة بعض الناخبين، وحتى بعض أنصار حزب العدالة والتنمية، إذ يبدو أن الشعب التركي

[1] - نفس المرجع السابق.

لا يرى في تغيير شكل النظام أولوية له، ولا يقبل وجود رأسين للسلطة التنفيذية، فقد أدى ظهور "**أردوغان**" المكثف إلى إظهار رئيس الوزراء "**أحمد داود أوغلو**" في موقع أضعف وبطريقة ما.[1]

[1] - **الانتخابات التركية 2015**، على الموقع: http://arabic.euronews.com/tag/turkish-election، تم الاطلاع يوم: 2018/01/07، على الساعة: 20:16.

المبحث الثاني: أثر حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي

شكّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا منعطفا تاريخيا، وقفزة نوعية في تاريخ النظام السياسي التركي حيث كان له التأثير الكبير، والفاعلية الواسعة في الحياة السياسية لتركيا، حيث قسم النظام السياسي التركي مع وصول حزب العدالة إلى سدة الحكم إلى حقبتين مختلفتين: هما مرحلة تركيا القديمة أي ما قبل حزب العدالة والتنمية، ومرحلة تركيا الجديدة أي ما بعد حزب العدالة والتنمية، كما سميت أحيانا (الجمهورية الثانية) نسبة للأثر البالغ والتغيرات الكبيرة التي حدثت للنظام السياسي التركي مع وصوله إلى الحكم. [1]

استدع قيام حزب العدالة والتنمية بخلق حالة اقتصادية وسياسية واجتماعية، إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في طبيعة النظام السياسي التركي، لذا كان عليه تهيئة البيئة، والظروف بما يتوافق، ودور ومكانة، تركيا وتطلعاتها في القرن 21 الحادي والعشرين[2]،لذا سعى حزب العدالة والتنمية إلى محاولة تحقيق رؤيته وفلسفته التي أعلن عنها ببرامج ووعود أثناء حملاته الانتخابية، وذلك من خلال تبنيه لمقاربتين أو لمدخلين هما:

1- توافق برنامجه مع رغبات شرائح المجتمع التركي المختلفة، ومطالبها:

صاغ حزب العدالة والتنمية إبان عمليته الانتخابية سلسلة من البرامج الاقتصادية، الاجتماعية ، والسياسية تسعى إلى تلبية مطالب أغلبية الشعب التركي، وحاجاته مع الأخذ بعين الاعتبار التباين الثقافي والحضاري، والاختلاف الفكري والعقائدي وحتى الديموغرافي بين أطياف الشعب التركي.

كما راع برنامجه تطلعات شعبه إلى مستقبل أفضل، وسعيه الدائم إلى الازدهار، والتقدم نحو حياة أحسن من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار السياسي

[1] - معمر الخولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011، ص16.

[2] - **الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلالات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص03.

إضافة إلى مكافحة الفساد السياسي، والاقتصادي الذي عرفه النظام التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بحيث كان لابد من الالتزام بالعدالة، والمساواة، ومبدأ تكافئ الفرص، كمعايير أساسية للعمل العام.[1]

2- انسجام التعديلات مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومعاييرها:

قام حزب العدالة والتنمية باستخدام معايير "كوبنهاغن" كمدخل، ومرجعية تجاوز من خلالها كل المحاذير، والمحرمات في النظام السياسي التركي سابقا، حيث سعى إلى إدخال تعديلات في بنية النظام السياسي وعلى مبادئ النظام الكمالي التي اعتبرت بمثابة الخط الأحمر سابقا،[2] فبالطبع يجب على الدولة الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تسعى، وتقبل بتكييف أوضاعها، دساتيرها، وتشريعاتها مع كل التشريعات، والاتفاقيات التي تحكم الاتحاد الأوروبي (الحرية- الديمقراطية-احترام حرية الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون).

أما عن أهم النقاط الخلافية بين مبادئ حزب العدالة والتنمية والمبادئ الكمالية للنظام السياسي التركي سابقا فهي تتمثل في العلمانية والدين، حيث ينظر حزب العدالة والتنمية إلى الدين، والعلمانية كما يلي:[3]

- يعتبر الدين أحد أهم المؤسسات الإنسانية، ويعتبر العلمانية شرط للديمقراطية، وضمانا لحرية الدين والوجدان، ويعارض الحزب تفسير العلمانية على أنها معاداة للدين.
- تعد العلمانية أساس للحرية والسلام الاجتماعي، حيث توفر لأتباع الدين، والمعتقدات المختلفة حرية ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، والتعبير عن قناعاتهم الدينية.

[1] - حزب العدالة والتنمية، **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أوت 2001**، ترجمة طارق عبد الجليل، القاهرة، مركز للدراسات التركية 2001، ص10-11.
[2] - نفس المرجع السابق، ص14.
[3] - أحمد تكونو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة- فرنسا- تركيا**، ترجمة ندى السيد، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص254-252.

- يرفض الحزب استغلال القيم الدينية المقدسة، والانتماءات العرقية في السياسة، ويعتبر أن كل ما يجرح مشاعر المتدينين من تصرفات، وإجراءات، ومعاملتهم بطريقة مختلفة بسبب تفضيلهم أنماط حياة دينية، أمر معارض للديمقراطية، ومناف لحقوق الإنسان، وحرياته.

بينما يرى مجلس الأمن القومي في العلمانية صمام الأمان للنظام السياسي، والمجتمع في تركيا، حيث جاء في البيان الصحفي الصادر عن اجتماعه الشهري في فيفري عام 1992 أن العلمانية في تركيا لا تمثل مصدر السلامة والأمن للنظام السياسي فحسب، إنما هي أيضا أسلوب حياة وبناء، فعلى هذا التفسير تم تسريح 900 ضابط من الجيش، وعدد كبير من الموظفين الحكوميين بسبب أساليب حياتهم الإسلامية، وفرض تحريم ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية كافة، ووضع شروط، وقيود تمنع خريجي مدارس الأئمة، والخطباء من دخول الجامعات التركية.[1]

في حين يرى حزب العدالة والتنمية في العلمانية شرطا للديمقراطية، وإحدى ميزات النظام السياسي لتنظيم الحياة العامة، بينما يراها العلمانيون نمط حياة إجباري في المجالين العام والخاص لحياة الأفراد، الأمر الذي سيؤدي لا محال إلى صدام بين الدولة، ومؤسساتها من جهة، وبين مواطنيها، ومختلف التنظيمات الاجتماعية، والسياسية من جهة أخرى، وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي، والاجتماعي للبلاد.

كما تضمنت المادة 136 في دستور 1982 أن: "مديرية الشؤون الدينية تقوم بأداء واجباتها وفقا لقانونها الخاص، وطبقا لمبادئ العلمانية، ولا يحق لها بأي ظرف أن تعطي آراء أو تتبنى أفكار سياسية، وهدفها التضامن، والوحدة، والقومية.[2]

[1] - طالب كوجوكشان، "خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين"، **مجلة شرف نامة**، العدد2، القاهرة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، جانفي 2011، ص35.
[2] - المرجع نفسه.

وبناء على هاتين المقاربتين عمل حزب العدالة والتنمية على مجموعة من التغييرات، سنتطرق إليها من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الإصلاحات على مستوى السياسة الداخلية

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في العام 2002 وحتى الآن، ولقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة هذه الإصلاحات بـ "الثورة الصامتة" وساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الحضور التركي، ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية، وشملت الإصلاحات مجالات مختلفة، وهي على النحو الآتي:

1- المشروع السياسي للحزب (برنامج الإصلاح السياسي):

قدم "**أردوغان**" في 18 مارس 2003 برنامج حكومته، الذي يمثل مشروع، وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني، حيث استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الأتاتوركية، وأنه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية، والاقتصادية.[1]

تضمن مشروع الحزب على الصعيد السياسي عدة توجهات وإصلاحات ففي مجال السياسة الداخلية، فلقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء، والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية، من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك، كان لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية، ويفَّعل

[1] - جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، ط1، الدوحة، قطر، دار البيضاء للعلوم ناشرون، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص86.

دور الشعب في صناعة القرار، ويعمل على استبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب، والعقوبات، والقانون التجاري، وقانون العمل. [1]

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، قائمة أولويات الحكومة، وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد، ولأجل تحقيق المشروع السياسي للحزب وضعت حكومة"**اردوغان**" نصب أعينها الأهداف التالية في إدارة دفة الحكم[2]:

- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
- ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
- تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
- تجنب المواقف التصادمية مع القوى العلمانية.
- السعي الدائم للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة "**أردوغان**"، وذلك في إطار المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية. والذي يهدف إلى إبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، فكان لابد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ، والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي.[3]

لقد استفاد "**أردوغان**" كثيرا من التجارب السابقة، ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب "الرفاه" لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الأوروبي، وحاول في

[1] - محمد نور الدين، "تركيا والاتحاد الأوروبي مسألة الهوية والرهانات"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 116، 2014، ص86.
[2] - معمر الخولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، مرجع سبق ذكره.
[3] - جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص87.

الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوروبا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر، وشفافية، وبخطوات محسوبة متجنبا إثارة العلمانية ضده، وكان ذلك من خلال عدة أمور من أهمها[1]:

1. إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري، مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته، وبعد أسابيع من العمل المتواصل، قدمت اللجنة مسودة في (400) صفحة متضمنا (190) مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه.
2. استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي التي كانت حكومة "**أجويد**" السابقة، قد بدأته من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير، عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ الرزمة السادسة المتعلقة بطرق ومعايير كوبنهاغن، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بتاريخ 26 جوان 2003 والتي نصت على العديد من الأمور أهمها[2]:

❖ تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان من خلال إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب، وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية، إضافة منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، كذلك إلغاء جريمة الزنا وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية، إبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة، والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء.

❖ تخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب، والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات في إطار المشروع الخاص بقانون التعليم العالي.

[1] - محمد نور الدين، مرجع سابق، ص79.
[2] - **"تركيا والاتحاد الأوروبي مسألة الهوية والرهانات"**، مرجع سبق ذكره، ص80.

- ❖ تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم والسماح لهم بتعلم لغتهم، وفتح بعض المدارس الكردية.

2- الإصلاحات الدستورية:

واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي، فعدلت بعض مواد الدستور، توطيدا لدعائم الديمقراطية، على النحو التالي[1]:

- إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
- انتخاب رئيس الجمهورية يكون من قبل الشعب مباشرة ومن بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير الذين أتموا الأربعين من العمر، ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات، والمؤهلين للانتخابات النيابية.
- تكون ولاية "عهدة" رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بدلا من سبع سنوات، ولعهدتين على الأكثر.
- رفع أعضاء المحكمة الدستورية من 11 إلى 17 عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
- رفع أعضاء مجلس لقضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضوا، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.[2]

[1] - علي حسين باكير، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2010، ص32.

[2] - خورشيد دلي، **تركيا ما بعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات**، على الموقع: http://www.wahdaislamyia.org/issuses/106/kdali.htm ، تم الاطلاع يوم: 2017/12/25: على الساعة: 23:53.

3- الإصلاحات في مجال الحريات:

سعت حكومة العدالة والتنمية، ومنذ وصولها إلى الحكم إلى ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها، وقد شملت[1]:

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا.
- السماح للقوميات التركية بتعلم لغتها وتعليمها، حيث أصبح بإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.
- إصدار قانون عفو عن "النائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي.
- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة.
- توسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.
- إلغاء ما كان يسمى "اللائحة السوداء"، وهي لائحة مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية، ولا يمنعون – مع التعديل الجديد– من السفر إلا بمذكرة قضائية.[2]
- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية باستثناء حالة الحرب.
- تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.
- تخفيف القيود على حق الإضراب كشكل من أشكال الحقوق الاقتصادية.
- تشكيل محاكم خاصة بالأحداث واستثنائهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إلغاء عقوبة الإعدام.
- إلغاء محاكم أمن الدولة.
- عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية أو منع تداولها.

---

[1]- أمر الله ايشلر، **التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة**، مرجع سبق ذكره.

[2] - شريف تغيان، **الشيخ الرئيس رجب الطيب أردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، دمشق، دار الكتاب العربي، 2011، ص100.

- ضمان حرية الصحافة.
- سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية.[1]

4- الإصلاحات على مستوى المؤسسة العسكرية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها ولبيان أهمية تلك الإصلاحات، لابد من توضيح دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 19 نوفمبر عام 2002، لمعرفة مدى التغير الذي حصل خلافا للتطور الاجتماعي في الغرب حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحّدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدولة والتي بدورها تصنع الأمة.[2]

كما حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961، الذي أعقب انقلاب 1960 وهي مجلس الأمن القومي[3]، ويتألف هذا المجلس من: رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الأركان العامة، وقيادات الجيش من أفرع: القوات البرية والجوية والبحرية والقائد العام للجندرما (للدرك)، ويرأس المجلس رئيس الجمهورية[4]، حيث يجتمع مرة كل شهر وتنبثق عن المجلس أمانة عامة تضم 700 موظف تتكون من الأمين العام برتبة جنرال يعنيه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد الأمين العام ومساعدين له ثم المستشارين الرئيسيين ثم المستشارين الاعتياديين ثم مديري الدوائر، وأخيرا الخبراء في مختلف الاختصاصات، وللمجلس من الناحية الواقعية صلاحيات تنفيذية،

---

[1] - علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] - صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، الجيزة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص24.

[3] - محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

[4] - معتز محمد سلامة، "الجيش والسياسة في تركيا"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 131، جانفي 1998، ص163.

ورقابية على جميع الهيئات الدستورية، وله الحق في جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسمية، وتنفيذ المصالح العليا للدولة[1]، وتمتد اختصاصاته لتصل إلى رئاسة هيئة الأركان العامة، إذ تخضع خططها العسكرية، وتنفيذها على أرض الواقع، لمجلس الأمن القومي، وليس لوزارة الدفاع[2]، وقد طغى دور هذا المجلس على دور مجلس الوزراء، حيث احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب، وعلى الرغم من أن هذا المجلس هو من الناحية الرسمية هيئة استشارية، لم يحدث أن اتخذت الحكومة قرارا يتناقض مع قرار المجلس.[3]

ولإحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية وضع العسكريون في الدستور المادة 35 التي نصت على:" حق القوات المسلحة في التدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والديمقراطية معرضتان للخطر"[4]، وبذريعة الحفاظ على الجمهورية والديمقراطية أقدم الجيش بعد 1960، على تنفيذ ثلاثة انقلابات على التوالي سنوات 1997-1971-1980 [5]، وقد عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي، لتدل على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي التركي، بل متحكمة فيه.

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ورغبته في الإصلاح، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصبح لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، والتي جاءت على النحو الآتي[6]:

---

[1] - هشام حمامي، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] - علي بيرم أوغلو، **الجيش والسلطة في تركيا: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص30.

[3] - معتز محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص124.

[4] - محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص80.

[5] - هشام حمامي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[6] - **دور** حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي (حزب العدالة والتنمية في تركيا من 2001 إلى 2015)، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015، ص56.

- عدلت المادة (04) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها، وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.
- عدلت المادة (05) من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين، بدلا من كل شهر.
- عدلت المادة (13) من قانون مجلس الأمن القومي لتفقد أمانته دورها الرقابي، ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي، ووضع الخطط والمشروعات للوزارات، والهيئات المؤسسات، لتصبح مهمة أمانته مقتصرة على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".
- عدلت المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي، من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق، ليصبح نص المادة بعد تعديلها يقر على إمكانية تولي شخصية مدنيّة منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين "**محمد البوجان**" في 17 أوت 2004 ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.
- عدلت المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.
- عدلت المادة (131) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، حيث أُلغيت عضوية "الجنرال العسكري" داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية "الجنرال العسكري" داخل الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح ولأول مرة كل من المجلس الأعلى للتعليم، ومجلس اتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.

- شملت التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري، والأمني فقط، وتحت إشراف السلطة المدنية.[1]
- تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يكن مسموحا به من قبل مع بقاء فقرات سرية تعتبر من أسرار الدولة.
- وتضمنت التعديلات أيضا اختصاص المحاكم المدنية بمحاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان، وقادة صفوف القوات المسلحة[2].

رغم تلك التعديلات التي قلصت من وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول أن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى، فلا يزال التدخل مكفولا له بموجب دستور 1982 السارية أحكامه حاليا لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية لسن دستور مدني جديد، كانت من أجل وضع المؤسسة العسكرية في مكانها المناسب وفق معايير الديمقراطية الحديثة.[3]

5- الإصلاحات الاقتصادية:

وصل **حزب العدالة والتنمية** إلى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادة كما تمت الإشارة إليه سابقا، ولتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية، التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي فقد تم ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للعمل بنظام الصرف المرن،

[1] - طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص79-81.
[2] - خورشيد دلي، مرجع سبق ذكره.
[3] - طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص83-84.

والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة، وعملت على حل الكثير من مشاكله.[1]

كما وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب أعينها هدفا يتمثل في تجاوز معدلات الاستثمار بنسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وذلك لمكافحة البطالة في مجتمع أغلب مواطنيه من الشباب، وحددت العديد من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف، ونذكر منها:

- زيادة التقشف وخفض النفقات.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني، وحل مشكلة نقص الأيادي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري لدولة، وضمان الشفافية، من خلال عمليتي المراقبة، والمحاسبة.[2]
- لتحقيق الإصلاح الاقتصادي اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، ولعل تحويل "**تانسو تشيللر**" و"**مسعود يلماظ**"، وهما من رؤساء الوزارة السابقين إلى التحقيق يؤكد توجهها إلى الإصلاح[3]، كما خفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، حيث عملت على التقليل من عدد الوزارات وباعت الآلاف من السيارات الحكومية، والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب، وشكلت لجانا برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة، وأصدرت قانونا

[1] - معوض جلال عبد الله، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999، ص59.

[2] - إبراهيم أوزتورك، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2007**، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2010، ص49.

[3] - حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A، تم الاطلاع يوم 2017/10/13، على الساعة 16:53:

يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد الأموال التي نهبت وتحويلها إلى خزينة الدولة[1].

كما اهتمت حكومة العدالة والتنمية بتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، وهو ما وفر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة في تركيا إلى حد كبير، وبالتالي قامت بتحقيق أحد أهدافها وهو محاربة البطالة، وعموما فقد كانت لهذه الإصلاحات تأثيرات ايجابية على الاقتصاد التركي خلال ثمان سنوات من توليه الحكم، تمثلت في الآتي[2]:

- الرقي بالاقتصاد التركي الذي كان يقبع في المرتبة السادسة والعشرين عالميا في سنة 2002، ليصبح في السنوات الأولى للحكومة الحالية في المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم، الأمر الذي مكن تركيا من أن تصبح في مجموعة العشرين **(G20)**.
- أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا.
- ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار في سنة 2002 إلى 618 مليار دولار في سنة 2009.
- كان الدخل الفردي 3500 دولارا في سنة 2002، وارتفع هذا المقدار إلى 8590 دولار في سنة 2009.
- كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تقدر بـ: 23.5 مليار دولار في سنة 2002، لتنخفض إلى 6.8 مليار دولار في سنة 2009.
- أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية.
- انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط ثلاثين في المائة في سنة 2002 إلى أرقام أحادية في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحالية.

[1] - هشام حمامي، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] - أمر الله ايشلر، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص63.

- كانت صادرات تركيا 36 مليار دولار في سنة 2002، وارتفعت إلى 102 مليار دولار في نهاية سنة 2009.
- تأتي شركات المقاولات التركية حاليا في المرتبة الثانية على مستوى العالم (بعد الشركات الصينية)، حيث ارتفعت قيمة أعمالها إلى 32.6 مليار دولار في سنة 2009، بعد ما كانت قيمتها 1.5 مليار دولار في سنة 2002.
- ارتفعت أجور الموظفين، والعاملين بنسبة 188% ما بين 2002، و 2009، أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم.
- زاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي ليصل إلى 80.1 مليار دولار في سنة 2009، بينما كانت قيمته 26.8 مليار دولار في سنة 2002.
- بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي 6.1% ما بين السنوات 2002، و 2008.
- ارتفعت قيمة القروض المقدمة لأصحاب العمل من 154 مليون ليرة في سنة، 2002 لتصل قيمة 3.3 مليار ليرة سنة 2008.[1]
- ارتفعت قيمة المحفزات المقدمة لتربية المواشي ثلاثة أضعاف، حيث وصلت إلى 5.809 مليار ليرة، في حين كانت هذه القيمة 1.868 مليار ليرة في سنة 2002.
- كانت البنوك الحكومية تعلن خسارتها في نهاية كل سنة، ولكنها بدأت تكسب أرباحا في عهد الحكومة الحالية، وعلى سبيل المثال أعلن بنك الزراعة في نهاية 2009 أن أرباحه وصلت إلى 3.511 مليار ليرة.
- تراجعت ديون القطاع العام باستمرار في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها إلى 29.1% في سنة 2007 من إجمالي الناتج المحلي، وكانت هذه النسبة 61.4% سنة 2002.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 64

- انتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من "نادي الدولة المستقبلة للمعونات الخارجية" إلى "الدول المانحة"، وهي الدولة الشرق الأوسطية غير النفطية الأولى التي حققت هذا الإنجاز التاريخي. [1]

كما انعكس الإنجاز الاقتصادي على المستوى الداخلي على مجالات المجتمع كافة، وعلى النحو الآتي[2]:

- كان معدل الاستثمارات الأجنبية في تركيا 1 مليار دولار سنة 2002، وارتفع هذا الرقم إلى 10 مليارات دولار نهاية سنة 2005.
- أنشأت الحكومة الحالية هيئة للاستثمارات في سنة 2002، وارتفعت قيمة الاستثمارات إلى 22 مليار دولار في نهاية سنة 2007.
- كان عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا، منذ تأسيس الجمهورية في سنة 1923 وحتى نهاية سنة 2009 يقدر بـ: 5000 شركة، أما الآن فيبلغ عدد هذه الشركات 24.000 شركة.

لقد أصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السابعة عشر عالميا، والسادسة في القارة الأوروبية، ولا شك أن تميُّز السوق التركية بقربها من الأسواق الأوروبية والآسيوية، والإفريقية، كان له دور هام في زيادة الاستثمارات الأجنبية في تركيا، فمتوسط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002 و2013 بلغ 5.1%، بالإضافة إلى أن متوسط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي 2010 و2013 بلغ 6.1%، لذا ارتفع الناتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في عام 2002 إلى 820 مليار دولار خلال عام 2013.[3]

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص65.

[2] - فرهاد سيدر، **العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي**، عمان، منشورات الجامعة الأردنية كلية الدراسات الدولية، ص47.

[3] - المرجع نفسه، ص48.

لقد أثرت الأزمات والأحداث العالمية التي عرفتها المنطقة العربية والعالم، خلال الخمس سنوات الماضية، وخاصة في مصر وليبيا وسوريا والعراق، على سوق الصادرات التركي، لكن ورغم كل هذه العوامل السلبية إلا أن الاقتصاد التركي مازال ينمو، ولم يعاني من الانكماش، حيث بلغ معدل نموه 3% عام 2014، واستطاعت الحكومة التركية إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية الضخمة، والتي تتجاوز ميزانية 21 مشروعا اقتصاديا منها مجموع ميزانيات 130 دولة في العالم، وهي مشاريع تتنوع بين مجالات المواصلات، الطاقة، البنية التحتية، الدفاع، والتعليم، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الجامعات التركية من 73 جامعة إلى 175 جامعة في العقد الأخير.[1]

هذا ما جعل الاقتصاد التركي يحتل المرتبة الثامنة عشر عالميا، والذي تلاه الاقتصاد السويسري ثم اقتصاد المملكة العربية السعودية بالمرتبة العشرين عالميا والأولى عربيا ثم اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية عربيا والثامنة والعشرين عالميا.[2]

نستنتج مما سبق أن حكومة **حزب العدالة والتنمية التركي** حققت انجازات اقتصادية هائلة لا يمكن تجاوزها، وباتت تركيا ببلوغ متوسط دخل الفرد إلى حوالي 10500 دولار في العام، على مسافة سنوات قليلة من تجاوز عتبة الارتقاء إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل، إذا استمرت معدلات النمو على الوتيرة الحالية ووفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECI) حققت تركيا نموا سنويا بمتوسط 6.7% بين 2011 و2017، لتصبح أسرع بلدان المنظمة نموا اقتصاديا، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد قرابة 19 ألف دولار أمريكي مقابل 3492 دولار في 2002، كما تسعى الحكومة التركية ليكون اقتصادها من بين العشر اقتصاديات الأكبر في العالم مقترحة ميزانية تبلغ قيمتها تريليون دولار عام

[1] - سلمي جلال، **"العلاقات التركية السورية بين الماضي والحاضر"**، على الموقع: http://www.turkpress.co/node/10780، تم الاطلاع يوم 2017/09/15: على الساعة: 21:30.

[2] - معوض جلال عبد الله، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999، ص52.

2023، وبذلك سيبقى **حزب العدالة والتنمية** رائدا في المجال الاقتصادي والمجالات التنموية الأخرى ولن تؤثر عليه الحملات الإعلامية المغرضة، لما جرى من تعزيز للديمقراطية ورغبة الشعب التركي الذي يستمر في تأييد سياسات حزب العدالة والتنمية الناجحة، والهادفة لوضع تركيا على قائمة الدول المتقدمة على الصعيد العالمي.[1]

وقد صدر عن الصندوق الوطني في تقرير سنة 2017 أن متوسط الدخل القومي التركي وصل 2 تريليون دولار، أي ما يعادل مجموع ميزانيات الدول العربية مجتمعة بما في ذلك دول إفريقيا زائد دول الخليج.[2]

أ- الغاز الطبيعي:

- كانت شبكة تزويد المنازل بالغاز الطبيعي متوافرة لغاية سنة 2003 في 9 مدن تركية فقط، وارتفع هذا العدد إلى 66 مدينة ما بين 2003-2009، كما وصل الغاز الطبيعي إلى 15 مدينة أخرى حتى نهاية 2012، وبذلك لم تبقى أي مدينة تركية من دون غاز[3].

ب- الزراعة[4]:

- ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية إلى 11.2 مليار دولار في نهاية سنة 2009، بينما كانت قيمتها 4 مليارات دولار في سنة 2002.
- كما ارتفعت حصة الزراعة في الدخل القومي إلى 78.4 مليار ليرة في سنة 2009، بينما كانت لا تتجاوز 36 مليار ليرة سنة 2002.

---

[1] - عبد الكريم حمودي، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A، تم الاطلاع يوم: 13/10/ 2017، على الساعة 15:59.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره.

[4] - المرجع نفسه.

- كما قامت الحومة حزب العدالة والتنمية من رفع قيمة مجموع التشجيع للزراعة من 1.867 مليار ليرة في سنة 2002 إلى 5.7 مليار ليرة في سنة 2010.

ج- الصناعة[1]:

- رفعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا عدد المناطق الصناعية المنظمة من70 منطقة إلى 142، أي أضافت إليها 72 منطقة منظمة.
- أقامت الحكومة الحالية 83 منطقة صناعية صغيرة خلال ثمان سنوات.

6- الإصلاحات الاجتماعية:

أ- في مجال الصحة:

شهدت تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية الكثير من المحاولات، والمشاريع الساعية إلى تحديث القطاع الصحي فقبل العام 2003، كان هذا القطاع في حالة سيئة جدا على حد وصف تقرير للبنك الدولي، إلا أن الأمور تحسنت بعد ذلك التاريخ تدريجيا ويبرز التقرير المشاكل الأساسية التي كان يعاني منها القطاع الصحي وهي تتراوح بين تجزئة النظام الصحي مع وجود أربعة أنواع من الضمانات التابعة له، ووجود تضارب في عمل أربع وزارات مختلفة تُعنى بالشأن الصحي، غير أن الإصلاحات التي أقرتها الحكومات المتعاقبة حسنت من حالة القطاع ككل، ووسعت التغطية الصحية للأتراك فباتت تشمل ل98% من السكان في العام 2012، بعدما كانت تقتصر على 64% منهم قبل عشرة أعوام.[2]

[1] - جو حمورة، **إصلاح القطاع الصحي التركي**، على الموقع المفكرة القانونية:http://www.legal-agenda.com ، تم الاطلاع يوم 2017/11/14، على الساعة: 10:00.

[2] - المرجع نفسه.

ومن بين الإصلاحات التي حدثت في مجال الصحة نذكر ما يلي[1]:

- ارتفاع ميزانية وزارة الصحة 3 مليارات و190 مليون ليرة في سنة 2002، إلى 13 مليار و400 مليون ليرة في سنة 2010.
- كان يُطلب من المرضى قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم دفع أجرة سيارات الإسعاف، وكان المرضى لا يعالجون في قسم حالات الطوارئ لسبب أو آخر، وكانوا يُحتجزون في المستشفى لعدم دفعهم تكاليف العلاج، أما اليوم فيعالج جميع المرضى في قسم حالات الطوارئ، وفي قسم العناية المركزة مجانا، حتى في المستشفيات الخاصة. [2]
- تقدم وزارة الصحة خدمات الإسعاف بطائرتين للإسعاف و17 طائرة عمودية للإسعاف على مستوى تركيا بلا مقابل.
- قامت تركيا ببناء 139 مستشفى و618 مستوصفا في الفترة 1996-2002، أما الفترة 2002-2009 فبنت تركيا 251 مستشفى و 1028 مستوصفا.
- انتقلت تركيا في سنة 2010 إلى نظام "طبيب العائلة" في كل المدن، وبذلك أصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبيبه الخاص أو الاتصال به هاتفيا للاستفسار في أي وقت يشاء.
- كانت غرف المرضى في الماضي مكتظة، ويوضع في الغرفة الواحدة خمسة أو ستة أسرة، ولا يوجد بالغرف حمام، أما الغرف الحالية في المستشفيات الجديدة فهي إما بسرير واحد أو بسريرين، يوجد بداخلها حمام، وثلاجة، وتلفزيون، وسرير إضافي للمرافقين.[3]
- يمكن للجميع مراجعة أي مستشفى للعلاج، والحصول على أدوية من جميع الصيدليات.
- كان المصابون بمرض الكلى يعانون من مشكلات كبيرة قبل سنة 2002، أما اليوم فالسيارات المخصصة لهم تأخذ المصابين من بيوتهم لغسل الكلى ثم ترجعهم إلى بيتهم.[4]

---

[1] - معمر الخولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، مرجع سبق ذكره.

[2]- رفعت أتورت، **إصلاح النظام الصحي في تركيا "تجربة ملهمة"**، 0 على الموقع: https://www.turki-post.net، تم الاطلاع يوم 2018/03/03، على الساعة: 12:30.

[3] - المرجع نفسه.

[4]- رافد الخزاعي، **الرعاية الصحية في العراق مقارنة بالرعاية الصحية في تركيا**، على الموقع: https://wwww.m.alhiwar.org ، تم الاطلاع يوم: 2018/02/26، على الساعة: 13:30.

- كان عدد آلات غسيل الكلى في أنحاء تركيا 5.680 آلة في سنة 2002، أما اليوم فبلغ العدد 14.503 آلة.[1]
- فتح أبواب جميع المستشفيات أمام جماهير الشعب حتى المستشفيات الخاصة حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الأجرة، وتتولى الحكومة بدفع الباقي، كما أنشأ 39 جامعة جديدة، الأمر الذي حسن من نوعية الخدمات الطبية في تركيا، حيث جعل بعض جامعاتها الرسمية في العلوم الصحية تتخصص في هذا المجال، كما تم خلق مراكز أبحاث في الجامعات، والكليات المعنية بشؤون الحياة السليمة والمتعافية، فقد بدأت تركيا عام 2015 ببناء مجمع طبي ضخم في العاصمة أنقرة، وهو مشروع تم افتتاحه في عام 2017، بتكلفة 1.2 مليار يورو، وسيكون الأضخم في أوروبا، وقد تم تمويل هذا المشروع من القطاعين الخاص والعام ومن شركات أجنبية كبرى، حيث من المتوقع أن يستقبل 25 ألف زائرا في اليوم الواحد ابتداء من العام 2018.[2]

ب- في مجال التربية:

- أصبحت ميزانية وزارة التربية الأكبر في عهد الحكومة الحالية، وفاقت ميزانية وزارة الدفاع.
- بنت تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة 150 ألف قاعدة دراسية جديدة في جميع أنحائها.
- أُرسل إلى المدارس 751.83 حاسوبا.
- أُنشأت في المدارس 29.428 قاعة دراسية خاصة لتكنولوجيا المعلومات.
- قدمت وزارة التربية الوطنية لجميع التلاميذ، والتلميذات الكتب الدراسية المقررة مجانا منذ سنة 2003.
- كان عدد الجامعات في تركيا 76 جامعة في سنة 2002 منها 53 جامعة حكومية و23 جامعة أهلية، وفي الفترة ما بين 2003 -2010 أنشأت الحكومة الحالية 49 جامعة

[1] - نفس المرجع السابق.
[2]- جو حمورة، **إصلاح القطاع الصحي التركي**، مرجع سبق ذكره.

حكومية و29 جامعة أهلية، وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى 102 جامعة كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى 52 جامعة.

- أنشأت الحكومة 153 مسكنا للطلبة فيه 64.333 سريرا، وذلك منذ سنة 2003.[1]

تركز محور جهود حزب العدالة والتنمية حسب التقرير الأمريكي على تمرير قانونين أساسيين في التعليم في عامي 2012 و2014، القانون الأول وسع بشكل هائل نظام مدارس "إمام خطيب" الدينية التي ترعاها الدولة، فخلال سنوات حكم العدالة والتنمية زاد عدد هذه المدارس من 65 ألف إلى 932 ألف، كما زادت نسبة عمر طلاب الإعدادي في تلك المدارس من صفر إلى 10.5%، بينما زادت نسبة الطلاب الثانوي من 2.6% إلى 12.9%، ومن المرجح أن تزيد هذه الأرقام خلال السنوات القادمة.[2]

بينما سعى القانون الثاني إلى ضمان هيمنة الأشخاص المحافظين دينيا من الموالين للحزب الحاكم على البيروقراطية التعليمية في تركيا، واعتبر كثير من العلمانيين هذه القوانين وغيرها من الإجراءات الأخرى دليلا على أسلمة النظام التعليمي في البلاد[3].

ومما دفع **حزب العدالة والتنمية** إلى الإصلاحات التعليمية المتجهة نحو الدين كتوسيع للديمقراطية وتصحيح لأخطاء الماضي بحق المتدينين ومن أجل تقديم رؤية تتعلق بتربية جيل تقي، ورجّح التقرير أن يظل التعليم معركة سياسية في النضال السياسي بين من يعتبرون أنفسهم علمانيين، ويريدون أن يكون الإسلام شأن خاص جدا، وهؤلاء الذين يفضلون أن يكون له دورا عاما وبارزا، كما دعا مركز التقدم الأمريكي إلى ضرورة مراقبة هذا الأمر عن كثب باعتبار تركيا حليف لواشنطن، ومن الممكن أن تؤثر هويتها واستقرارها على هذا التحالف، وكان التزام أنقرة بهذا التحالف مستمر على مدار السنين لأن القيادة التركية كانت أكثر ميلا للغرب من جيرانها في الشرق الأوسط المسلم، ولو تبنت حكومة

[1] - معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص124.
[2] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص52.
[3] - المرجع نفسه، ص53

"**العدالة والتنمية**" رؤية "**أردوغان**" بإنشاء جيل متدين في السنوات القادمة فإن تلك المعادلة قد تتغير.[1]

ج- في مجال المواصلات:

سعت الدولة التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحسين، وتطوير المواصلات بما يسهل التنقل في كامل أنحاء البلاد، لذا قامت بعدة إصلاحات في هذا المجال، وهذا ما سوف نذكره في ما يأتي[2]:

- كان طول الطرق المزدوجة (ذهابا وإيابا بمسارين) في تركيا حتى سنة 2003 يصل إلى 6.101 كم، وبنت الحكومة الحالية خلال ثمان سنوات 13 ألف و73 كلم أي أنها بنت أكثر من ضعف الطرق التي بنيت منذ تأسيس الجمهورية.
- بنت الحكومة الحالية طرقا معبدة بين القرى يصل طولها إلى 77.092 كم.
- كان طول السكك الحديدية التي بنيت ما بين 1951-2002 يبلغ 945 كم، أما الحكومة الحالية فبنت خلال ثمان سنوات 1076 كم من السكك الحديدية.
- مشروع العصر "مارماراي" أي السكة الحديدية التي تربط آسيا بأوروبا من تحت البوسفور مستمر وبسرعة فائقة.
- شروع القطارات السريعة في نقل الركاب بين مدينتي أنقرة وإسكي شهير والبناء وبين إسكي شهير واسطنبول، فصارت الرحلة بين أنقرة وإسطنبول 3 ساعات فقط.
- زيادة عدد المسافرين على متن الطائرات في الرحلات الداخلية من 8729 راكبا في سنة 2002، إلى 41227 راكبا في نهاية سنة 2009.
- زيادة عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الخارجية من نحو 25000 راكبا في سنة 2002، إلى 44000 راكبا في نهاية سنة 2009.

[1] - محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 68.
[2] - معمر جولي، مرجع سبق ذكره، ص18.

- زيادة عدد الترسانات التي تصنع فيها السفن حيث كانت 37 ترسانة لغاية سنة 2002، أما ما بين 2003-2010 فبنت الحكومة الحالية 70 ترسانة، وبالإضافة إلى ذلك يستمر البناء لـ: 59 ترسانة تم تدشين معظمها خلال 2017.

ز- في مجال ترميم الآثار التاريخية:

- قامت الحكومة التركية بترميم 46 أثرا تاريخيا خلال السنوات 1998-2002، وبالمقابل قامت الحكومة الحالية بترميم 3484 أثرا تاريخيا ما بين 2003-2010.
- كما تمت أرشفة 12 مليون وثيقة تاريخية في الوسط الالكتروني.[1]
- ارتفاع عدد الآثار التاريخية المسجلة إلى 20.078 أثرا في سنة 2010، بعد ما كان 9483 أثرا في سنة 2002.[2]

المطلب الثاني: الإصلاحات على مستوى الخارجي

شهد ويشهد الدور التركي تغييرات جوهرية على الصعيد الخارجي، خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، وتتضح هذه التغييرات والتطورات في ملامح الصورة العامة للمجتمع والدولة، ويبدو ذلك من خلال الزيادة الكبيرة في معدلات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وهي العوامل التي كان لها الأثر المهم في تحديد ملامح السياسات الخارجية وتفعيل دورها دوليا.

يرجع بعض المراقبين الفضل في الصعود التركي الجديد إلى جملة من التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية المهمة، ولعدد من النظريات المحفزة للتغيير التي صاغها

[1] - يوسفي عبد القادر، **بحث لعنوان الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مقياس السياسة الخارجية للدول الكبرى، 2016/2015، ص95.

[2] - أمر الله إيشلر، **التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثماني الأخيرة**، مرجع سبق ذكره.

الدكتور "أحمد داود أغلو" سيامَ نظريته "**العمق الاستراتيجي**"، التي عبر عنها بكلمات موجزة عند توليه حقيبة وزارة الخارجية، بعد أن كان مستشارا لوزير الوزراء "**رجب طيب أردوغان**"، حيث قال: «إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان، ومنطقة القوقاز، نسعى لدور إقليمي كبير، ولم نعد بلد رد فعل»[1]. كما عرض أبرز المبادئ والمفاهيم التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية اليوم وهي كالتالي[2]:

- **المبدأ الأول:** إحلال الأمن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة وأخرى.
- **المبدأ الثاني:** الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى مستوى، والمتتبع لمجمل سياسات تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، يجد أنها بذلت جهودا كبيرة لتدعيم الحوار مع الحكومات والمنظمات والتجمعات، حيث حاولت معالجة سلبيات عقود طويلة أعطت فيها تركيا ظهرها لمنطقة الشرق الأوسط ما أدى إلى عزلة نفسية صنعت جدارا فاصلا بين الطرفين.
- **المبدأ الثالث:** فهو الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. وفي ضوء هذا المبدأ يمكننا قراءة السعي التركي الدؤوب منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم من أجل بناء شراكة اقتصادية حقيقية مع الدول العربية بما يعود بالنفع المتبادل على كلا الجانبين، كما يمكن من خلاله قراءة الزيارة الأخيرة التي قام رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان إلى دولة قطر والتي شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الهامة خاصة في مجال الطاقة. كما أن انفتاح أنقرة على منطقة الشرق الأوسط أدى إلى ازدياد معدلات الاستثمار العربي في تركيا خاصة في مجال العقارات.
- **المبدأ الرابع:** فهو التعددية الثقافية إذ ترى تركيا أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أوليّ لاستقرار المنطقة، هذه العناية الفائقة من داود أوغلو بالتعددية يمكننا

[1] - أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ومراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط1، 2001، ص86.
[2] - المرجع نفسه، ص90.

إرجاع سببها إلى الموروث العثماني الكامن في وعيه ؛إذ من المعروف أن الدولة العثمانية استطاعت إدارة ملف التعددية في إمبراطوريتها المترامية الأطراف بعناية ومهارة فائقتين، وتمكّنت من الحفاظ على التوازن داخل مجتمعها الواسع الذي كان يموج بالأقليات العرقية والمذهبية من خلال نظام "المِلل".

1- التغير السياسي في العلاقات التركية مع الدول الجوار العربية[1]:

- ✧ **مفهوم التصور:** تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المفهوم على رسم أبعاد ومنظورا السياسة الخارجية من خلال تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الدولية، وبناء السياسة الخارجية إلى العمق التاريخي والحضاري، فكل سياسية خارجية يجب أن توضع في إطارها الهادف والمستند إلى التصور الذاتي (التركي) لها.[2]
- ✧ **العمق الاستراتيجي:** وهو مفهوم طرحه لأول مرة وزير الخارجية أحمد داوود أغلو، ويعتمد في بناء السياسة الخارجية التركية على البعد الجيوبوليتيكي، والامتداد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي التركي في محيطها الجغرافي، والأمر الذي ينقل تركيا لدائرة التأثير الإقليمي والدولي المباشر في مختلف القضايا العالمية.
- ✧ **مركزية الدور الإقليمي والدولي:** يستمد من هذا المفهوم عنصران أساسيان، الأول: مفهوم "الجسر" أو صلة الوصل بين الشرق والغرب من الناحية الجغرافية والثقافية والسياسية، وبالتالي: يطرح فيه الدور التركي كدور بناء ومحوري في إعادة إنتاج مفاهيم توازن القوى الإقليمية والدولية.

---

[1] - موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العظمى والبلاد العربية منذ 2002**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص39.

[2] - Murat Yesitas, Ali Balci, **A Dictionay of Turkish Foreign Policy in The Era A Conceptual Map**, Repubilic of Turkey Ministry of Foreiggn Affairs Center for strategic Research (SAM), Ankara, 2013, p07.

- ✧ **التوجه الشرقي:** حرص حزب العدالة والتنمية على تطبيق هذا التوجه وتفعيله باتجاه البلدان العربية، ودول الجوار التركي، فبدلا من السياسة السابقة القائمة على عدم التدخل أو التدخل المحدود تحول الدور التركي إلى دور فاعل ومؤثر في مختلف قضايا المنطقة وأزماتها.
- ✧ **القوة الناعمة:** إذ تعتمد السياسة الخارجية التركية على عناصر الدبلوماسية والثقافة والتعاون الاقتصادي والتفاهمات التاريخية للعب دور إقليمي في محيطها الجغرافي القريب والبعيد. وفي الوقت نفسه تطوير قوة خشنة (عسكرية) رادعة تحفظ وتدافع عن السيادة والمصالح التركية.
- ✧ **الدبلوماسية الاستباقية:** وفق هذا المفهوم تعمل الدبلوماسية التركية على توقع الازمات القادمة وطرح حلول لها قبل استفحالها من خلال تطوير علاقاتها مع دول الجوار، والقيام بدور قيادي في حل الأزمات في المنطقة.
- ✧ **الدبلوماسية المتوازنة:** بحيث تلعب تركيا دورا في مختلف القضايا والمواقف الدولية، وتأخذ تركيا بذلك موقع العامل القوي في التوازنات الدولية.
- ✧ **نموذج جديد من الدبلوماسية بين الشرق والغرب:** فالسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافتها وهويتها الشرقية، ومع الدول الغربية وفق منظور غربي يقوم على معايير الديمقراطية والحكومة المدنية، والمصالح الاقتصادية المشتركة.
- ✧ **الدبلوماسية الإنسانية:** ووفق هذا المبدأ على السياسة الخارجية التركية أن تقوم على اعتبارات إنسانية، ولذلك فتركيا ستتدخل وتهتم بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي وحتى الدولي.

وبشكل تقليدي، ما برحت السياسة الخارجية التركية تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التاريخ وممتد إلى المستقبل، وتسخير المصادر الخارجية للتنمية والرفاه، والدخول في تحالفات وصداقات، والحفاظ على

مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف، فقد تبنت مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة، والمساهمة في السلام والاستقرار والأمن والرفاه العالمي.[1]

إن العلاقات المؤسساتية التي أسستها تركيا سواء على شكل عضوية أو مراقبة أو شراكة مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية البارزة ذات المهام والمناطق الجغرافية المختلفة، تظهر ميزة تعددية الأوجه لسياستها الخارجية.

ومع أن السياسة الخارجية التركية قامت على إستراتيجية تعاونية متبادلة بين تركيا ودول الجوار، فإن مرحلة الربيع العربي شكلت عائقا في الوصول إلى أهداف السياسة الخارجية التركية، فحسب قول أمر الله أيشلر نائب رئيس الوزراء التركي "فإن الحكام الذين حكموا شعوب المنطقة منذ عقود بالحديد والنار آثروا مواصلة سياساتهم القمعية ضد شعوبهم، وارتكاب الفظاعات بدلا من تلبية مطالبهم المشروعة".[2]

2- التغير السياسي على المستوى الدولي:

في هذا الصدد سيتم التعرض للتغيير السياسي الذي أحدثه على مساحتين مهمتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ويعود سبب ذلك إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية اليوم قائدة للنظام الدولي الجديد، ولها نفوذ كبير وواسع عبر كل أنحاء ألعالم، والدول الأوروبية هي الأقرب والجارة لتركيا، كما أن الأخيرة تركز كل جهودها للدخول إلى منظومتها السياسية، لتصبح عضوا فاعلا في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سنحاول معالجته من خلال عنصرين رئيسيين هما:

- التغير على صعيد العلاقات السياسية التركية الأمريكية.

[1] - http://wwww.mfa.goov.tr/arabic.en.mfa، تم الاطلاع يوم: 2018/12/23، على الساعة: 23:36.
[2] . http://www.aljazeera.net/knowledgegete/opinion/2014/01/21، تم الإطلاع يوم: 2018/01/03، على الساعة: 23:06

- التغير على صعيد السياسية التركية الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي).

أ- التغير على صعيد العلاقات الأمريكية :

أصبح التوتر هو السمة الواضحة في ما يخص العلاقات الثنائية التركية الأمريكية منذ أن رفض البرلمان التركي في الأول من مارس عام 2003 التوقيع على مذكرة نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية، وفتح الجبهة الشمالية من أجل ضرب العراق، حيث كان الموقف التركي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما[1]:

❖ السعي لمنع نشوب الحرب وذلك من خلال:

- عدم التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية وفق المادة 92 من الدستور التركي.
- التنسيق الإقليمي: نسقت تركيا مع دول الحوار لمحاولة الضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن شن حرب على العراق وإيجاد حل سلمي.
- امتناع تركيا عن المشاركة في الحرب، حيث امتنعت تركيا عن فتح جبهة شمالية في حرب أمريكا على العراق، كما عملت على تمديد أجل المفاوضات التي كانت تجري بينها وبين أمريكا، والتأجيل المتكرر للرد النهائي على المطالب الأمريكية، ورفض البرلمان التركي مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية عددها يتراوح ما بين 60 إلى 70 ألفا على الأراضي التركية.

❖ التدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية، حيث سارت السياسة التركية في خطين متوازيين هما منع الحرب والاستعداد للمشاركة فيها، وفي هذا الصدد جرت مفاوضات بين تركيا، وأمريكا تناولت ثلاثة عناوين **اقتصادية وسياسية وعسكرية**، حيث تمت المفاوضات على:

[1] - عبد المجيد وحيد، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356، مارس 2009، ص40.

- منح تركيا قروضا مباشرة بقيمة 24 مليار دولار وهبة بقيمة 6 مليارات دولار مع شطب ديونها العسكرية نحو 4 مليارات دولار، على أن تكون الهبة بإشراف صندوق النقد الدولي، وهو ما رفضته تركيا.[1]
- في الجانب العسكري تم التفاوض على تمركز من 60 إلى 70 ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية، ومن ثمة عبورهم إلى العراق على أن يدخل مثل هذا العدد من القوات التركية إلى شمال العراق دون المشاركة في القتال إلا إذا اضطرته الظروف، أما الجانب السياسي فيقوم على عدم تسليح الأكراد بأسلحة متطورة، وأن لا يشاركوا في العمليات القتالية، وأن لا يدخلوا مناطق الموصل وكركوك ولا مناطق النفط، وأن يكون التركمان والأكراد والعرب عنصرا مؤسسا للدستور، وألا تعتمد صيغة الفدرالية في العراق الجديد، لكن أمريكا لم تعط جوابا حول تسليح الأكراد، وهذا ما آل إلى حدوث مظاهرات كردية حاشدة ضد دخول القوات التركية شمال العراق الأمر الذي خلق شكوكا لدى الأتراك حول إرادة أمريكا.[2]

رغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين الأتراك لترطيب الأجواء، إلا أن التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة واضحة للغاية، وهي أنه من الصعب جدا عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه بالسابق، وبصرف النظر على أسس العلاقة، والشراكة الإستراتيجية المتميزة التي كانت بين الولايات المتحدة وتركيا، فإن معارضة السياسيين الأتراك بقيادة حزب العدالة والتنمية الحرب الأمريكية على العراق في 2003 جعل هذه العلاقة تتدهور.[3]

---

[1] - يوسفي عبد القادر، **بحث لعنوان الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] - حيدري نبيل، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945**، دمشق، دار صبر للنشر، 1981، ص250.

[3]- معمر خولي، **العلاقات الأمريكية التركية...على المحك**، على الموقع: http://www.rawabetnet.com/archives/1820، تم الاطلاع يوم 2017/11/20، على الساعة 09:30.

ومن الواضح أن الجناح العسكري (البنتاغون) لم ينس بعد خيبة الأمل التي أصيب بها في 01 مارس 2003 عندما رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية، ولهذا السبب ورغم اتفاق الخارجية الأمريكية مع رئاسة الأركان التركية على مسألة بقاء القوات التركية في شمال العراق فإن "البنتاغون" أخل بقصد منه أو من غير قصد هذه الاتفاقية، ودامت أزمة الاعتقال هذه 60 ساعة بين أنقرة وواشنطن، وبالرغم من أنها لكنها تركت بصمات لا تمحى فيما يخص العلاقة بين البلدين، خصوصا أن ثقة الشعب التركي التي كانت مهزوزة أصلا بالولايات المتحدة الأمريكية باتت معدومة تماما، والأهم من ذلك أن هذه الحادثة دفعت الحاجة إلى وضع تعريف للعلاقات التركية الأمريكية، وسط الجو السياسي الجديد الذي نشأ بعد الحرب الباردة.[1]

إلا أن وزير الخارجية التركي آنذاك "**عبد الله غول**" أكد أن علاقات بلاده بالولايات المتحدة تمضي بقوة لأنها تبنى على قيم مشتركة تتمثل في: "الديمقراطية، والحرية والاقتصاد الحر"، رغم تردي العلاقات التركية الأمريكية بسبب أزمة العراق، كما قدمت تركيا اقتراحا لإرسال قواتها إلى العراق أثناء زيارة مستشار الخارجية التركية "**أوغور زيالي**" إلى واشنطن بعد الحرب مباشرة ردا على الطلب الأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام بالعراق بينما تعتبر تركيا إرسال القوات لها إلى العراق تحركا مهما لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة.[2]

سعى أيضا حزب العدالة والتنمية إلى تقديم نموذجا للإسلام المعتدل إلى الأمريكيين، والذي يتعايش فيه الإسلام، والديمقراطية، والإسلام، والعلمانية، ورغم مواقف أنقرة المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق إلا أن

---

[1] - نفس المرجع السابق.

[2]- مراد بتكين، **أسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية**، على الموقع الالكتروني لمركز العلاقات العربية التركية، http://www.sasapost.com/american-rurkish-relashionship ، تم الاطلاع يوم 2017/11/20 ، على الساعة: 00:26.

الرئيس الأمريكي "**جورج والكر بوش**" يرغب بأن يكون رئيس الوزراء التركي "**رجب الطيب أردوغان**" عرَّاب المنطقة، وفتح أبواب البيت الأبيض.[1]

ب- التغير على صعيد الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

قرر الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد في جانفي 2005 بعد أن استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة "**رجب الطيب أردوغان**" من إقناع الاتحاد الأوروبي بذلك، مع إعطاء القمة الأوروبية التي عقدت في ديسمبر 2004 سلطة تحديد بدء هذه المفاوضات، والتي قد تصل إلى 20 عاما، وهنا تكون علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي قد دخلت مرحلة جديدة، كما حاولت تركيا من خلال جملة من الضغوط التي مارستها على زعماء الدول الأوروبية إلى تحديد موعد قريب للدخول إلى المفاوضات المباشرة حول الانضمام، وهو ما أدى إلى بروز بعض الملامح التي يمكن إجمالها بنقطتين هامتين فيما يتعلق بهذه الخطوة.[2]

تتعلق بتاريخ بداية الإصلاحات التي تمت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تسلم الحزب حكم تركيا في ظل صعوبات اقتصادية كبيرة، واستطاع أن يحدث تغيرا كبيرا في الدولة لم تشهده منذ رحيل "**مصطفى كمال أتاتورك**"[3]. وتم إبعاد الجيش من عملية صنع القرار السياسي، وتم إدخال قوانين جديدة في النظام القضائي، وأعيدت صياغة قانون العقوبات، وألغيت عقوبة الإعدام و تم تجريم التعذيب، كما تركت المؤسسة العسكرية حزب العدالة والتنمية يمرر الإجراءات السياسية، والقانونية التي أدت إلى تهميشها، هذه الصورة ترتبط بالتقرير الذي أصدرته المفوضية الأوروبية إذ تضمن العديد من النقاط أبرزها[4]:

---

[1] - بورهان الدين دوران، **الطبيعة المتغيرة في العلاقات التركية الأمريكية**، على الموقع: http://www.turqey-post.net/p-3850، تم الاطلاع يوم: 2017/11/21، على الساعة: 19:53.

[2] - الغريزي محمد ياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا الاتحاد الأوروبي**، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص155.

[3] -المرجع نفسه، ص156.

[4] - حسين طلال محمد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد1، 2010، ص43.

- تحمل الاتحاد الأوروبي تكاليف تقدر بـ 27.16 بليون يورو يفترض أن يقدمها الاتحاد اعتبارا من 2025.
- تسربت معلومات بخصوص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي تكون فيه قد مضت قدما في إصلاحاتها الاقتصادية وتطوير التنافسية للصناعة التركية، وهو ما يسهل لها الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

– العلاقات التاريخية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي[1]:

- في عام 1959: تقدمت تركيا بطلب الحصول على عضوية الجماعة الأوروبية الاقتصادية.
- في عام 1963: عقد الطرفان "اتفاق انتساب" يقبل ضمنيا ترشيح تركيا إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة.
- في عام 1989: تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى "المجال الأوروبي الخالي من الحدود الدولية".
- في عام 1995: أصبحت تركيا طرفا في "الاتحاد الجمركي".
- في عام 1999: قبول الاتحاد الأوروبي طلب تركيا للترشيح لعضويته.
- في عام 2006/2005: اتخذ القرار بإجراء المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا حول آليات الانضمام.[2]

– مكاسب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

تسعى تركيا وبقوة نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بهدف التمتع بالمزايا العديدة التي يتمتع بها أعضاؤه مع تحقيق المكاسب الرئيسية الآتية[3]:

❖ تقوية العلاقات السياسية التركية مع الدول الأوروبية.

---

[1] - **العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، الجمهورية التركية**، على الموقع: http://www.mata.gov/turkiye-ab-iliskileinie.genel.bakis.ar . تم الاطلاع يوم 2017/11/23، على الساعة 09:35

[2] - حسين طلال محمد، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3] - **العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي**، الجمهورية التركية، على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره.

- ❖ تنمية العلاقات الاقتصادية، ومضاعفة الاستثمارات الأوروبية في إطار اندماج الاقتصاد التركي في القوة الاقتصادية المتقدمة للإتحاد الأوروبي، مع الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية الحديثة في الصناعات التركية.
- ❖ إيجاد أسواق مفتوحة للمنتجات الأوروبية التركية من خلال رفع الحواجز الجمركية والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية.[1]
- ❖ إدراك تركيا لقيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية.
- ❖ إنهاء كافة القضايا المعلقة ذات التأثير على العلاقات بين تركيا، وبين الاتحاد الأوروبي (القضية الأرمينية، القضية القبرصية، القضية اليونانية).[2]

- أسباب تركيا ومبرراتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

- ♦ أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا بوصفها تمثل حلقة الوصل المباشر بين دول قارة أوروبا، وبين كل من دول الشرق الأوسط، ودول منطقة جنوب شرق بحر قزوين.
- ♦ تمثل الثقل الإقليمي بعد أن أصبحت تركيا- بعد حرب الخليج الثانية- أحد أضلاع مثلث الجيوسياسي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، والذي يتكون من الدول غير العربية الثلاث: "إسرائيل، إيران...".
- ♦ تمثل تركيا جسرا حضاريا مهما بين الحضارة الأوروبية وبين الحضارات الأخرى في قارة آسيا، وخاصة الحضارة الإسلامية بحيث تعتبر نقطة التقاء. "لحوار الحضارات" ويمكنها أن تؤدي دورا بارزا في تحقيق التقارب بين أوروبا والعالم الإسلامي.
- ♦ تعد تركيا معبرا تجاريا بين الدول الأوروبية وبين كل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوب شرق آسيا وخاصة الدولة الإسلامية بوصفها مركزا للطاقة.[3]

---

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - - حسين طلال محمد، **تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**، مرجع سبق ذكره، ص57.

- أسباب رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

- الأسباب المعلنة[1]:

- أن تركيا آسيوية وليست دولة أوروبية بشكل كامل.
- عدم تلبية تركيا للشروط الجديدة والإضافية التي فرضها عليها البرلمان إلى جانب "معايير كوبنهاغن" للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.
- المعارضة الشعبية الأوروبية القوية لدخول تركيا إلى النادي الأوروبي، والتكلفة الاقتصادية العالية المنتظر أن تتحملها أوروبا لتحقيق ذلك.
- رفض تركيا الاعتراف بالقضية القبرصية، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، وإصرارها على منع السفن والطائرات القبرصية من استخدام الموانئ والمطارات التركية، والذي تراه الدول الأوروبية بمثابة خطوة أولى للاعتراف التركي بالحكومة القبرصية اليونانية، ولكن تركيا تصر على عدم الاعتراف بالجمهورية القبرصية ما لم يقم الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات متزامنة معها لفتح التجارة بين الدول الأعضاء، وبين الكيان التركي في شمال قبرص.
- رفض الجمهورية القبرصية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي واستخدامها لحق "الفيتو" الذي يتمتع به، بصفتها دولة عضو في هذا الاتحاد.
- استمرار عمل تركيا بعقوبة الإعدام، وعدم العمل بقانون الدفاع عن حقوق الإنسان.
- وجود مجموعة من القضايا المعلقة بين الاتحاد الأوروبي، وبين تركيا والتي أهمها:

أ. القضية الأرمينية.

ب. قضية الأقلية الكردية.

ج. القضية القبرصية.

[1] - محمد السماك، الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، **مجلة مركز تيار المستقبل**، العدد 1720، 20004/10/11، ص20.

- تعتبر تركيا وريث الإمبراطورية العثمانية، بحيث أن صراعها مع أوروبا ما زال راسخا في العقلية الأوروبية.
- استحالة اندماج دولة تركيا ذات الهوية الإسلامية في دول القارة الأوروبية المسيحية.
- إثارة تركيا لإشكالية أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث تعداد السكان، فمع حلول 2015 تكون تركيا قد تجاوزت تعداد سكان ألمانيا.[1]

[1] - محمد السماك، **الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص14.

خلاصة الفصل:

تميز النظام السياسي التركي قبل **حزب العدالة والتنمية** بارتباطه الكبير بالعوامل والمتغيرات الخارجية فاتسم بدور المفعول به أكثر من اتسامه بدور الفاعل، بينما كان منطلق التغيير في عهد حزب العدالة والتنمية من البيئة الداخلية للدولة، إذ أن مختلف التغييرات والإصلاحات حدثت بفعل تكامل وتضافر الجهود والإرادة الداخلية للشعب، تماشيا مع الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية.

ولذلك سعى **الحزب** إثر وصوله إلى السلطة في تركيا إلى التدرج في إقرار الحريات وسن القوانين والتشريعات، التي تهيئ الظروف والمناخ السياسي الوطني لإجراء إصلاحات تخص كل الجوانب في النظام السياسي الجديد، كل ذلك لتجنب الصدام والمواجهة المباشرة مع القوى العلمانية.

كما دفعت كل الظروف السياسية والاقتصادية داخليا وخارجيا بحزب العدالة والتنمية إلى تبني رؤية جديدة تختلف عما سبقه من الأحزاب الإسلامية للتعامل مع التحديات المحيطة، فكان عليه أن يوفق بين أفكاره، وبرنامجه، وممارستاه على أرض الواقع، حتى لا يفقد ثقة مؤيديه، ناهيك عن معالجة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات المالية الداخلية، وبعض الظروف السياسية الإقليمية، والدولية حيث شكل البعد الاقتصادي محددا مهما في توجيه ثقة الشعب التركي نحو برنامج حزب العدالة والتنمية.

أما خارجيا فكان على الحزب أن يعيد تقييم، وبلورة سياساته الخارجية وفق مصالح تركيا، ومكانتها، وكان لابد أيضا من أن يحقق تقدما على المسار الأوروبي وتهيئة كل الظروف من اجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات خارجية متعددة الأبعاد، وإقامة التحالفات لتحقيق مصالحها القومية وتعزيز مكانتها الإستراتيجية.

الـفـصـل الـثـالـث

أهم التحديات التي واجهت النظام السياسي التركي وتوجهاته المستقبلية

تمهيد:

نحاول في فصلنا هذا إبراز أهم التحديات التي تواجه النظام السياسي التركي إضافة إلى محاولات إفشاله على المستويين الداخلي والخارجي في المبحث الأول من خلال مطلبين، فيما نتناول في المبحث الثاني أهم السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد استفتاء 16 أفريل 2017م والرؤية المستقبلية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023م، من خلال مطلبين آخرين.

المبحث الأول: أهم التحديات التي واجهت النظام السياسي التركي

واجه حزب العدالة والتنمية خلال مسيرته الحزبية العديد من الصعوبات التي حاولت بذلك عرقلة مساره السياسي، أهمها تفرد زعيمه "**رجب الطيب أردوغان**" بالسلطة ومحاولة سيطرته على كل المؤسسات الرسمية في الدولة، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية كتراجع معدلات النمو خاصة في سنة 2015، ونظرا لتمسك هذا الأخير بمبادئه وتحقيق أهدافه التي يصبو إليها، عمد قادة الحزب إلى تغيير الوضع في البلاد وذلك من خلال تغيير نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي.

لقد تعددت العوائق التي تواجهها حكومة حزب العدالة والتنمية وذلك بفعل تنامي النزعة السلطوية للرئيس التركي "**رجب طيب أردوغان**"، الأمر الذي بات يُشَكّل تحديا بالنسبة لاستمرار تماسك حزب العدالة والتنمية الحاكم، فضلا عما يمثله ذلك من تداعيات سلبية على الصورة النمطية للدولة التركية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، هذه التحديات وغيرها باتت تطرح تساؤلات في أوساط المجتمع الدولي، فضلا عن وسائل الإعلام المختلفة بشأن مستقبل حزب العدالة والتنمية، والمسار السياسي لزعيمه في ظل ما تشهده الساحة التركية من تحولات على مستوى القيادة، أو على مستوى قطاعات المؤيدة والمعارضة للحزب الحاكم في تركيا.

المطلب الأول: العوائق التي يواجهها النظام السياسي التركي

وإذا ما أردنا التطرق لأهم هذه العوائق فهي تتمثل فيما يلي:

I. العوائق الداخلية:

تصاعدت خلال السنوات الأخيرة العديد من المصاعب التي يواجهها حزب العدالة والتنمية على الساحة المحلية، بفعل تزايد الشعور بتحوّل السلطة الديمقراطية إلى سلطة سلطوية، والمتمثلة فيما يلي:

أ- التحول إلى زعيم سلطوي:

بمرور الوقت تحول حزب العدالة والتنمية من حزب جماعة يعبر عن توجه إسلامي أكثر اعتدالا، إلى حزب أكثر تشددا خاضع لزعيم واحد يسيطر على مختلف شؤونه وتسيير أعماله، هذا مع تنامي نزعته المتشددة التي نتج عنها ما حققه لتركيا من مكاسب متلاحقة سواء على الصعيد المحلي أو المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من انتقال "**أردوغان**" من منصب رئيس الوزراء إلى منصب رئيس الدولة ذو الصلاحيات الواسعة، غير أن المتابع لنمط العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة في تركيا، سيكتشف أن صلاحيات رئيس الوزراء انتقلت معه إلى مقر إقامته في "القصر الأبيض" الجديد، دون أن يسبق ذلك إصلاحات دستورية وقانونية تسمح بذلك وتجيزه، وقد ترافق ذلك مع مظاهر متصاعدة لسيطرة "**أردوغان**" على نحو شبه كامل على السلطتين التشريعية، والقضائية، هذا مع إعلانه بدء اجتماعات هيئة المستشارين عن قيام النظام الرئاسي عام 2015، كل هذه التطورات لم تكن تنبؤ بظهور زعيم سلطوي في دولة شبه

ديمقراطية وحسب، وإنما نبئت باحتمالات تفجر الأوضاع السياسية في الدولة على نحو فجائي.[1]

إن سيطرة "**أردوغان**" الشبه الكاملة على المؤسستين البرلمانية والقضائية من خلال التعديلات المتلاحقة على التشريعات التركية، والتي سمحت للحزب الحاكم في تركيا أن يكون له اليد العليا في اختيار أغلب عناصر مجلس القضاء الأعلى، حيث عين الحزب مؤخرا وبشكل علني 144 عضوا في مجلس القضاء، و33 عضوا في مجلس الدولة، ولقد جعل ذلك مجلس الدولة ومجلس القضاء مرتبطين فعليا برئيس الجمهورية، كما عمل الحزب على السيطرة شبه الكاملة على المؤسسات والأجهزة الأمنية التركية.[2]

ب- علاقة أردوغان مع الحزب الحاكم :

يوجد انسجام كبير بين "**أردوغان**" و"**داود أغلو**" ويعود ذلك إلى طبيعة العلاقة بينهما، وهذا شكل دافعا للأحزاب المعارضة لتضع شرطا لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العدالة والتنمية، ألا وهو الحد من صلاحيات "**أردوغان**"، لهذا فإن حزب العدالة والتنمية أمام تحدي قيادة الحكومة الائتلافية الجديدة، وتحديد نوعية العلاقة مع "**أردوغان**".[3]

بعد مناقشة الحكومة لمسؤولية انخفاض أصوات حزب العدالة والتنمية، والنتائج التي ستخرج بها، ستؤثر سلبا في علاقة الحزب الحاكم مع الحزب الذي ستحالف معه لتشكيل الحكومة، ولذلك على حزب الحاكم تغيير نظرته السياسية ويكون في موضع يُظهر فيه قوته الداخلية ويعززه، بدل توجهه إلى مناقشة انخفاض أصوات الحزب. فهو

[1]- محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] - محمد عبد القادر، **"تحديات متصاعدة: تركيا...أردوغان من فرصة إلى عبء"**، على موقع المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، http://ncro.sy/?p=1621 ، تم الاطلاع يوم 2018/01/25، على الساعة: 23:38.

[3] - نفس المرجع.

اليوم بحاجة لتغيير مفهومه الذي يدعي أن السياسة تقوم بالصراع بين الأعضاء النخب في حزب العدالة والتنمية لوصول الحزب إلى مواقع أفضل في الدولة وعلى العكس هو بحاجة إلى التصالح مع كافة الشرائح الحزبية للقضاء على ذلك الصراع.[1]

وجب هنا حزب العدالة والتنمية إضفاء صورة تفيد بأن "**أردوغان**" هو مفتاح الأمان للحزب في ظل المعارضة الشديدة له من قبل الأحزاب الأخرى، حيث أنه في حال الحد من صلاحيات "**أردوغان**" سيذهب الشعب في الانتخابات الرئاسية كانت مقررة في 2019.[2]

ج- العلاقة مع مؤسسات الدولة:

حاول "**رجب الطيب أردوغان**" إبعاد المؤسسة العسكرية عن العملية السياسية، مدعيا أن ذلك يأتي في إطار تلبية حزب العدالة والتنمية لمعايير العضوية الأوروبية، ثم أكمل هذه العملية من خلال إصلاحات قانونية جاء آخرها بعد الثورة الشعبية في مصر في الثلاثين من جوان 2013م، على نحو من شأنه أن يضمن قانونيا عدم وجود أي دور للمؤسسة العسكرية في التأثير على مسار ومجريات العملية السياسية، وذلك تخوفا من حدوث احتجاجات شعبية على غرار احتجاجات ميدان تقسيم، والتي يمكن أن تفضي إلى تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، بحجة حفظ أمن واستقرار البلاد.[3]

يبدو ذلك تحقيقا لمصالح الحزب، إلا أنه في واقع الأمر يضر بمستقبله كونه من ناحية يضر بمسار الديمقراطية في تركيا، الأمر الذي يجعل وسائل معارضة النظام القائم ليست من داخل النظام ذاته فحسب، وإنما من خارجه أيضا، كما أنه من ناحية أخرى،

[1]- حسين بسلى وعمر أوزباى، **رجب طيب أردوغان، قصة زعيم**، مرجع سبق ذكره، ص135.
[2]- برهان الدين دوران، **"التحديات التي تواجه العدالة والتنمية"**، على الموقع:
http://www.turey-post.net/p-53288، تم الاطلاع يوم 2018/01/23، على الساعة 22:15.
[3]- حنان عزو بهنان، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يعرض تماسك مؤسسات الدولة لتنامي الصراعات الداخلية، وقد تدفع هذه الأوضاع بالمؤسسة العسكرية إلى تجاوز القوانين من أجل حماية تماسك واستقرار الدولة.

د- مشكلات الوضع الاقتصادي:

قبل الخوض في مشكلات الوضع الاقتصادي لتركيا، لا بد من الإشارة إلى ماحققته من نمو وانجازات في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، رغم التوترات التي تشهدها المنطقة، وما ينتج عن ذلك من تحديات جيوسياسية للحكومة التركية، ورغم تعرضها لمحاولة انقلاب فاشلة من قبل، وأزمة الديون الحكومية في أوروبا التي (اندلعت عام 2009)، فلقد حققت الحكومة التركية استمرارية في النمو على مدار 10 أعوام متتالية، حيث أعلنت مؤسسة الإحصاء التركية أن الاقتصاد التركي حقق نموا بنسبة 7.4% خلال 2017، ووفقًا لنفس المؤسسة، فإن الاقتصاد التركي حقق نموا بنسبة 0.8% خلال2008، التي بدأت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية، كما حقق نموا بنسبة 4.7% في 2009، و8.5% سنة 2010، و11.1% في 2011، وتمكن الاقتصاد التركي من تحقيق نمو بنسبة 4.8 % في 2012، و8.5 % في 2013، و5.2% في 2014، و6.1% في 2015[1].

قال رئيس الوزراء التركي في ظل هذه الأرقام السابقة الذكر "**بن علي يلدريم**": "إن تركيا هي الأكثر نموا اقتصاديا في العالم عام 2017...« لقد حطمنا رقمنا القياسي في تحقيق حجم النمو الاقتصادي...تركيا تواصل نموها بخطوات ثابتة، وبتطبيق سياسات واقعية، عن طريق قطاعيها الخاص والعام.[2]»

[1] - **"الاقتصاد التركي يسجل نسب نمو مرتفعة على مدار 10 أعوام"**، على الموقع: https://arab-turkey.com.tr ، تم الاطلاع يوم 2018/04/01، على الساعة: 23:30.

[2] - **"اقتصاد تركيا يحقق أعلى نمو في العالم"**، على الموقع: http://www.turkeyalaan.net ، تم الاطلاع يوم 2018/04/09، على الساعة: 19:00

كما أكد "**بن علي يلدريم**" على أنّ بلاده ستمضي قدما في تحقيق نمو مستدام في الاقتصاد، وأوضح أنّ النمو الاقتصاد ليس من أجل تركيا فحسب بل من أجل المنطقة برمتها ومن أجل الشعوب المظلومة.

ولأكثر توضيح سنعرض في ما يلي صورة بيانية تبين نسبة نمو الاقتصاد التركي مقارنة بدول مجموعة العشرين لسنة 2017، وهو الأمر الذي يؤكد تصريحات الوزير الأول التركي"**بن علي يلدريم**".

صورة بيانية تبين نمو الاقتصاد التركي بين دول مجموعة العشرين لسنة 2017م[1]

لكن كل هذا لا ينفي ما يعانيه الاقتصاد التركي من صعوبات، ومشكلات تشكل بالنسبة للحكومة التركية تحديات يجب مواجهتها والتغلب عليها، حيث يمكن اعتبارها كأسباب لتراجع معدلات النمو وتصاعد معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة التركية

[1] - يوسف كاتب **"أوغلو الاقتصاد التركي يحقق أعلى نمو بين دول مجموعة العشرين 2017"**، على الموقع: https://www.facebook.com/Yusufkatpoglu/post ، تم الاطلاع يوم 2018/04/08، على الساعة:22:00.

بسبب الاضطرابات السياسية، هذا بالإضافة إلى تنامي معدلات الفساد في تركيا، وقد علق نائب حزب الشعب الجمهوري عن مدينة أزمير الناطق باسم الحزب عن لجنة الصناعة والتجارة في البرلمان التركي "محمد علي صومام" على معدلات البطالة المرتفعة في البلاد قائلا:" إن عدد العاطلين عن العمل والذين فقدوا الأمل في إيجاد فرص عمل في تركيا زاد عن تعداد السكان في 170 دولة حول العالم من بينهم اليونان. وأشار "صومام" إلى معطيات وتقارير هيئة الإحصاء التركية التي تكشف عن وصول معدلات البطالة المسجلة رسميا في البلاد إلى 10.5% أي ما يعادل نحو ثلاثة ملايين و64 ألف مواطن تركي قائلا: إن هذه الأرقام أكبر من تعداد السكان في 105 دول حول العالم من بينها أرمينيا، ألبانيا، ليتوانيا ومقدونيا.[1]

كما أكد "**صومام**" أن معدلات التوظيف في تركيا بدأت تدق ناقوس الخطر حيث قال:" إن السياسات الاقتصادية التي يطبقها حزب العدالة والتنمية تشجع الاستيراد بدلا عن الإنتاج، وكان نتيجة ذلك تراجع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تركيا"، فتركيا تعاني من مشكلات اقتصادية قد يكون لها تداعيات وخيمة في حال استمرارها، مثل كارثة انهيار منجم الفحم في بلدة "سوما" التابعة لمحافظة "مانيسا" غرب تركيا، والتي خلفت مصرع 301 عامل سنة 2014.[2]

هـ – العلاقة مع وسائل الإعلام:

[1] - حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A ، تم الاطلاع يوم 2017/10/13، على الساعة: 22:28.
[2] - محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره.

لقد قامت العديد من التقارير الدولية بتوجيه الكثير من الانتقادات لحكومة حزب العدالة والتنمية بسبب تراجع حرية الصحافة، وتحول تركيا لأكبر "سجن" للصحفيين على المستوى العالمي، نتيجة قيام الدولة التركية بسجن عدد كبير من الصحفيين في قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وكان "**أردوغان**" قد رد على هذه الموجة من الانتقادات المتواصلة ضده وضد حكومة العدالة والتنمية، حيث قال أمام اجتماع السفراء الأجانب المعتمدين في تركيا في 2015:" أقولها بتحد ليس هناك حرية في الإعلام لا في أوروبا، ولا في الدول الغربية الأخرى مثلما لدينا هنا في تركيا".

و – "أردوغان" وملفات الفساد:

سعت حكومة حزب العدالة والتنمية للتعتيم على موضوع الأموال، وماكينات عد الأموال التي تمت مصادرتها بعد العثور عليها في منازل بعض أبناء الوزراء، والموظفين الكبار في إطار عمليات الكشف عن الفساد، والرشوة في 17 كانون الأول 2013، كما قامت بنقل، وإقالة كافة المسؤولين الأمنيين وأعضاء النيابة العامة الذين أشرفوا على عملية الكشف عن هذه الملفات التي تورط فيها عدد من وزراء الحكومة التركية بالإضافة إلى "**أردوغان**" وبعض أفراد عائلته.[1]

استمر "**أردوغان**" في الطريق ذاته على الرغم من الهزة السياسية والاقتصادية التي أحدثتها هذه القضية، وذلك من خلال القيام بعملية سريعة لنقل وتغيير المسؤولين من أعضاء النيابة العامة، وعدد كبير من رجال الشرطة الذين لعبوا دورا أساسيا في هذه القضية، وهو الأمر الذي سمح للمدعين العامين الجدد الذين أوكلت لهم القضية بإصدار

[1] - العادل محمد، **قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة للحركة الإسلامية في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

قرار بإعادة هذه الأموال إلى أبناء الوزراء والبيروقراطيين، مع احتساب فوائدها أيضا وتسليمها لهم بالرغم من أنها سجلت على أنها "أموال رشوة".[1]

اعتبرت هذه الأفعال غير مبشرة بتاتا، حيث قال البروفيسور "**حسين باغجي**" رئيس قسم العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية التركية "METU" بشأن المشهد الراهن في تركيا: "هناك حالة خطيرة من ناحية القيم الاجتماعية في تركيا، إذ أن أعمال الفساد في تركيا كادت تتحول إلى قاعدة اجتماعية، وللأسف الشديد هناك توجه خاطئ بعدما بات البعض يردد عبارة إن الحكومات الأخرى كانت تسرق، أما هذه الحكومة (العدالة والتنمية) فتسرق أيضا لكنها تعمل في الوقت ذاته"، محذرا بذلك من أن أعمال الفساد والتورط فيها، بدأت تتحول إلى عادة اجتماعية في تركيا وهذا تحول خطير للغاية في البوصلة الأخلاقية للمجتمع، وجاء ذلك خلال كلمة ألقاها البروفيسور في ملتقى المثقفين الأتراك والروس الثالث في مدينة "أنطاليا" جنوب غرب تركيا، كما أوضح في كلمته هذه أن العالم الإسلامي أوشك على أن ييأس من اعتبار تركيا نموذجا في الديمقراطية والانفتاح.[2]

ز – عملية السلام داخل تركيا:

شهدت تركيا صراعا عنيفا استمر قرابة العام والنصف في الفترة الممتدة ما بين جوان 2011 حتى ديسمبر 2013، فبعدما باءت مفاوضات "أوسلو" بالفشل، ووصلت إلى طريق مسدود بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني تلك المفاوضات التي بدأت عندما وَكَّلَ رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي "**رجب طيب أردوغان**" لرئيس المخابرات التركي "**هاكان فيدان**" بالتفاوض مع "**عبد الله**

[1]- نفس المرجع السابق، ص20.
[2]- **ملفات الفساد المسمار الأخير في نعش أردوغان- دعاوي قضائية لارتكابه جرائم**، على الموقع: www.soupalomma.com، تم الإطلاع يوم: 2018/03/06، على الساعة: 23:29.

أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني ومفوضين عن الحزب رغبة للتصدي، ومواجهة الأزمة السياسية الداخلية.[1]

جعل هذا الأمر الأزمة الكردية تدخل دوامة جديدة من العنف، ومعه بدأت تتشكل معضلة سياسية في البلاد، حيث ارتفعت حدة التوتر السياسي بسبب الاشتباكات العنيفة والاعتقالات الجماعية، مما نتج عنه غضب شعبي فيما بين قاطني محافظة "ديار بكر"، وما يجاورها من المحافظات الأخرى ذات الأغلبية الكردية في المنطقة في الأشهر الأخيرة.[2]

كما أن مسار التطورات الإقليمية بات يشكل عاملا سلبيا في إنهاء هذه القضية، خصوصا مع تنامي طموح حزب العمال الكردستاني في تكرار تجربة شمال العراق في تركيا، وذلك على الرغم مما قد تشهده المفاوضات من تقدم، كما أن صد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي BYD ووحدات حماية الشعب YPG في سورية لهجمات "داعش" على مدينة عين العرب "كوباني"، أسهم في تدويل القضية، وجذب مزيد من التعاطف الدولي مع القضية الكردية.[3]

لقد أدت كل هذه التطورات في اتساع نطاق أزمة عدم الثقة بين أطراف عملية السلام داخل تركيا، خصوصا بعد اندلاع المظاهرات الكردية، وما ترتب عليها من أحداث عنف، وتدمير لعشرات المنشآت الحكومية، والخاصة، بعد أن امتدت المظاهرات إلى اسطنبول إلي يقطنها ما يتجاوز نحو مليوني كردي قد يضاعف ذلك من صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع الأكراد داخل تركيا، خصوصا في ظل تنامي حدة الاستقطاب

[1] - إيشلر أمر الله، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية**، مرجع سبق ذكره، ص36.
[2] - الرحاحلة سالم أحمد سليمان، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"**، مرجع سبق ذكره، ص85.
[3] - نفس المرجع، ص87.

الداخلي على أسس طائفية وعرقية وإيديولوجية، فالثورة الكردية قامت منذ أربعة عقود بسبب تجاهل الهوية العرقية للأكراد في النظام السياسي والاجتماعي.[1]

من جهة أخرى تواجه تركيا خطر المجموعات الإرهابية، والتي باتت ظاهرة دولية عابرة للحدود، حيث تسعى تركيا جاهدة إلى القضاء على هذه الظاهرة، وهذا ما يصوره لنا الرئيس التركي في كلمة ألقاها باجتماع نظمته وزارة الغابات والمياه التركية، بمناسبة "**اليوم الدولي للغابات**"، حيث أعلن عن القضاء على 3698 إرهابياً منذ انطلاق عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين السورية.[2]

كما قال الرئيس التركي في نفس السياق "**رجب طيب أردوغان**": "لن نتوقف حتى نقضي تماماً على التهديدات الإرهابية المتاخمة لحدودنا، إن بلاده لن تتوقف حتى تقضي تماماً على تهديد الإرهابيين الذين يخططون لشن هجمات ضدها على طول حدودها."[3]

يعبر هذا التصريح "**لأردوغان**" على تأكيد تركيا على محاربتها لظاهرة الإرهاب التي أصبحت تشكل أهم التحديات لدول المنطقة من جهة، وتأكيد على دورها الإقليمي في المنطقة من جهة أخرى، وهذا ما يولد واحدا من أهم التحديات الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية والنظام السياسي التركي على حد سواء.

2- العوائق الخارجية:

تتعدّد العوائق التي تواجه الحكومة التركية على الساحة الخارجية بفعل سياسات "أردوغان"، ولعل خسارة تركيا لعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد

---

[1] - برهان الدين دوران، مرجع سبق ذكره.

[2] - **رجب طيب أردغان**، على الموقع:
https://www.facebook.com/Recep.Tayyip.Erdogan.News/posts/1854106347945806، تم الاطلاع يوم 2018/03/30، على الساعة:00:00.

[3] - المرجع نفسه.

المؤشرات التي توضح ذلك، هذا بالإضافة إلى ما تشهده علاقات تركيا مع دول الإقليم من توترات وصراعات بفعل سياسات تركيا على مسرح إقليمي، وذلك سيؤثر سلبا على هذه الأخيرة بفعل سياسات الدعم والمساندة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهو الأمر الذي جعل تركيا وفق بعض الاتجاهات لا تختلف عن إيران كونها تدعم تنظيمات محلية داخل العديد من الدول العربية، بغرض تمديد النفوذ والسيطرة على بعض الجماعات داخل الدول العربية.[1]

وقد ساهم في تضرر صورة تركيا الخارجية موقفها الداعم للتيارات الإرهابية على الساحة السورية وفي العراق، وتسهيل عملية عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، ودعم التحالف الإقليمي الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، هذه العوامل أسهمت في تراجع الحديث عن "النموذج التركي" على المستوى الأكاديمي والإعلامي والشعبي، ولم تعد تركيا على المستوى الرسمي تشكل فرصة بالنسبة لدول المنطقة وإنما في أغلب الأحيان تمثل عبء إقليمي.[2]

إن هذا التطور بات يدفع بعض النخب السياسية التركية للبحث عن آليات التعاطي معها، ذلك إلى الحد الذي دفع بعض القوى التركية للحديث عن أن تركيا في حاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة في مسار سياستها الخارجية، والعمل دوليا على تحسين صورتها. غير أن "رجب طيب أردوغان" ما زال يصر على انتهاج ذات السياسات، بما قد يفضي

[1] - عبد المجيد وحيد، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356، مارس 2009، ص25.

[2] - محفوظ سهيل عقيل، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص60.

إلى مخاطر محدقة بـ "قوة تركيا الناعمة" التي استثمرت فيها كثيرا، ورجت لكونها دولة ديمقراطية لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى.[1]

وقد تكون التداعيات أبعد من ذلك، خصوصا أن علاقات تركيا مع أغلب دول المنطقة يشوبها التوتر إن لم يكن الصراع، كما أن عودة حضور الدور المصري على ساحة الإقليم إذ يقلل من هامش الحركة أمام السياسة الخارجية التركية، التي بنت إستراتجيتها على غياب هذا الدور أو تحويله إلى تابع للسياسات والتوجهات التركية، بما ساهم في تصاعد التحديات التي تواجهها تركيا، خصوصا بعد التصاعد اللافت في العلاقات بين مصر من جانب وكل قبرص واليونان من جانب آخر.[2]

وفيما يتعلق بمفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبي فتواجه بدورها ما يشبه الجمود، فعلى الرغم من بدء المفاوضات المشتركة منذ عام 2005، غير أن هذه المفاوضات لم تثمر حتى الآن إلا عن الشروع في بدء التباحث بشأن 15 فصل من ضمن 35. وقد توترت العلاقة بين الجانبين أخيرا بسبب سياسات "**أردوغان**" حيال الصحفيين والكتاب الأتراك.[3]

هذه المعطيات في مجملها توضح أن الرئيس التركي يواجه تحديات عديدة على المستوى الداخلي والخارجي، خصوصا في ظل التشابك والترابط بين العديد منها، وهو أمر قد يعني أن "**أردوغان**" يسير بتركيا نحو تأزيم الوضع الداخلي وتصعيد التوتر فيما

---

[1]- خورشيد دالي، **مستقبل العلاقات التركية العربية في ظل رئاسة أردوغان**، على الموقع: https://www.wahdaislamyia.org/issues/157/kdalli.htm ، تم الإطلاع يوم: 2018/02/17، على الساعة: 10:00.

[2] - عبد المجيد وحيد، **الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق**، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3]- موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية باتجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**، مرجع سبق ذكره، ص56.

يخص علاقات تركيا الإقليمية، وهي أمور لا يستبعد أن يكون لها دور فجائي في تحديد مستقبله السياسي.[1]

كل هذه العقبات التي واجهها حزب العدالة والتنمية دفعت بقادته للقيام بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحسين وضعه وتعزيز مكانته، حيث انعكست هذه الإجراءات على طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال سيطرت الأولى على الثانية، باعتبار حزب العدالة والتنمية يمثل الحكومة الحالية في تركيا.

المطلب الثاني: المحاولات الداخلية والخارجية لإفشال النظام السياسي التركي

حقق حزب العدالة والتنمية نموذجا فريدا للحكم في منطقة الشرق الأوسط برمتها، إذ جمع بين الاهتمامات المحلية والداخلية، ونقل تركيا خلال أقل من عقد من دولة غير مستقرة سياسيا، تتقاذفها الانقلابات وسيطرة العسكر على الحكم وضعيفة اقتصاديا يسودها الفساد والتضخم، إلى دولة ديمقراطية مستقرة ذات اقتصاد قوي وبنية استثمارية، ومالية رائدة على مستوى العالم.[2]

لقد نجح الحزب أيضا في إيصال تجربة الحزب ذو الجذور، والميولات الإسلامية إلى الحكم في قلعة من قلاع العلمانية في المنطقة، الأمر الذي شكل حالة إزعاج للعديد من القوى الإقليمية والدولية، وإذا ما أقرينا بحالة الحراك السياسي داخل تركيا ونظرنا إلى بعض المحاولات الداخلية لإبعاد حزب العدالة والتنمية عن الحكم، سنحكم عليها ضمن ظروف الممارسة السياسية والحزبية في دولة ديمقراطية، إلا أن بعض هذه المحاولات

[1] - محمد عبد القادر، مرجع سابق.
[2]- كابيكان سمير زياد، **تركيا في عهد الطيب رجب أردوغان**، ط1، عمان، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص75.

يخرج عن إطار المنافسة السياسية ليدخل في إطار العمالة الواضحة للمشاريع الإقليمية والدولية[1].

وفي هذا الإطار نجد أن محاولات إفشال تجربة العدالة والتنمية في الحكم تتمثل في ثلاث نطاقات أساسية هي:

1- المحاولات الداخلية:

يتميز النظام السياسي في تركيا بديناميكية واضحة، تلعب الأحزاب والقوى السياسي دورا كبيرا فيه، وتساهم قواعد الديمقراطية وآلياتها في توفير بيئة سياسية تمكن الأحزاب من التداول على السلطة وفق قواعد الدستور والنظام الانتخابي التركي، مع أهمية هذه الآليات الديمقراطية، والحريات، وتأثيرها في بلورة نموذج سياسي تركي ناجح في المنطقة، إلا أن بعض الجماعات السياسية تحاول استغلال فسحة الحرية السياسية لإفشال تجربة العدالة والتنمية في الحكم نتيجة الارتباط بنسق خارجي إقليمي أو دولي[2].

يمكن القول أن حكومة وحزب العدالة والتنمية قد استوعبا الصدمة الأولى من هذه الأعمال، بعد إفشال انقلاب 2016/07/15، وبدأت الحكومة بجملة أعمال إعلامية، وقضائية، وسياسية ناجحة للتخلص من نفوذ جماعة "**فتح الله غولن**" داخل أركان، ومفاصل الدولة.[3]

2- المحاولات الإقليمية:

لا يختلف اثنان على وجود محاولات حكومية رسمية إقليمية لإفشال تجربة حزب العدالة والتنمية في حكم تركيا، ويظهر ذلك جليا في المواقف المعلنة أو التسريبات

[1] - نفس المرجع السابق، ص80.
[2] - موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، مرجع سبق ذكره، ص60.
[3] - أحمد النعيمي، **النظام السياسي التركي**، مرجع سبق ذكره، ص70.

الصحفية أو التحليلات السياسية والإعلامية المرتبطة بدوائر بعض الدول الإقليمية، ويمكن إرجاع أسباب هذه المحاولات إلى ما يلي:

- ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الرأي العام وهي ظاهرة تنقسم إلى اتجاهين، الأول هو الإعجاب بالنموذج التركي الاجتماعي والسياسي الداخلي الذي تقدمه تركيا، والثاني هو الإعجاب بسياساتها الإقليمية المنتهجة في القضايا التي تهم شعوب المنطقة، ولعل الاتجاه الأول كان أشدا تأثيرا في الرأي العام العربي وأكثر رسوخا، فالوعي السياسي للشارع العربي يرى أن النموذج التركي يكاد يكون النموذج الوحيد في المنطقة، الذي يتجه نحو المستقبل على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية، ليدفع تركيا لتبوء مكانة إقليمية، ودولية نتيجة عوامل الاقتصاد والاستقرار، ومظاهر قوة الدولة المختلفة، وهو الأمر الذي يدفع بحكومات بعض الدول العربية والإقليمية إلى محاولة إفشال هذا النموذج في ظل عدم قدرتها البنيوية على تقديم نموذج مشابه أو منافس لشعوبها[1].
- شكلت المواقف التركية السياسية في دعم خيارات الشعوب، ووقوفها إلى جانب حقوقها في مختلف القضايا، بدءا بفلسطين مرورا بخيارات الشعوب في الثورات العربية، وسياستها الإقليمية المستقلة والقوية عامل ضغط شديد على حكومات ضعيفة ومهلهلة تنتظر رضا الدول الكبرى، أو تسير في ركب معسكر دولي ما، ولا تجرؤ على مخالفة أو مناقضة سياساته في المنطقة، ولو تعارض ذلك مع مصالحها الوطنية الكبرى.[2]
- خوف بعض الأنظمة من الحركات أو الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، والتي قد تستلهم من النموذج التركي تصورا سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا لحل مشاكل الشعوب

[1] - أحمد داوود أوغلو، "مبادئ السياسية الخارجية وموقفها السياسي الإقليمي"، مركز البحوث الإستراتيجية، **رؤية تركية**، العدد3، أفريل 2012، ص18.

[2] - أحمد داوود أوغلو، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، **رؤية تركية**، العدد1، جانفي 2012، ص18.

العربية، وتقديم نموذج عربي يحترم خيارات الشعوب وتراثها ومبادئها، وقادر على بناء دولة قوية، الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى تقويض هذا النموذج حتى لا يتمكن من إشعال منارة الفعل السياسي في المنطقة.[1]

- ترى بعض الحكومات العربية التي ترى في نفسها القوة والتأثير الإقليمي، أن التوازن في منطقة الشرق الأوسط يخضع للمعادلة الصفرية عندما يتعلق الأمر بتركيا، ووفق هذا الفهم القاصر ترى هذه الحكومات أنه كلما ازدادت قوة الدولة التركية إقليميا، ودوليا، كلما ضعفت هذه الدولة أو تلك من الدول العربية التي تفكر وفق هذا المنطق، ولذلك تعمل على إفشال هذا النموذج التركي الجديد أو تحجيمه قدر الإمكان.[2]
- كما أن بعض هذه المحاولات وهي الأكثر وضاعة مرتبطة بأجندات دولية أخرى أو تلتقي معها، ويمكن تصنيف هذه الأجندات الدولية والإقليمية بالمحاولات الإيرانية أو الإسرائيلية أو الأمريكية.[3]
- التنافس الواضح على المنطقة بين تركيا وإيران، رغم تبادل الزيارات والعلاقات الاقتصادية بين الطرفين يضعنا أمام نقطة جوهرية لبحث العلاقات التركية – الإيرانية من منظور التنافس الذي يتسم بالعلن وفق التصريحات الرسمية بصبغة غير العدائية، وهو الأمر الذي يحافظ عليه كلا الطرفان، غير أن التصور الإيراني لمنطقة الشرق الأوسط يختلف، ويتناقض مع التصور التركي في قضايا مفصلية، كما أن التاريخ والموروث الثقافي إضافة لموازين القوى الإقليمية ينتج سياسة إيرانية (فارسية) لا تتقبل دور تركي أكبر في المنطقة الأمر الذي يدفعها لانتهاج سياسات علنية تعاونية، وأخرى سرية تآمرية تهدف إلى تقويض النموذج التركي ككل أو تحجيمه، وحصره في نطاقات

[1] - عبد المجيد وحيد، مرجع سبق ذكره، ص35.
[2] - نفس المرجع، ص38.
[3] - أحمد داوود أوغلو، **مبادئ السياسية الخارجية وموقفها السياسي الإقليمي**، مرجع سبق ذكره، ص19.

لا تتمتع فيها إيران بأي تأييد، كما أن النفوذ التركي في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط يهدد ركائز النفوذ الإيراني في هذه المناطق.[1]

3- المحاولات الدولية:

بالرغم من التاريخ الطويل لعلاقات التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، وما نتج عن هذا التحالف والعضوية من سياسات، فإن العلاقات بين الطرفين لم تكن علاقات تبعية واضحة، وخصوصا بعد انتهاء الحرب البارد وتفكك الاتحاد السوفييتي، فقبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بعقد من الزمن، عارضت تركيا ما نتج عن حرب الخليج الثانية عام 1991 من إضعاف للدولة العراقية، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم لم توافق الحكومة التركية على استخدام أراضيها لمهاجمة العراق عام 2003، وأحالت القرار بذلك للبرلمان الذي رفض التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، هذه الخطوة دقت ناقوس الخطر في أروقة السياسة وصنع القرار الأمريكي، فتركيا أصبحت تتبنى نهجا متزايدا في الاستقلالية في سياستها الخارجية، ومع ذلك تراوحت العلاقات بين الطرفين بين التحالف، والتناقض نظرا لعوامل متعددة، فكلما انتهجت تركيا سياسات أكثر استقلالية كلما بردت هذه العلاقات، الأمر الذي ترتب عليه محاولات أمريكية لتحجيم هذه الاستقلالية عبر التأثير على الحكومة في الداخل، ودفع بعض الدول الإقليمية لموازنة النفوذ، والاستقلالية التركية في المنطقة، محاولين استخدام ما يعرف بتوازن "بسمارك" في المنطقة، والذي يقتضي بوجود توازن بين الدول الأساسية في المنطقة، بحيث لا تستطيع دولة ما أن تعيد إنتاج أفعال حضورها

[1] - موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، مرجع سبق ذكره، ص62.

الإقليمي بصورة تجعلها اللاعب الأساسي في المنطقة، وبذلك تحافظ الولايات المتحدة على قواعد اللعبة السياسية في المنطقة دون أن تتدخل بصورة مباشرة فيها.[1]

لا تفضل الإستراتيجية الأمريكية انهيار الدولة التركية، إلا أنها لا ترغب كذلك في وصول هذا النموذج إلى مستوى التفرد الإقليمي في المنطقة المحيطة بالجغرافيا التركية (المجال الحيوي التركي)، حيث يتداخل هذا المجال الحيوي لتركيا بالمجال الحيوي الذي تراه أمريكا مجالا حيويا لها في (الشرق الأوسط- البلقان- القوقاز- الدول المحيطة بالبحر الأسود)، لما تشكله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية، وحيوية لولايات المتحدة من منطلق التأثير على منافسيها الدوليين (روسيا والصين)، كما يعد هذا المجال الحيوي شديد التعقيد والأهمية لكل اللاعبين الدوليين.[2]

لذلك تحاول الولايات المتحدة التأثير على تركيا للعب أدوار أكثر اتساقا مع الرؤية الأمريكية، وعند تبني السياسة الخارجية التركية لمواقف لا تنسجم مع الرؤية الأمريكية أو تتعارض معها، تحاول الولايات المتحدة افتعال بعض المشاكل لتركيا للتأثير على قراراتها الإستراتيجية.

[1] - أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص135.
[2]- الغريزي محمد ياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا الاتحاد الأوروبي**، ط1، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 2010، ص68.

المبحث الثاني: السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد استفتاء 16 أفريل 2017 (آخر تعديل دستوري)

قام الشعب التركي باستفتاء دستوري يوم 16 أفريل 2017، والذي يتضمن مقترحا لدستور تركي جديد، يخص مجموعة من 18 تعديلا تم اقتراحه كفكرة منذ أوائل فترة حكم حزب العدالة والتنمية من قبل مؤسس الحزب "**رجب الطيب أردوغان**"، لتتم الموافقة الأولية للفكرة من قبل حزب الحركة القومية المعارض عليها، حيث تشمل التعديلات الأخذ بالرئاسة التنفيذية التي تحل محل النظام البرلماني القائم وإلغاء منصب رئيس الوزراء، ورفع عدد المقاعد في البرلمان من 550 إلى 600 مقعد وتغييرات في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.[1]

وكانت نتائج هذا الاستفتاء كالتالي[2]:

- نعم 51.41% ⟵ بما يقابله بعدد الأصوات 25.157.463 صوت.
- لا 48.59% ⟵ بما يقابله بعدد الأصوات 23.779.141 صوت.

يعتبر وزير العدل "**سيميل تشايشك**"، هو أول من اقترح نظاما رئاسيا للبلاد في عام 2005 بدعم من رئيس الوزراء في تلك الفترة "**رجب الطيب أردوغان**"، ومنذ ذلك الحين دعم قادة حزب العدالة والتنمية التركي النظام الرئاسي علنا في عدة مرات مع المطالبة بإقرار دستور جديد البلاد، حتى اقترح نائب رئيس حزب العدالة والتنمية "**هياتي يازسي**"

[1] - الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية التركي: http://www.akparti.org.tr/arabic، تم الإطلاع يوم 2018/04/23، على الساعة: 00:34.
[2] - نفس المرجع.

شهر أفريل من 2017 موعدا للاستفتاء. أما عن أهم التعديلات التي تضمنها الدستور الجديد[1]:

- رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 نائبا.
- خفض سن الانتخاب من 25 سنة إلى 18 سنة، وتجرى الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل خمس سنوات.
- يستخدم البرلمان صلاحياته في الرقابة والتفتيش، والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".
- عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه.
- ولاية رئيس الدولة خمس سنوات – لعهدتين فقط–.
- المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة، رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية وقيادة الجيش ويحق له تعيين نائب له أو أكثر، كما تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب الرئيس أو وزير.
- يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي متى رأى الأمر ضروريا.
- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- يعتبر المرسوم الرئاسي ملغى حال إصدار البرلمان لقانون يتناول الموضوع نفسه، كما يحق للبرلمان هنا فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ويمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب.
- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.

[1] - **أبرز التعديلات الدستورية للانتقال إلى نظام رئاسي في تركياَ ART arabic**، على الموقع: https://www.arabic.rt.com، تم الاطلاع يوم: 2018/01/18، على الساعة: 18:42.

- تلغى المحاكم العسكرية بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية، كما يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.
- يعرض رئيس الدولة الميزانية العامة على البرلمان، يلغى مجلس الوزراء ويلغى منصب رئيس الوزراء ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.

وفور البدء بتطبيق التعديلات الدستورية يمكن "**لأردوغان**" تمديد بقائه في السلطة حتى عام 2029 بشرط فوزه في الانتخابات الرئاسية المقررة قريبا.

أما عن **أهم السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية:**

بعد إقرار تركيا لتعديلات تشمل 18 بند أهمها توسيع صلاحيات الرئيس، تتحول البلاد إلى نظام رئاسي ينهي حقبة العمل بالنظام "البرلماني" لفترة أكثر من 94 عام من عمر الجمهورية، ولعل من أهم المخاوف التي تشغل الأذهان حول مستقبل البلاد في ثوبها "الرئاسي الجديد" هي كل ما يخص "الديمقراطية"، حيث يرى مؤيدو التعديلات أن التحول إلى نظام رئاسي يضمن الفصل بين السلطتين القضائية والتشريعية، بينما يقول معرضوه أن توسيع صلاحيات الرئيس يمهد الطريق لنظام استبدادي.[1]

إضافة إلى أن شعبية "**أردوغان**" ومستقبل "حزب العدالة والتنمية" سيكون على المحك وذلك بالمقارنة مع نتائج التصويت لصالح هذه التعديلات الدستورية بفارق ضئيل عن معارضيها، لتطرح العديد من التساؤلات حول شعبية "**لأردوغان**" التي يرى المراقبون أنها

[1]- **الاستفتاء الدستوري في تركيا وأهم السيناريوهات**، على الموقع: https://www.arabic.sputniknows.com، تم الاطلاع يوم: 2018/01/18، على الساعة:00:48.

تضاءلت بشكل ملحوظ، فأكثر من 50% من سكان أبرز المدن الكبرى (إسطنبول، أنقرة، أزمير) قد صوتوا ضد التعديلات.[1]

لقد أوضح المحلل السياسي "**محمد زاهد غول**" أن حزب الحرية والعدالة قد خسر معقلين أساسين له خلال تلك الحملة وهما "اسطنبول وأنقرة" اللتين صوتتا لصالح "**أردوغان**" وحزبه "حزب العدالة والتنمية"، ومن قبله لحزب "الرفاه" الإسلامي طيلة الربع القرن الماضي، ويقول **غول** في نفس السياق: « إن على الحزب الحاكم إعادة النظر في خطابه السياسي، وتدارك أخطائه إذا كان يريد الاستمرار في سدة الحكم».[2]

يشير أيضا "**حسين عمر**" الصحفي المختص بالشأن التركي، إلى أن الفارق الضئيل الذي لا يتعدى واحد مليون صوت بين مؤيدي التعديلات والرافضين لها تثير تساؤلات حول شرعية نتائج الاستفتاء، وتمثل تلك النتائج "انتصارا بطعم الهزيمة" **لأردوغان**، الذي كان يأمل في مرور التعديلات بأكثر من 60%، ومنه ستحاول أحزاب المعارضة الطعن في شرعية الأصوات خاصة أن الفارق لم يتعد المليون شخص.[3]

أما "**جواد غوك**" المستشار بمركز الدراسات الإستراتيجية في إسطنبول يرى أن معارضي التعديلات، لا يرفضون النظام الرئاسي في حد ذاته، وإنما يرفضون شخص الرئيس "**أردوغان**"، حيث قال: « النظام الرئاسي ليس نظاما سلبيا ولكن هل هذه شخصية تليق بهذا المقام وبهذه الصلاحيات الكبرى؟ هذا هو السؤال؟...فمع الأسف الشديد في الشرق الأوسط يقدسون شخص الرئيس، ويصنعون صنما لهذا الشخص...».[4]

---

[1] - صابيكان سمير زياد، **تركيا في عهد الطيب رجب أردوغان**، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2]- **استفتاء تركيا يقر تعديلات الدستور والمعارضة ترفض النتيجة**، أخبار سكاي نيوز العربية: على الموقع: https://www.skynewsarabiya.com، تم الاطلاع يوم: 2018/02/25، على الساعة: 00:57.

[3]- **الاستفتاء التركي: نعم ولكن؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الموقع: https://www.dowhainstitute.org، تم الاطلاع يوم: 2018/02/26، على الساعة: 01:02.

[4] - نفس المرجع.

مصير العلاقة مع الأكراد ... تصالح أم مواجهة:

تشهد علاقة الدولة التركية بالأكراد وخاصة بحزب العمال الكردستاني تأزما متزايدا، ومواجهات دامية بين قوات الأمن، والمقاتلين الأكراد جنوب شرق البلاد منذ صيف عام 2015، قد تتأثر بالتغييرات السياسية التي ستعقب إقرار التعديلات.

فالانتصار المحدود بمؤيدي توسيع صلاحيات الرئيس، قد يضطر "**أردوغان**" إلى "اعتماد نهج أكثر تصالحا" في المسألة الكردية بحسب ما تقول "**أصلي أيدنتنباس**" الخبيرة في المجلس الأوروبي للعلاقة الخارجية، مع ذلك لا يزال الخطاب السائد حاليا هو المواجهة، وتتحدث وسائل الإعلام القريبة من السلطة عن عمليات برية ستنطلق ضد العمال الكردستاني في شمال العراق.[1]

أما إذا جئنا للحديث عن مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فلقد شهدت قبيل الاستفتاء توترا ملحوظا في أعقاب منع وزير الخارجية التركي من دخول الأراضي الهولندية ومنع تجمعات انتخابية مؤيدة "**لأردوغان**"، وقد تستمر هذه التوترات مع ترسيخ "**أردوغان**" لحكمه، حيث أشار الاتحاد الأوروبي في خطاب له بعد الاستفتاء إلى أن إمكانية إجراء الاستفتاء على إعادة العمل بعقوبة الإعدام قد يغلق الباب نهائيا أمام أي تفاوض بخصوص انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فالاتحاد الأوربي يعتبر تطبيق عقوبة الإعدام خط أحمر.[2]

يرى في هذا الشأن "**مارك بيريني**" من مركز "كارنيغي أوروبا" أن: « التكتيك القائم على مهاجمة الاتحاد الأوروبي باستمرار... من أجل أغراض سياسية داخلية بلغ السقف

[1]- ايمان أحمد عبد الحليم، "المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 2451، 2012/04/23، ص23.
[2]- نفس المرجع السابق، ص24.

الآن، وبهذا الفوز قد يميل "**أردوغان**" إلى دفن مسألة عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي، وتغليب العلاقات التجارية من خلال تعزيز الاتحاد الجمركي على سبيل المثال».[1]

إن النتائج المتقاربة للاستفتاء أظهرت انقساما داخل المجتمع التركي، كما شهدت الحملات المؤيدة والمعارضة للاستفتاء استقطابا حادا وصل إلى حد محاولة شيطنة الطرف الآخر، فهل إقرار هذه التعديلات سيعمّق الخلافات داخل المجتمع التركي، وهذا ما يذهب إليه بعض الدارسين، والمحللين للشأن التركي، حيث يقول المحلل السياسي "**سونر كاغابتاي**" من مركز واشنطن "اينسيتيوب" في تصريحه: «**أردوغان** فاز بالاستفتاء، لكن في نهاية المطاف فإن نصف البلاد تحبه، والنصف الآخر يكرهه، وهذا ما سيكون أصل الأزمة التركية الحديثة».[2]

لكن يتوقع بعض المراقبين أن "**أردوغان**" سيتبنى خطابا أهدأ قد يمكنه من احتواء شريحة من معارضي التعديلات ولو إلى حين، وفي هذه الأثناء ستظل البلاد على موعد مواجهة جديدة بين "**أردوغان**" ومعارضيه في الانتخابات الرئاسية القادمة.[3]

---

[1]- **العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي الجمهورية التركية**، على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية التركية: http://www.mata.gov/turkiye-ab-iliskileinie.genel.bakis.ar، تم الاطلاع يوم: 2017/11/23، على الساعة: 00:53.

[2]- **استفتاء تركيا يقر تعديلات الدستور والمعارضة ترفض النتيجة**، مرجع سبق ذكره.

[3]- نفس المرجع.

المطلب الأول: التوجه نحو أسلمة النظام وإعادة أمجاد الحكم العثماني

لقد كان للنظام السياسي التركي نصيب من توقعات السياسي الأمريكي "**صامويل هينتغتون**" في كتابه "صراع الحضارات"، بحيث كانت من أكثر الأطروحات الفكرية إثارة للجدل في العالم بأسره، بالرغم من أن "**صامويل هينتغتون**" لم يكن أول من اشتهر بالتنظير بموضوع "صدام الحضارات"، إلا أن فكرته الأساسية في أطروحته للنظام العالمي الجديد "هي الاختلاف الثقافي بين شتى حضارات العالم، والذي ينتج عنه حتمية الصدام بين تلك الحضارات". أي أنه ينطلق من فكرة أن الصراعات الناشئة بعد الحرب الباردة سوف لن تكون أطرافها دول قومية، وإنما تظهر مواجهات بين حضارات مختلفة لأسباب ثقافية ودينية.[1]

وهنا كان للنظام السياسي التركي الحلقة الأكبر من توقعات السياسي الأمريكي في أطروحته "صدام الحضارات"، حيث يرى أن تركيا إذا ما تخلت عن العلمانية كشيء غريب عن وجودها، وفكر دخيل عليها، وتركت تسوُّل عضوية الاتحاد الأوروبي، وظهرت كمتحدث باسم الإسلام ساعتها سترقى بنفسها وتقود الأمة الإسلامية، وفي نظر "**صامويل هينتغتون**" أن على النظام التركي التخلي على ثلاث متغيرات أساسية حتى يحقق طموحه في قيادة الأمة الإسلامية:

1- المتغير الأول هو التخلي عن العلمانية:

وصف "**هينتغتون**" العلمانية بالشيء الدخيل، والغريب عن وجود وكيان الدولة التركية، وهذا واضح من خلال التاريخ الإسلامي للحكم العثماني لأكثر من قرن من الزمن، حيث أن الإمبراطورية العثمانية، ومنذ نشأتها ترتكز على فكر إسلامي بحت، لهذا

[1] - صامويل هينتغتون، **صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، 1996، ص145.

استطاعت الجمع والمزج بين العديد من القوميات الأخرى، والتعايش معها باعتبار الإسلام كدين لا يلغي أي إنسان مهما كانت قوميته أو جنسه أو عرقه. وكان عهد السلطان "عبد الحميد" آخر خلافة إسلامية زالت واندثرت بسبب تآمر دولي، أجاد التلاعب بالوحدة التركية من خلال ورقة القوميات المتعددة داخل الدولة التركية، واستخدمها كنقطة ضعف غير أنها كانت سبب قوة الإمبراطورية العثمانية من قبل، لتتحول الإمبراطورية الإسلامية إلى جمهورية علمانية، سعت إلى إقصاء الدين إلى أبعد الحدود، معتمدة في ذلك عن فصل الأتراك عن تراثهم وتاريخهم. [1]

استطاع الشعب التركي رغم ذلك الاحتفاظ إلى حد ما ببعض مكونات الثقافية إضافة إلى عقيدته الإسلامية، حتى وإن بعدت المظاهر والشكليات في ظاهره بسبب السياسات المجحفة التي انتهجها النظام العلماني، في حين ظلت مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية غارقة في العلمانية، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكان ذلك بعد عقود من الانقلابات العسكرية على أي حكومة لا تنسجم مع المبادئ الكمالية، حتى وإن كانت ممثلة من قبل إرادة الشعب.[2]

يعد حزب العدالة والتنمية إسلامي الجذور، فهو استمرار لحزب "الرفاه" و"الفضيلة" بقيادة "**نجم الدين أربكان**" الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا، غير أن حزب العدالة والتنمية هذه المرة قد دخل معترك الحياة السياسية بوعي، وتقدير أفضل للحالة التركية، بحيث استفاد كثيرا من التجارب السابقة للأحزاب الإسلامية التي تسبقه، فجاء كنسخة أكثر ملاءمة للواقع باعتبار الظروف الراهنة للنظام السياسي التركي.[3]

---

[1] - "أردوغان والقوميون الأتراك، تحالف المصلحة ..."، **جريدة الحياة**، على الموقع: www.alhayat.com ، تم الاطلاع يوم: 2018/03/06، على الساعة: 00:20.

[2] - عبد القادر يوسفي، **بحث بعنوان الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مقياس السياسة الخارجية للدول الكبرى، السنة الجامعية 2016/2015، ص16.

[3] - عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، ظلال الثورة الصامتة، ط1، 2007، ص39.

فأسقط الصبغة الإسلامية مبدئيا عند نشأة الحزب، وفي أول مراحل حكمه مراعاة للظرف، وبصفة مؤقتة من أجل تكييف الشعب التركي بهذا التحول في نمط النظام بعد أن كان بعيد كل البعد عن كل ما يمت للدين بصلة (النظام)، باعتبار أن الصبغة العلمانية كانت شرسة في تركيا لدرجة أن "**أردوغان**"، وهو رئيس للوزراء آنذاك أرسل ابنته لتلقي تعليمها في أمريكا، حتى لا تضطر إلى نزع الحجاب تجنبا للصدام مع العلمانية المتشددة في تركيا، بحيث نص القانون على منع وتحريم الحجاب في مختلف مراكز التعليم وجامعات الدولة التركية.[1]

استطاع حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم، وبعد سنوات من توليه زمام الأمور في تركيا من إحداث نقلة نوعية، وقفزة في الاقتصاد التركي كان لها الأثر الأعظم في تمريره للعديد من القرارات التي تصب في صالح الفكرة الإسلامية، بعدما استحوذ على ثقة، وتأييد المواطن التركي من خلال طرحه لفكرة الحريات، ومن ذلك قضية الحجاب إضافة إلى المدارس الدينية، والاهتمام بالنشء (النشء من جهة التربية الإسلامية وعدة مظاهر أخرى لذلك التوجه، كتشجيع حفظ القرآن، وصرف مكافآت خيالية لخريجي المدارس القرآنية، وغير ذلك).[2]

[1] - جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال**، مرجع سبق ذكره، ص52.
[2]- التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، على الموقع:
http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles، تم الاطلاع يوم 2017/10/23، على الساعة: 00:50.

كما سعى "**رجب الطيب أردوغان**" إلى تقديم نموذج يمزج الإسلام بالقومية التركية، الأمر يسميه البعض "تركنة الإسلام"، ولهذا قام ببذل جهود واضحة لإعادة إحياء التراث العثماني وربط الأتراك به، ومنه نرى أن العلمانية التركية في طريق الزوال، وذلك نتيجة لمبدأ التدرج البطيء، والمدروس الذي انتهجه النظام السياسي الحالي بقيادة حزب العدالة والتنمية.[1]

2- المتغير الثاني: ترك تسوُّل عضوية الاتحاد الأوروبي

كان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي طموح كل الحكومات التركية المتعاقبة، لما يترتب عنه من مصالح اقتصادية، وتحقيق لمختلف قضايا الأمن القومي، والعديد من المكاسب، التي دفعت بمختلف الحكومات السابقة بالسعي لإدراج عضويتها ضمن تشكيلة دول الاتحاد الأوروبي، حتى أنها في كل مرة كانت تكيف نفسها بما يتوافق، وشروط الانضمام إليه.[2]

كذلك نجد حكومة حزب العدالة والتنمية خططت لهذه العضوية، رغم صعوبتها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الداخلية، والخارجية لتركيا إبان وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، لقد كان أملها في التخلص من حكم العسكر، والدوران في فلك الديمقراطيات الغربية، كان في كل مرة يدفعها إلى المحاولة.

لكنها شيئا فشيئا أدركت أن هذا الرفض الذي كانت تقابل به كل مرة، هو عبارة عن خيار استراتيجي لأوروبا، وأن عدم السماح لتركيا المسلمة بالانضمام للاتحاد هو من

[1]- الجهماني يوسف، **"الخلفية الدينية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي"**، على الموقع: http://www.an nour.com ، تم الإطلاع يوم: 12017/24، على الساعة: 11:40.

[2] - **العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، الجمهورية التركية**، على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية التركية، http://www.mata.gov/turkiye-ab-iliskileinie.genel.bakis.ar، تم الاطلاع يوم 2017/11/23، على الساعة: 21:36.

خشية أن تُحوّل القضايا الإسلامية في تركيا إلى قضايا أوروبية، خاصة وأن عدد سكانها (تركيا) يقدر بحوالي 80 مليون، الأمر يجعلها ثاني أكبر عضو في الاتحاد، وهو ما يمنحها الحق في عدد أكبر من المقاعد داخل البرلمان الأوروبي، وبالتالي سيتم طرح عدد كبير من النواب للقضايا الإسلامية على المائدة الأوروبية.[1]

إلى جانب مخاوف أخرى اقتصادية تتعلق بتدفق المهاجرين الأتراك إلى دول أوروبا، والنسب الكبيرة للاجئين من الحروب عبر تركيا، والتي ستشكل خطرا إذا ما فتحت الحدود مع تركيا، غير أن حكومة العدالة والتنمية استمرت في التفاوض من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حتى مع الرفض الكلي والنهائي لبعض دول الاتحاد، حيث قالت في هذا الإطار المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**" عبر مناظرة تلفزيونية لها بالحرف الواحد:" تركيا لم ولن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي"،... بيد أن لدى تركيا الذكاء الكافي، والإدراك التام أن هذا الباب مغلق من الأمس إلى الغد، وإنما هي تسعى إلى فضح قيم العنصرية الأوروبية، وهذا هو الهدف الراهن من المفاوضات الشكلية المستمرة إلى اليوم.[2]

3- المتغير الثالث: هو التحدث باسم الإسلام

لقد حققت الحكومة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية العديد من الانجازات، كانت السياسة الخارجية من أهمها والتي عرفت إصلاحات وتطورات واسع في العالم، فالانجازات لم تتعلق فقط بالحالة الاقتصادية التي عرفت قفزة نوعية، بل كذلك السياسة الخارجية المنتهجة من قبل الحكومة الجديدة التي ساهمت بإعطاء شكل وطابع لكل ما

[1] - حسين طلال محمد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد1، 2010، ص20.

[2] - عبد المجيد وحيد، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356، مارس 2009، ص30.

هو تركي في دول العالم، حيث تعاظم دورها في المنطقة، وصارت الدولة الأكثر تفاعلا وتأثيرا في المحيط الإقليمي.[1]

لقد أعاد "**أردوغان**" وفريقه تركيا إلى حضن العالم الإسلامي مرة أخرى، وجعلوا منه المجال الحيوي للسياسة الخارجية التركية، كما قاموا باستغلال كل السبل لنشر الثقافة التركية في العالم الإسلامي والعربي خاصة، والملاحظ أن تركيا اليوم متفاعلة كثيرا مع كل قضايا العالم الإسلامي باعتبارها جزءا منه، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال المواقف الجريئة "**لأردوغان**" في الدفاع عن الإسلام، وخاصة في قضية اتهام الإسلام بالإرهاب، وموقفه من أزمة مسلمي "بورما" سواء على الصعيد الدبلوماسي الإعلامي أو حق الإغاثة، والتنديد بجرائم البوذيين ضد المسلمين على مرأى ومسمع من الحكومة.[2]

كما كان موقف تركيا اتجاه إعلان الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" عن القدس عاصمة لإسرائيل، الموقف الأجرأ بين الدول الإسلامية والعربية، فتركيا اليوم لا تترك مناسبة تتعلق بقضايا العالم الإسلامي إلا وكان لها مواقف منها، وصار تحدث "**أردوغان**" عن بلاده بصفتها دولة إسلامية، هو الخطاب السائد داخليا وخارجيا، إضافة إلى حجم وصلابة التحالفات التي تبنيها تركيا مع دول العالم الإسلامي، بصفة خاصة مع الدول الفاعلة والمؤثرة ذات الثقل الاقتصادي والعسكري، إلى جانب مدى توغلها في القارة الإفريقية.[3]

وعليه إذا أخذنا بعين الاعتبار كل هذه المتغيرات نستنتج أن تركيا قد اكتملت لديها مقومات قيادة العالم الإسلامي، إلا أن هذا يبقى مرهون بعدة أمور أهمها مدى قدرة تركيا

[1] - الجهماني يوسف، **"الخلفية الدينية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي"**، مرجع سبق ذكره.
[2] - التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، مرجع سبق ذكره.
[3] - خولي معمر، **العلاقات الأمريكية التركية...على المحك**، مرجع سبق ذكره.

على الاحتفاظ بالاستقرار الاقتصادي، وتحقيق استمرارية الاكتفاء الذاتي بما يضمن استقلالية القرار السياسي، بالإضافة إلى الحفاظ على أهم مبادئ وثوابت السياسة الخارجية التركية وهي "ثنائية المصلحة، والأخلاق" لأن اللعب بهذه الثوابت سيفقد تركيا أهلية قيادة العالم الإسلامي بلا شك.

المطلب الثاني: الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023

قامت قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة "**مصطفى كمال أتاتورك**" بعد سقوط الدولة العثمانية، وقيام الجمهورية الأولى كنتيجة لما سميت بحرب الاستقلال التركية، بإبرام معاهدة تضمنت اتفاقية سلام بين الطرفين، تم على إثرها تسوية وضع "الأناضول" و"تراقيل الشرقية" (القسم الأوروبي من تركيا الحالية)، من خلال إبطال معاهدة "سيفر" التي وقعتها الدولة العثمانية بعد حرب الاستقلال مع الدول الحلفاء سابقا.[1]

تمت هذه المعاهدة في 24 يوليو/تموز 1923 بمنطقة "لوزان" في سويسرا، وأدت إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي قامت محل الإمبراطورية العثمانية، وأهم ما جاء في المعاهدة أو ما يسمى "بمعاهدة لوزان الثانية"، ما يلي[2]:

- ✧ إعادة رسم حدود بلدان مثل: اليونان، بلغاريا، تركيا، المشرق العربي.
- ✧ تنازل تركيا عن مطالبها بجزر "دوديكانيسيا".
- ✧ تنازل تركيا عن قبرص، مصر، والسودان، العراق، وسوريا.

[1]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سبق ذكره، ص90.
[2]- السيف والهلال، **الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، مرجع سبق ذكره، ص 150.

- ✧ تنازلها عن امتيازاتها في ليبيا، والتي أخذتها من خلال معاهدة "أوشي" المعاهدة التي أبرمتها الدولة العثمانية، ومملكة إيطاليا في 1912.

كما أعيد رسم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراضي واسعة، ومدن جديدة من الجانب الغربي والشرقي كمناطق (مرسين، طرسوس، فيليقية، أضينة، عنتاب، كلس ومرعش، وأورفة، وديار بكر، ماردين، نصيبين، وجزيرة ابن عمر).[1]

لقد قام "**مصطفى كمال أتاتورك**" الذي أسس الجمهورية التركية الحديثة، بالتنازل عن أملاك الإمبراطورية العثمانية في ثلاث قارات في هذه الاتفاقية (اتفاقية لوزان 1923)، كما تم الاتفاق أن بنود هذه الاتفاقية ستلغى أو تنتهي بعد مرور 100 سنة على توقيعها، أي في 2023، والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى لا يزالون يحتلون أجزاء كبيرة من تركيا إلى اليوم.[2]

كانت بريطانيا هي التي وضعت هذه الشروط المجحفة للسيطرة على تركيا لمدة100 سنة اعتبارا من تاريخ توقيع معاهدة لوزان، ومن هذه الشروط كان إلغاء الخلافة العثمانية ونفي السلطان، وأسرته إلى الخارج مع مصادرة جميع أموال الخلافة والسلطان وإعلان علمانية الدولة، أما الشرط الأخطر هو منع تركيا من استغلال الثروة الباطنية والتنقيب عن البترول على أراضيها، بحيث يمكنها الاستيراد فقط، إضافة إلى اعتبار مضيق البوسفور ممر مائي دولي، ولا يحق لتركيا تحصيل أي رسوم من السفن المارة فيه، (خليج البوسفور الرابط بين البحر الأسود، وبحر مرمرة ومن ثم البحر الأبيض المتوسط)، ويعتبر هذا الممر المائي غاية في الأهمية مثله مثل "قناة السويس".[3]

---

[1] - محفوظ سهيل عقيل، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] - Mustafa kemel's, **Revelution see Bernaed Lewis، The Emergence of Modern Turkey**, op, cit, p350.

[3]- **حقيقة معاهدة لوزان والسماح لتركيا باستخراج النفط**، على الموقع: https://m.arabic21.com، تم الاطلاع يوم: 2018/04/04، على الساعة: 01:58.

سينتهي العمل ببنود هذه المعاهدة مع حلول 2023، ومن هنا تتضح رؤية حزب العدالة والتنمية لهذا التاريخ، فتصريحات الرئيس "**أردوغان**" المتتالية بأنه مع حلول 2023 ستنتهي تركيا القديمة، ولن يكون منها شيء، لذا تركيا سوف تسرع في التنقيب عن النفط، وحفر قناة مائية جديدة تربط بين البحرين الأسود، ومرمرة تمهيدا للبدء في تحصيل الرسوم من السفن المارة.[1]

يمكننا من خلال هذا، فهم بعض أوجه الصراع والحرب الدائرة بين تركيا والغرب بصفة مستمرة وبضراوة شديدة، حيث رؤية تركيا المستقبلية هي رؤية شاملة تشمل كل المجالات، أي أنها رؤية سياسية اقتصادية اجتماعية، تسعى من خلالها تبوأ مركز عالمي رائد بشعب عظيم وقوة عظمى.

قام مؤخرا في المؤتمر السنوي الأخير لحزب العدالة والتنمية أعضاء الحزب بتوزيع كتاب بعنوان "الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية 2023"، حيث انطلقت أعمال المؤتمر الاستثنائي الثالث للحزب يوم 21 ماي 2017 بالعاصمة التركية أنقرة بحضور الرئيس "**رجب الطيب أردوغان**" والذي شهد الحزب عودته بصفته زعيما من جديد بعد التعديل الدستوري الأخير (16 أفريل 2017)، والذي سمح لرئيس الجمهورية أن يكون حزبيا، وكان حضور الأنصار، والمؤيدين هائلا بحوالي 08 ألاف مؤيد احتشدوا حول صالة المؤتمر.[2]

وجاء المؤتمر تحت شعار "بداية عهد التقدم والديمقراطية والتغيير والإصلاح"، إضافة إلى شعار الرباعي للحزب "شعب واحد، علم واحد، وطن واحد، دولة واحدة"، حيث طرح الحزب الحاكم رؤيته المستقبلية 2023 متمثلة فيما يلي:

[1] - **معاهدة لوزان الثانية اتفاقية مهدت لتأسيس الجمهورية التركية**، على الموقع: www.eljazeera.net ، تم الاطلاع يوم: 2018/04/05، على الساعة: 15:30.
[2] - الموقع الالكتروني الرسمي لحزب العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره.

◄ **سياسيا:**

قام النظام السياسي التركي بإعادة تقييم سياساته الداخلية والخارجية، كما يسعى لإعادة ترتيب أولوياته بالاعتماد على قدراته الذاتية قدر الإمكان ببناء شراكات فاعلة، وتكتلات قوية دولية وإقليمية، من أجل إيجاد حلول نهائية للعديد من الملفات، ولأول مرة ستدخل تركيا مرحلة الريادة، كما قال "**أردوغان**" بناءا على ما حددته بإرادتها الذاتية، وليس وفق الدور المرسوم لها في السيناريوهات المعدة مسبقا. ولهذا تسعى الحكومة التركية من أجل الحفاظ على وحدة أراضيها، ووحدة الأقاليم المجاورة لها (سوريا– العراق)، والسعي لتجنيب المنطقة الصراعات البينية، بانتهاج سياسة أكثر مرونة، وأكثر تعدد للخيارات للحد من الأزمات التي تضغط على قراراتها الإستراتيجية.[1]

◄ **الهوية السياسية الديمقراطية المحافظة:**

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى ترسيخ مبدأ الديمقراطية المحافظة في النظام السياسي التركي، من خلال حملة التغيير الديمقراطية الكبرى في تاريخ الجمهورية، حيث قام "**أردوغان**" بتحويل الهوية السياسة إلى "الديمقراطية المحافظة"، بتطويرها إلى مؤسسة بهيكل تنظيمي تحكمه، وتحافظ عليه تشريعات، وقوانين، الأمر الذي ساهم في تطوير التجربة الديمقراطية مدعومة بأسلوب سياسي ديناميكي يراعي المميزات الاجتماعية للثقافة التركية، بمفهوم جديد للحرية التي تحمي كافة أطياف المجتمع بشكل ملموس على أرض الواقع، أي تعزيز آليات الحماية وتفعيلها بصرامة. [2]

[1] - "تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، **(بحث بعنوان الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية)**، الخرطوم كلية العلوم الإستراتيجية لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية، الخرطوم، 2013، ص32.

[2] - **التحول الديمقراطي**، على الموقع: http://www.turky-post.net ، تم الإطلاع يوم: 2018/03/12، على الساعة: 19:03.

◄ **سياسة ثقافة التسوية:**

تتمثل رؤية الحزب بأن "التسوية" هي الثقافة التي يجب أن تسود المجال السياسي، وهي إشراك كافة التنوعات الثقافية والاجتماعية في أرضية من التسامح واحترام الطرف الآخر، من أجل تقبل التباين الثقافي ودحر الخلافات البينية بالاعتماد على القيم البشرية المشتركة مع المشروعية السياسية المعتمدة على إرادة أمة الديمقراطية المحافظة.[1]

◄ **سياسة الإصلاح:**

تقوم على تحويل كافة أنواع المشاكل إلى مطالب اجتماعية يستقبلها النظام السياسي، كما تعدل الأخطاء الصادرة عنه بعد اختبار صحّتها أو خطئها، حيث يسعى الحزب هنا إلى ترسيخ الهوية السياسية للدولة ضمن الإيديولوجية التي رسمها، فالنظام السياسي لابد أن يتماشى وطبيعة هذه الهوية وليس العكس، أي أن القرار السياسي خاضع لإيديولوجية سياسية مدنية تتميز بها الدولة التركية، ويرى الحزب السياسة الحقيقية في سياسات الدولة التي لابد أن تكون واضحة ضمن برامج وخطط وإجراءات، وأن الأداء السياسي لابد أن يكون ملموسا قابل للقياس من أجل تحقيق الجودة السياسية.[2]

◄ **سياسة الوحدة الحاضنة:**

هي اعتبار جميع أنواع المسائل أو المطالب المجتمعية كموضوع سياسي واحد، في إطار الديمقراطية العامة، بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرقي أو المذهبي، ضمانا لوحدة الجمهورية.[3]

---

[1] - سامية نوري كربيت، **التجربة الديمقراطية في تركيا- الحوار المتمدن**، على الموقع: www.m.alhiwar.org ، تم الإطلاع يوم 2018/03/26، على الساعة: 16:27.

[2] - معمر الخولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] - المرجع نفسه، ص42.

◄ **رؤية نحو السياسة المتغيرة:**

تقوم هذه الرؤية برفض التغيرات الجذرية للنظام السياسي خاصة إذا كانت تغيرات استبدادية، حيث تسعى تركيا إلى تثبيت نظام سياسي واحد وتحقيق التحولات والإصلاحات، والتي تسمى "الثورة الهادئة" بواسطة التغيير التدريجي المرتكز على الديناميكية الاجتماعية، بمعنى أن النظام السياسي ثابت والسياسة المتبعة هي المتغير على حسب الظروف المستجدة، والمطالب الاجتماعية، وتسعى إلى تثبيت سياسة مبدئية بمعنى المبادئ والعادات والقيم المجتمعية قبل تحديد ووضع الإجراءات.[1]

◄ **النظام السياسي:**

يرى حزب العدالة والتنمية أنه لابد من إحداث تغيير بيئة النظام السياسي التركي بأكمله، من حيث توسيع المجال السياسي وقوة المؤسسات السياسية، وذلك بتفعيل إرادة الشعب، وتطوير الإرادة الديمقراطية، وذلك من خلال الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي شملت مختلف جوانب النظام داخليا وخارجيا.[2]

وفي إطار ما سبق كانت الأهداف الرئيسية للذكرى المئوية لجمهورية تركيا على النحو التالي[3]:

- ✓ أن تحتل تركيا مكانة متقدمة من بين اقتصادية الدول العشر الأولى بغض النظر عن حجم الناتج المحلي الصافي.
- ✓ انخفاض معدلات التضخم، وأسعار الفائدة بشكل دائم، وأرقام فردية.

[1] - عبد القادر يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص40.
[2] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص48.
[3]- عزمي بوشارة، **ملف العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مركز الدوحة للدراسات العربية، 2017/02/26، ص05.

- ✓ زيادة الصادرات إلى 500 مليار دولار أمريكي.
- ✓ زيادة الدخل الفردي إلى 25 ألف دولار أمريكي للفرد.
- ✓ تحقيق حجم اقتصاد ما لا يقل عن 2 تريليون دولار أمريكي.
- ✓ انخفاض معدل البطالة إلى 5% وزيادة نسبة توظيف، ما لا يقل عن 50%.

إن سعي النظام نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى لا يعني التنازل عن أسس البرنامج الاقتصادي، حيث لابد من الانضباط المالي إضافة إلى وضع حد للتضخم كأولوية من أولويات العمل والاعتماد على الاقتصاد الوطني ومواصلة النمو في الصادرات التي تراعي التوظيف، والاستمرار في الدفاع عن حركة رؤوس الأموال والتجارة الحرة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ومواصلة تنمية الاقتصاد من ناحية والاستمرار في تحسين توزيع الدخل بين المناطق من ناحية أخرى، والقيام بتنفيذ مشاريع تنموية جديدة والقيام بتوصيل الخدمات لكافة الشعب بنفس المعايير بشرقها وغربها وشمالها وجنوبها.[1]

إضافة إلى الاهتمام بالتنمية الإقليمية مع مراعاة أولوية خطط العمل الجديدة التي أعدت ودعم كافة المساحات التي يمكن دعمها وإتمام أعمال السجل العقاري والوصول إلى الأماكن النائية بسهولة، وتنويع الفرص السياحية وتطوير الصناعة التي تتطلب كثافة في اليد العاملة، وتعزيز التجارة مع دول العالم وعلى رأسها دول الجوار، وفي كل هذه الحالة ستشهد معظم مدن تركيا حركية"ديناميكية" محلية، من خلال تفعيل نظام التشجيع ى الجديد: لوكالات التنمية وإدارات التنمية الإقليمية وكافة آليات الدعم الأخرى.[2]

[1]- حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A، تم الاطلاع يوم 2017/10/13، على الساعة: 17:48.
[2] - المرجع نفسه.

❖ **الحوكمة المحلية والتنمية الحضرية:**

تتمحور الإدارة في تركيا على الإنسان في مختلف المجالات وقد بدأت التنمية المحلية الحقيقية مع حزب العدالة والتنمية، وكان من الأولويات زيادة مشاركة المواطنين في الإدارة والحكم، وتمكينهم بشكل مباشر من مراقبتهم الإدارة والابتعاد عن المركزية المفرطة، ومواصلة نقل السلطات إلى الإدارات المحلية التي يقوم بخدماتها المباشرة، والاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الفاعلية والكفاءة في الخدمات العامة. ويعتبر الهدف الأساسي من وراء ذلك تلبية مطالب المواطن، وإتمام إجراءاته في أقرب مكان له وفي أولى مراحله وفي أقرب فرصة ممكنة، إضافة إلى العمل على نظام البلدية الكبرى من جديد، والقيام بتوفير التنسيق العالي في تقديم الخدمات العامة، وبذلك سيتمكن 55 مليون مواطن تركي من العيش داخل حدود البلدية الكبرى. [1]

الأمر الذي بإمكانه زيادة 5 أضعاف إيرادات الإدارة المحلية التركية، والقيام بزيادة الفرص المالية أكثر من ذلك، فإصدار قانون جديد للقرية في إطار فهم الإدارة المحلية الحديثة للقرى التركية سيسهم لا شك في ذلك. كما أن الحكومة التركية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأسرة التركية، وتوفير منازل حديثة مقاومة للزلازل، باعتبار حوالي 95% من مناطق تركيا تقع ضمن منطقة الزلازل، كما تم تحويل بعض المناطق الريفية إلى مناطق حضرية بسبب ارتفاع نسب الكثافة الناتجة عن الهجرة إليها، وقد تم في هذا السياق تكوين البنية التحتية القانونية للتحول الحضري بالقانون رقم 6306، من أجل توفير كافة الاحتياجات الاجتماعية، كما تم تشكيل وزارة مستقلة لهذا الغرض. [2]

[1] - **التجربة التركية في إدارة وتطوير البلديات**، على الموقع: www.iverytraining.com، تم الاطلاع يوم 2018/03/23، على الساعة: 23:59.

[2] - **الحوكمة الرشيدة سر النجاح في الاقتصاد التركي**، على الموقع: https://www.tureky-post.net، تم الاطلاع يوم 2018/05/03، على الساعة: 00:13.

حيث جعلت تركيا توفير كافة الوحدات السكانية فيها من الأولويات التي تعمل عليها، وكذا توفير بيئة ملائمة للعيش وجعل كافة المدن ذات خصوصية متميزة والقيام بتصميم كافة تركيا، بتوفر السجل العقاري النهائي في جميع أنحاء البلاد بغض النظر عن المناطق الحضرية، والريفية وإعداد خطط التنمية السكنية والبنية التحتية.[1]

إضافة إلى مواصلة حماية المدن التركية التاريخية وإحياء آثارها التاريخية أيضا، وذلك بالقيام بإنشاء مدن جديدة ذات معايير عالية عن طريق مشاريع التحول الحضري، وجعل المدن دون عوائق لتسهل حياة الأطفال والمعوقين والمسنين والفئات المحرومة، حيث بدأت تركيا أكبر حملة للتشجير، انطلاقا من حاجتها إلى المزيد من المساحات الخضراء.[2]

كما أن الشباب المتكامل من حيث الفكرة والطموحات يكون لائقا لتركيا، والهدف هو تشجيع الشباب التركي من قبل الوزارات المعنية وبمشاركة البلديات في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية. ولأن التعليم أصبح أمرا ضروريا عبر مختلف مراحل الحياة ولأن هدف الحكومة التركية هو أن يكون المجتمع التركي ذا غطاء تعليمي من الصغار إلى الكبار، قامت هذه الأخيرة بالاستثمار في هذا المجال، بما سيسمح بوصول عدد الجامعات إلى 200 جامعة ببلوغ عام 2023م عن طريق إزالة الموانع عن فتح الجامعات الخاصة، وإلغاء كافة الشعارات والدعايات التي تدعوا إلى البغض والعداوة في مناهج الدراسة، ويتم إلغاء كل ما يوحي بالتمييز، والتنافر المغاير لمبادئ حقوق العالمية من التعليم ورفع ميزانية البحث والدراسة إلى المستوى الدولي، ولتكون إدارة التعليم العالي

[1] - **تركيا تبني نموذج حوكمة في أقل من عقدين أثناء حكم العدالة والتنمية**، على الموقع: www.turktress.com، تم الاطلاع يوم 2018/04/15، على الساعة: 23:14.

[2] - محمد نور الدين، **"تركيا ...إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة"**، مرجع سبق ذكره، ص30.

جهاز تنسيق بين الجامعات ضمن أعمال الدستور الجديد، ولتكون تركيا قادرة على أن تصدر المعلومات والتقنية إلى الخارج.[1]

فمن المعروف الآن أن معيار غنى الدولة لا هي الزراعة ولا المعادن ولا الصناعة القوية، بل الغنى هو غنى المعلومات في عصر المعلومات فعلى الدولة التركية أن تحول المعلومات إلى تقنيات ثم تصدرها، والعمل تجاه موافاة كافة المتطلبات اللازمة لأن تكوّن مجتمعا ذا معلومات.

تصور حول بقعة جغرافية جديدة:

إن عمق الإستراتيجية في السياسة الخارجية لتركيا ودورها الفعال ليسا محدودين في منطقة الشرق الأوسط فقط، حيث أنه لا يوجد بلد لم تكن لتركيا معه روابط خاصة نابعة عن التاريخ، ولم تنظر إليه على أنه شريك للمستقبل في بقعة جغرافية واسعة معقدة من منطقة البلقان إلى القوقاز ومن إفريقيا إلى وسط آسيا.[2]

كما أن هناك رغبة وإرادة قوية للتعاون مع تركيا من قبل جميع دول المناطق من المناطق المجاورة، باعتبار الروابط التاريخية لدول المنطقة، حيث تمكنت تركيا من تحويل تلك العلاقات التاريخية إلى علاقات التعاون الملموس في عهد حزب العدالة والتنمية.[3]

وكذلك تم تحويل الروابط الخاصة التي تملكها تركيا مع دول منطقة القوقاز، ووسط آسيا من ناحية اللغة والدين والعرقية، اليوم إلى مستوى تعاون واعد على أساس النضج

---

[1]- **إصلاحات التعليم في تركيا ...هل هي إصلاحات على الطريقة الأردوغانية**، على الموقع: https://an.qtantara.de، تم الاطلاع يوم 2018/04/20، على الساعة: 20:39.

[2] - أحمد داوود أغلو، **العمق الاستراتيجي..موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3] - صابيكان سمير زياد، **تركيا في عهد الطيب رجب أردوغان**، مرجع سبق ذكره، ص62.

والمصالح المتبادلة، وتم تأسيس مجلس التعاون التركي، والاستمرار في لعب الدور البناء والفعال بكل حسم في نفس المفهوم في هذه المناطق.[1]

إن الرؤية المستقبلية لعام 2023 هدف استراتيجي، وهو العضوية في الاتحاد الأوروبي والاستمرار في تنفيذ ما يلزم في هذا المجال على الرغم من جميع العوائق التي وضعت أمام تركيا في هذا الموضوع، وفي نفس الوقت التحرك فيما يتعلق بتعزيز علاقات التحالف التقليدية، كالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والطريق الصحيح لها يمر عبر كون تركيا الشريك المتساوي، وأن ينظر إليها على هذا الأساس، وكما هو الحال مع الدول الأخرى فإن علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر وستزيد قوتها على أساس مفهوم المصالح والشراكة المتبادلة، لأن تركيا اليوم هي بلد لا ينفذ ما يفرض عليه من جدول أعمال، بل هي بلد تنشد شراكتها لتحديد جدول الأعمال معها.[2]

الفعالية الدولية:

إن الهدف الأهم في السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية، هو تطوير دور تركيا في النظام والترتيب العالميين وتفعيل هذا الدور وتثبيته كفاعل رئيسي في المنطقة وفي العالم بأسره، باعتماد سياسة خارجية فعالة يتبعها حزب العدالة والتنمية من خلال دعم آليات الديمقراطية، والنمو الاقتصادي المتواصل والتغييرات الجذرية التي يشهدها النظام التركي بصفة عامة.[3]

[1] - محفوظ سهيل عقيل، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص36.
[2] - **الرؤية السياسية – المقر العام لحزب العدالة والتنمية**، على الموقع:
www.m.akparti.org.tr-2023/siyasi-vision، تم الاطلاع يوم 2018/04/18، على الساعة: 13:30.
[3] - رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سبق ذكره، ص55.

إن الرؤية التي تبناها حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية هي تنفيذ لتفسيره واعتماده من المنطلقات التاريخية للدولة التركية، وصولا إلى تصور ورؤية حضارية جديدة لتركيا عام 2023، بما يخدم مستقبل الأجيال القادمة، إذ لابد من حدوث تغييرات كبيرة في العلاقات الدولية مستقبلا ثقافيا سياسيا واقتصاديا، والهدف الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية هو أن تضمن تركيا موقعا أساسيا بين الدول المؤسّسة والمحددة للنظام والترتيب الجديدين مستقبلا في إطار هذا التحول الذي يشهده النظام السياسي الدولي.[1]

[1] - **معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم**، مرجع سبق ذكره.

خلاصـــة الفصـــل:

يسعى حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه إلى شن حملة التغيير والإصلاح المستمر، فحزب العدالة والتنمية يرى أن الأحداث التاريخية مستمرة متواصلة لا تتوقف عند محطة معينة أو موقف معين، لذلك لابد من تعديل التكتيكات ووضع البدائل للتماشي مع كل مرحلة وفق مقتضياتها والتحسُّب لكل طارئ قد يطرأ، وهذه البرغماتية التركية هي ما ساهم في نجاح واستمرار تجربة الحزب الحاكم اليوم في تركيا.

فبهذه الرؤية تحمي تركيا نفسها وتمنع استهدافها والإضرار بمناطق نفوذها، رغم الضغوط الممارسة عليها والخسائر التي تكبدتها ولا تزال، إلا أنها ترى ذلك جزء من حرب الاستقلال الثانية كما يسميها حزب العدالة والتنمية.

ولعل ما قصده "**أردوغان**" في كلمته الأخيرة، حين ذكَّر بالقول الشهير " **لمحمد باشا الصقلي**" هو أنه ما فعله خصوم الدولة العثمانية في إحدى الحروب كان بمثابة "حلق للحيتها"، بينما ردها هي "بترا للذراع" واللحية المحلوقة تنبت ثانية بأغزر مما كانت، بينما الذراع المبتورة لن تنبت أبدا."

إن الخطر المفروض على تركيا اليوم، والأصفاد الموضوعة في أقدامها والتي قام الحلفاء بفرضها عام 1923، هي بمثابة "حلق للحيتها سيكون ردها في 2023 بمثابة "بتر للذراع، وأن "الرجل المريض" المصطلح الذي أطلقه الحلفاء على الإمبراطورية العثمانية إبان ضعفها سيشفى قريبا ليعود أكثر قوة.

نتائج الدراسة

أهم نتائج الدراسة:

- لعب حزب العدالة والتنمية دوراً فعالاً ومحورياً في عملية التحول الديمقراطي، من خلال عدة دلالات، ومؤشرات من بينها: (التشريعات، حرية التعبير والرأي) حيث تم إلغاء القرارات الخاصة بمصادرة الصحف المطبوعة في 31 ديسمبر عام 2012، مع تفعيل ما يُسمى مقال الحريات، بمعنى وجود قضاء مستقل مسؤول عن الحريات والقضايا الخاصة بالاعتقال والتحري والتصنت على المكالمات.
- نجاح **"أردوغان"** في تجربة المحليات في بلدية إسطنبول أعطى ثقل لحزب العدالة والتنمية منذ وجوده على الساحة السياسية التركية عام 2002.، فالكاريزمة التي يتمتع بها الزعيم كان لها دور فعال في النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية.
- وعي المواطن التركي بأن العلمانية ليست منهجية وفشلها في تحقيق أمنه الاقتصادي والسياسي، مما أسهم في نجاح حزب العدالة والتنمية في السيطرة على سدّة الحكم.
- سيطر حزب العدالة والتنمية على الحياة السياسية، ويتضح ذلك من خلال تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية التركية للأعوام السابقة، لتتغير النتيجة بعد استفتاء 2017، حيث حصل على 50% من الأصوات الناخبة فقط، ما يطرح عدة تساؤلات.
- لعبت القيادة السياسية التركية دورا هاما في جعل تركيا في مصاف الدول التي شهدت تحولات عميقة في النظام السياسي، ومن خلال اعتماد حزب العدالة والتنمية على أصوات الأتراك عام 2002، والتي كانت نتيجة نجاح **"أردوغان"** في تجربة المحليات في بلدية اسطنبول.
- فرض سيطرة حزب العدالة والتنمية على إدارة البلاد، وعلى المؤسسة العسكرية وترويضها مع وجود مخاطر على الحزب، فالمؤسسة العسكرية لم يفرض أحد سيطرته عليها حتى وإن لم تكن هذه السيطرة كاملة، وانعكست صورة تلك المخاطر في محاولة انقلاب 15 يوليو 2016 والتي باءت بالفشل نتيجة رفض الشعب للحكم العسكري.
- عزم حزب العدالة والتنمية التركي من خلال قيادته الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية بشكل كبير وواضح من خلال السعي إيجاد نظام سياسي رئاسي.
- شكل الاستفتاء على التعديلات الدستورية التركية في 16 أبريل 2017 والتي كانت نتيجته بنعم، تغييرا فيشكل النظام السياسي من شبه رئاسي إلى رئاسي مع وجود صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية مثل طلب تعديل الدستور وحل البرلمان ومناقشة الميزانية العامة وإعلان حالة الحرب والطوارئ مع إلغاء منصب رئيس الوزراء واستحداث منصب نائب رئيس الجمهورية بصلاحيات محدودة ليشبه في ذلك النموذج الأمريكي نوعا ما.

- سعي حزب العدالة والتنمية مع كل دورة انتخابية برلمانية تجديد إستراتيجية لاستيعاب كافة المواطنين الأتراك وأغلب القضايا مثل قضية الأكراد ورغبة تركيا في دخول الاتحاد الأوروبي.
- فقدان حزب العدالة والتنمية لبعض الأصوات يشكل أحد التحديات المستقبلية التي يجب أن يتأقلم معها.

وفي الأخير نقول بأن النظام السياسي التركي شهد منذ تأسيس الدولة التركية العلمانية في عشرينيات القرن العشرين عدة تغيرات، كانت معظمها من أجل المحافظة على المبادئ العلمانية لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وما قام به من إصلاحات كان مغايرا لكل الإصلاحات السابقة، حيث ساهم في تثبيت العمل الديمقراطي وعمل على إرساء نظام سياسي جديد ألا وهو النظام الرئاسي الذي يسعى من خلاله الحد من سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي في تركيا، كل هذا في ظل تحديات كثيرة شملت مختلف مراحل حكمه.

خاتمة

خـــــاتمــة

في ختام بحثنا هذا حاولنا الإلمام بمختلف جوانب دراسة النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، وباعتبار أن النظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي، فدراسته لا تعني دراسة نظام الحكم فحسب, في دراسة النظم السياسية المقارنة، ولهذا فإن دراسة النظام السياسي التركي خرجت من إطار الدراسة في شكل نظام الحكم إلى بحث مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والحزبية والمؤسسات الرسمية والغير رسمية في إنتاج الشكل الحالي للنظام التركي، كما كان لابد معرفة التسلسل التاريخي الذي قاد الحركة السياسية التركية إلى شكلها الحالي والفاعلين الأساسيين فيها.

وبالتأكيد أن كل بحث لا يخلو من نقائص إلا أننا حاولنا قدر الإمكان المساهمة ولو بإضافة ضئيلة إلى الحقل البحث العلمي، حيث تطرقنا إلى الدولة التركية بين الماضي والحاضر ووقفنا على تطور ونمو تركيا ومكانتها في العالم، وكيف كان لحزب العدالة والتنمية الأثر البالغ في تطور تركيا، ونقلها ضمن قفزة نوعية شملت مختلف المجالات.

إذ اقترن هذا التحول الحاصل في تركيا بوجود الإرادة الشعبية والحكم الراشد النابعتين من احترام قيم ومبادئ الأمة التركية التي اعتمد عليها **الحزب** في صياغة مبادئه وأهدافه، حيث وضعت حكومة **حزب العدالة والتنمية** خططاً للحكم، وقامت بمباشرتها خطوة بخطوة نحو الأصلح لمجتمعها، كما سعت لنهضة سياسية واقتصادية واجتماعية مكنتها من بلوغ مصاف الدول المتقدمة.

وعلى ضوء التسلسل التاريخي للنظام السياسي التركي منذ إعلان الدولة التركية الحديثة عقب سقوط الخلافة العثمانية، بيّنا أهم الظروف والتحولات التي مر بها النظام السياسي التركي ليصل إلى ما هو عليه اليوم، كما وضحنا دور حزب العدالة والتنمية في عملية التغيير السياسي في تركيا من خلال تطرقنا للنظام الانتخابي باعتباره أحد آليات تحقيق الديمقراطية، بالإضافة إلى أثره في إعادة رسم العلاقات المدنية العسكرية، كما عملنا على تسليط الضوء على جهود الحزب في دعم التحول الديمقراطي، وأيضا الرؤية المستقبلية للحزب وأثرها على النظام السياسي التركي.

إن القول بالنجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية وهو على رأس الحكومة التركية لا ينفي الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي التركي قبله، لكن ارتباطها الكبير بالعوامل والمتغيرات الخارجية أكثر من كونها حدثت من أجل تغيير واقع البيئة الداخلية للدولة، جعل منها لا تصل إلى تطلعات الشعب التركي. إن الإصلاحات التي سبقت ما قام به حزب العدالة والتنمية حدثت تماشيا ومحاكاة للظروف والمتغيرات الدولية، سواء بالانتقال إلى التعددية

الحزبية أو في حدوث معظم الانقلابات العسكرية أو في المواجهة الدائمة إلى كل ما يمت للإسلام بصلة، ما ساهم في انفجار الأوضاع الداخلية في ما بعد.

هذا الأمر الذي جعل حزب العدالة والتنمية إثر وصوله إلى السلطة في تركيا، يسعى إلى التدرج في إقرار الحريات وسن القوانين والتشريعات التي تهيئ الظروف والمناخ السياسي الوطني لإجراء إصلاحات تخص كل الجوانب في النظام السياسي التركي، وكان هذا التدرج من أجل تجنب الصدام والمواجهة المباشرة مع القوى العلمانية.

أما على الصعيد الخارجي فلقد أعاد الحزب تقييم وبلورة سياساته الخارجية وفق مصالح تركيا ومكانتها، كما قام بتهيئة كل الظروف من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات خارجية متعددة الأبعاد، وإقامة التحالفات لتحقيق مصالح تركيا القومية وتعزيز مكانتها الإستراتيجية.

الفهرس

مقدمة	أ
إشكالية الدراسة	ج
فرضيات الدراسة	د
أهمية الموضوع	د
أسباب اختيار الموضوع	و
منهج الدراسة	و
حدود الدراسة	ز
صعوبات الدراسة	ح
الدراسات السابقة	ح
خطة البحث	ي
الفصل الأول: ملامح النظام السياسي التركي بعد سقوط الخلافة العثمانية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ملامح الدولة الحديثة في عهد "أتاتورك"	03
– المرأة في عهد أتاتورك	06
المطلب الأول: مراحل تطور النظام السياسي السياسة الخارجية في عهد أتاتورك: في تركيا وأهم مقوماته	07
– مرحلة تأسيس الجمهورية 1922–1938	07
– مرحلة التوجه نحو الديمقراطية من 1938 إلى 1960	09
– مرحلة الانقلابات العسكرية 1960–1971–1980	11
– مرحلة تصاعد التيار الإسلامي	15
– مقومات النظام السياسي التركي (الدين–القومية– التنوع)	23
المطلب الثاني: نظام الحكم ومؤسسات الدولة	28

السلطة التشريعية	28
السلطة التنفيذية	30
السلطة القضائية	32
المبحث الثاني: المشهد التركي قبْل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة	33
المطلب الأول: القوى الفاعلة في النظام السياسي التركي	37
– الأجهزة الأمنية والاستخبارات	37
– المؤسسة الإعلامية	41
– جمعيات المجتمع المدني وجماعات المصالح	42
– الأحزاب السياسية	43
– الدولة العميقة والكيان الموازي	45
المطلب الثاني: طبيعة الصراعات داخل النظام السياسي التركي قبل حزب العدالة والتنمية	47
– الصراع العقائدي– الإيديولوجي (الإسلام، والعلمانية)	48
– الصراع القومي في تركيا:	49
– الصراعات بين التيارات الإسلامية نفسها	50
– منظمة أرجنكون	51
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: حزب العدالة والتنمية التركي	53
تمهيد	54
المبحث الأول: هوية حزب العدالة والتنمية	55
المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية الإيديولوجية والأهداف	55

أهداف حزب العدالة والتنمية وفق اللوائح الداخلية	61
أهداف حزب العدالة والتنمية وفق البرنامج	64
المطلب الثاني: المسار الانتخابي والوصول إلى السلطة	66
الانتخابات البرلمانية عام 2002	66
الانتخابات البرلمانية عام 2007	69
الانتخابات البرلمانية 2011	70
الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2015	73
– أسباب تراجع تأييد حزب"العدالة والتنمية"	75
المبحث الثاني: أثر حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي	78
توافق برنامجه مع رغبات شرائح المجتمع التركي المختلفة، ومطالبها	78
المطلب الأول: الإصلاحات على مستوى السياسة الداخلية	81
المشروع السياسي	81
الإصلاحات الدستورية	84
الإصلاحات في مجال الحريات	85
الإصلاحات على مستوى المؤسسة العسكرية	86
الإصلاحات الاقتصادية	89
الإصلاحات الاجتماعية	96
المطلب الثاني: الإصلاحات على مستوى الخارجي	101
التغير السياسي في العلاقات التركية مع الدول الجوار العربية	103
التغير السياسي على المستوى الدولي	
العلاقات التاريخية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي	110
مكاسب	110
أسباب تركيا ومبرراتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي	111
أسباب رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي	112
خلاصة الفصل	114

الفصل الثالث: أهم التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية وتوجهاته المستقبلية	**115**
تمهيد:	116
لمبحث الأول: أهم التحديات التي واجهت النظام السياسي التركي	**117**
المطلب الأول: العوائق التي يواجهها النظام السياسي التركي	**118**
التحديات الداخلية	118
التحديات الخارجية	127
المطلب الثاني: المحاولات الداخلية والخارجية لإفشال النظام السياسي التركي	**130**
المحاولات الداخلية	130
المحاولات الإقليمية	131
المحاولات الدولية	133
المبحث الثاني: السيناريوهات الممكنة في تركيا بعد استفتاء 16 أفريل 2017 (آخر تعديل دستوري)	**136**
مصير العلاقة مع الأكراد ... تصالح أم مواجهة	140
المطلب الأول: التوجه نحو أسلمة النظام وإعادة أمجاد الحكم العثماني	**142**
المتغير الأول هو التخلي عن العلمانية:	142
المتغير الثاني: ترك تسوُّل عضوية الاتحاد الأوروبي	145
المتغير الثالث: هو التحدث باسم الإسلام	146
المطلب الثاني: الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023	148
خـلاصـــــة الفصـــــل	**160**
أهم النتائج	**161**
الخاتمة	**164**
قائمة المراجع	**168**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

أ- الكتب العربية:

1. أحمد حسن ياسر، **تركيا البحث عن مستقبل**، ط1، مكتبة الأسرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006.
2. أحمد فيروز، **الاقتصاد السياسي للكمالية، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، مراجعة غانم بيبى وسلمى الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
3. أحمد سعيد، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، القاهرة، دار المعرفة، 1961.
4. أحمد تكونو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة- فرنسا- تركيا**، ترجمة ندى السيد، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
5. أوزتورك إبراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2007**، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2010
6. أمر الله ايشلر، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.
7. أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ومراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط1، 2001.
8. أوغلو بيرم علي، **الجيش والسلطة في تركيا: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.
9. ايشلر أمر الله، **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، بدون السنة

10. العبيدي حسن، **التطورات السياسية الداخلية لتركيا من 1946 إلى 1960**، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، 1986.
11. الغزالي عبد الحميد، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، بدون سنة.
12. الغريزي محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا الاتحاد الأوروبي، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2010.
13. الجميل سيار، **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1997
14. الخماش رنا عبد العزيز، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2014**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
15. باكير علي حسين، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، بيروت، الدار العربية ناشرون، 2010.
16. حيدري نبيل، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دار صبر للنشر، دمشق، 1981.
17. جول محمد زاهد، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
18. سيدر فرهاد، **العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي**، عمان، منشورات الجامعة الأردنية كلية الدراسات الدولية، بدون سنة.
19. صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، الجيزة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1999.
20. صلاح الهاشمي، **تركيا في ضوء الحقائق**، ترجمة: طارق عبد الجليل، إسطنبول، 2017.
21. طلال يونس الجليلي، **قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية** ، الموصل، دون دار نشر، 2006.
22. كابيكان سمير زياد، **تركيا في عهد الطيب رجب أردوغان**، ط1، عمان، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.

23. لويس برنارد، ظهور **تركيا الحديثة**، ترجمة: قاسم عبدو قاسم وسامية محمد، لبنان، 2002
24. محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1991.
25. محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول "قلق الهوية وصراع الحضارات"**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، يناير 1997.
26. منصور عبد الحكيم، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة**، ط1، مصر، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2013
27. معوض جلال عبد الله، **العلاقات الاقتصادية العربية التركية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999.
28. موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العظمى والبلاد العربية منذ 2002**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.
29. محفوظ سهيل عقيل، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
30. نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1991.
31. نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
32. نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول "قلق الهوية وصراع الحضارات"**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، يناير 1997.
33. هلال رضا، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان، صراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1، مصر، دار الشروق، 1999.
34. هلال رضا، **الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1999.

35. ورغي جلال، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، ط1، الدوحة، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Turhan Feyzioglu, **Ataturk's rational, Scientific and Realistic Approach to The Modernization of Turke** , ed, Ataturk's way , Istanbul, otomar-san,1982.
2. Mustafa kemel, **Revelution See Bernaed lewis, The Emergence of Modern Turkey**, 2d ed , Oxford University Press,1968.
3. Binnas Toprak, **Civil Society in Turkey, in Augustus Richard Norton**, ed, civil Society in The middle East, vol.2, e.j.brill.1996.
4. Eric j.zucher، **turkey amodern history**,new York: i.b.tauris.1994.
5. feroz ahmad، the making of modern turkey routledge، 1993.
6. Murat Yesitas, Ali Balci, **A Dictionay of Turkish Foreign Policy in The Era A Conceptual Map**, Repubilic of Turkey Ministry of Foreiggn Affairs Center for strategic Research (SAM), Ankara, 2013.
7. Ayse kadioglu، "**the paradox of Turkish nationalism and construction of official identity**،" middle eastern studies. Vol.32 ,April 1996.

2- المجلات والدوريات:

1. أوغلو أحمد داوود، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، **رؤية تركية**، العدد1، جانفي 2012.
2. العادل محمد، قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة للحركة الاسلامية في تركيا، المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا، تركيا، 17/16 جوان 2006.
3. السماك محمد، "الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **مجلة مركز تيار المستقبل**، العدد 1720، 2004/10/11
4. الشريف يوسف، "نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل"، **مجلة المعرفة**، السعودية، العدد 90.
5. بوعزي إبراهيم، الانتخابات التركية مستقبل جديد وخريطة متبكة، **مجلة المجتمع الكويتية**، العدد 1761، 2007.
6. تو تونجي عبد الإله مصطفى، فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة، 21 حزيران 2007 ، مركز الشرق الأوسط للدراسات، 2011.
7. حمامي هشام، تركيا الجديدة وجهات نظر، العدد 105، أكتوبر 2007
8. حسين طلال محمد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد1، 2010.
9. رواء زكي يونس، "التركيب القومي والديني، دراسة تحليلية: دراسة اجتماعية"، **قسم الدراسات الاجتماعية**، السنة2، العدد5، 2000.
10. عبد المجيد وحيد، "الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356، مارس 2009.
11. عبد الحليم أحمد ايمان، "المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 2451، 2012/04/23
12. عبد الصادق علي، تركيا والحرب الأمريكية العراقي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2003.

13. طالب كوجوكشان، "خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين"، **مجلة شرف نامة**، العدد2، القاهرة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، جانفي 2011.
14. سلامة معتز محمد، الجيش والسياسة في تركيا، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 131، جانفي 1998.
15. مسلط سعيد عبد العزيز، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية
16. محمود لقمان عمر، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد8، الاقليمية، 2007.
17. معتز محمد، "الجيش والسياسة في تركيا"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 131، جانفي 1998.
18. نور الدين محمد، "تركيا ...إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 287، جانفي 2003.
19. نور الدين محمد، "تركيا والاتحاد الأوروبي مسألة الهوية والرهانات"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 116، 2014.
20. عزمي بوشارة، **ملف العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مركز الدوحة للدراسات العربية، 2017/02/26.

3- المذكرات والبحوث الجامعية:

1. الرحاحلة سالم أحمد سليمان، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014.

2. القدرة يوسف محمود خليل، تطور العلاقات السورية التركية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2007-2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، 2013.
3. **دور** حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي (حزب العدالة والتنمية في تركيا من 2001 إلى 2015)، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.
4. تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، (**بحث بعنوان الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية)**، الخرطوم كلية العلوم الإستراتيجية لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية، الخرطوم، 2013.

ج- اللوائح:

1. عبد الجليل طارق، لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام 2009).

د- المواقع الالكترونية:

1. التونجي توفيق، **الإسلام السياسي المعتدل والشرق الجديد**، على الموقع: http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles
2. الجهماني يوسف، "**الخلفية الدينية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي**"، على الموقع: http://www.an nour.com
3. غنيم أحمد، **ملف حزب العدالة والتنمية التركي: الانتخابات البرلمانية التركية**،على الموقع: http://www.annabaa.org
4. **حزب العدالة والتنمية يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية التركية: نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده**، على الموقع :

http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html

5. حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**،على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A

6. حمورة جو، إصلاح القطاع الصحي التركي، على الموقع:
http://www.legal-agenda.com

7. سلمي جلال، "**العلاقات التركية السورية بين الماضي والحاضر**"، على الموقع:
http://www.turkpress.co/node/10780

8. العبيدي نضال جهاد، العلاقات الإيرانية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، على الموقع: http://www.heisiraq.org

9. خولي معمر، **العلاقات الأمريكية التركية...على المحك**، على الموقع الالكتروني لمركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،
http://www.rawabetnet.com/archives/1820

10. بتكين مراد، أسباب توتر العلاقات التركية الأمريكية، على الموقع الالكتروني لمركز العلاقات العربية التركية: http://www.sasapost.com/american-rurkish-relashionship

11. دوران بورهان الدين، **الطبيعة المتغيرة في العلاقات التركية الأمريكية**، على الموقع الالكتروني لتركيا بوست: http://www.turqey-post.net/p-3850

12. **العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، الجمهورية التركية**، على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية التركية:
http://www.mata.gov/turkiye-ab-iliskileinie.genel.bakis.ar

13. http://wwww.mfa.goov.tr/arabic.en.mfa

14. http://www.aljazeera.net/knowledgegete/opinion/2014/01/21

15. "**الاقتصاد التركي يسجل نسب نمو مرتفعة على مدار 10 أعوام**"، على الموقع: https://arab-turkey.com.tr .

16. "**اقتصاد تركيا يحقق أعلى نمو في العالم**"، على الموقع:
http://www.turkeyalaan.net.
17. يوسف كاتب "**أوغلو الاقتصاد التركي يحقق أعلى نمو بين دول مجموعة العشرين 2017**"، على الموقع:
https://www.facebook.com/Yusufkatpoglu/post ،
18. حمودي عبد الكريم، **حزب العدالة والتنمية صاحب "المعجزة" تركيا الاقتصادية**، على الموقع: http://www.klj.onl/Z61G9A .
19. **ملفات الفساد المسمار الأخير في نعش أردوغان– دعاوي قضائية لارتكابه جرائم**، على الموقع:www.soupalomma.com
20. **رجب طيب أردغان**، على الموقع:
https://www.facebook.com/Recep.Tayyip.Erdogan.News/posts/1854106347945806
21. خورشيد دالي، **مستقبل العلاقات التركية العربية في ظل رئاسة أردوغان**، على الموقع: https://www.wahdaislamyia.org/issues/157/kdalli.htm
22. الموقع الالكتروني لحزب العدالة والتنمية التركي:
http://www.akparti.org.tr/arabic
23. **أبرز التعديلات الدستورية للانتقال إلى نظام رئاسي في تركياَ ART arabic**، على الموقع: https://www.arabic.rt.com
24. **الاستفتاء الدستوري في تركيا وأهم السيناريوهات**، على الموقع:
https://www.arabic.sputniknows.com
25. **استفتاء تركيا يقر تعديلات الدستور والمعارضة ترفض النتيجة**، أخبار سكاي نيوز العربية: على الموقع: https://www.skynewsarabiya.com
26. **الاستفتاء التركي: نعم ولكن؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الموقع: https://www.dowhainstitute.org
27. أردوغان والقوميون الأتراك، تحالف المصلحة ..."، **جريدة الحياة**، على الموقع:
www.alhayat.com

28. **حقيقة معاهدة لوزان والسماح لتركيا باستخراج النفط**، على الموقع: https://m.arabic21.com.
29. **معاهدة لوزان الثانية اتفاقية مهدت لتأسيس الجمهورية التركية**، على الموقع: www.eljazeera.net .
30. **التحول الديمقراطي**، على الموقع: http://www.turky-post.net
31. سامية نوري كربيت، **التجربة الديمقراطية في تركيا- الحوار المتمدن**، على الموقع: www.m.alhiwar.org
32. **التجربة التركية في إدارة وتطوير البلديات**، على الموقع: www.iverytraining.com
33. **الحوكمة الرشيدة سر النجاح في الاقتصاد التركي**، على الموقع: https://www.tureky-post.net
34. **تركيا تبني نموذج حوكمة في أقل من عقدين أثناء حكم العدالة والتنمية**، على الموقع: www.turktress.com
35. **إصلاحات التعليم في تركيا ...هل هي إصلاحات على الطريقة الأردوغانية**، على الموقع: https://an.qtantara.de،
36. **الرؤية السياسية – المقر العام لحزب العدالة والتنمية**، على الموقع: www.m.akparti.org.tr-2023/siyasi-vision،